الثلاثاء 16 تشرين الثاني 2021
العدد 4490 السنة السادسة عشرة
Mardi 16 Novembre 2021 nº 4490 16ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

الخليل مسرحاً للانفلات
«خلّي السلاح صاحي»... بوجه أخيك!

12

«قوى التغيير» تعتمد أساليب السلطة
«حرب» على أصوات المغتربين [4]

جريمة الطيّونة: إخلاءات «غير مفهومة»! [2]

(حسن بيطه - لبنان)

بـ50,000
فيك تشترك بجريدة
الأخبار

لشهر واحد
(6 أشهر أقل مدة للإشتراك)
(هذا العرض صالح لغاية 31-12-2021)
71-513571
01-759500

قضية اليوم

جريمة الطيونة
إخلاءات سبيل «غير مفهومة»!

(هيثم الموسوي)

رضوان مرتضى

لم يعد مستبعداً أن تُسجَّل جريمة كمين الطيونة التي راح ضحيتها 7 شهداء «ضد مجهول». هذا الاحتمال وارد طالما أنّ قاضي التحقيق العسكري الأول فادي صوّان ماضٍ في مسار غير مفهوم في هذا الملف. إذ قرّر، حتى الآن، إخلاء سبيل ثمانية متّهمين (مناصرين ومنتمين للقوات اللبنانية) في الجريمة. صوّان الذي أُقصي من منصبه محققاً عدلياً في جريمة انفجار مرفأ بيروت ربما لم ينسَ بعد «ثأره» مع من تسبب بإبعاده عن واحد من أضخم الملفات القضائية في تاريخ لبنان، بعد موافقة محكمة التمييز الجزائية

> صوان لصرف النظر عن استدعاء جعجع ومسؤول أمن معراب لا يزال متوارياً

على طلب نائبي حركة أمل، علي حسن خليل وغازي زعيتر، نقل الدعوى منه للارتياب المشروع. أحد المخلى سبيلهم من المتهمين بالتورط في الجريمة التي كادت تُشعل حرباً أهلية، عنصر في قوى الأمن أوقفه فرع المعلومات بعدما تبيّن أنه ترك مركز خدمته وانتقل إلى عين الرمانة إلى جانب مناصري القوات اللبنانية في اشتباكهم مع مناصري حركة أمل وحزب الله. ومع أنّ فعلة كهذه لعنصر أمني تستوجب تشدد القاضي مع المرتكب وليس التهاون، ارتأى قاضي التحقيق أن يُخلي سبيله ليكون من أول المفرج عنهم.

إلا أن القرار الأكثر إثارة للاستغراب هو إخلاء القاضي سبيل المتهم جيلبير ماراسيديان، المسؤول عن استدراج المتظاهرين للدخول إلى عين الرمانة. فبحسب إفادة أدلى بها أمام المحققين الشاهد بيار ر. الذي تُشرف شقته على المكان الذي بدأ فيه الاشتباك، فإن ماراسيديان توجّه غاضباً نحو المتظاهرين الذين كانوا في طريقهم إلى قصر العدل مرددين هتافات استفزازية. وروى الشاهد أنّه «لدى بلوغ المتظاهرين المفترق المؤدي من شارع سامي الصلح إلى منزلي، شاهدت أحد الأشخاص ويبلغ من العمر حوالى خمسين عاماً، وأنا أعرفه سابقاً كونه من أبناء الحي، يقترب من المسيرة. وبدا لي أنّه كان مستاءً ومنزعجاً مما يسمعه من شعارات وهتافات. وما هي إلا دقائق حتى توقفت مجموعة من المسيرة وبدأت بالتلاسن وتبادل الشتائم مع ذلك الشخص، وتطور الأمر إلى عراك بالأيدي، ثم دخل عناصر من المسيرة من شارع سامي الصلح إلى الطريق المؤدية إلى عين الرمانة».

كذلك أخلى صوّان سبيل أربعة أوقفتهم استخبارات الجيش في محلة الدوار القريبة من ضهور الشوير، اعترفوا بأنّهم كُلِّفوا من قيادتهم في القوات اللبنانية بمراقبة مقرّ للحزب السوري القومي الاجتماعي في المنطقة تحسباً لتدهور الوضع.

المحامية إيليان فخري، وكيلة عدد من موقوفي القوات اللبنانية، أبلغت «الأخبار» «أننا كجهة دفاع تقدمنا بالعديد من طلبات الإخلاء»، لكنها رفضت التعليق على مسار التحقيق.

وفي ما يتعلّق باستدعاء رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع للاستماع إلى إفادته كشاهد في الملف، علمت «الأخبار» أنّ مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بالإنابة فادي عقيقي كان قد طلب في مطالعته وفي ورقة الطلب من قاضي التحقيق صوّان، استدعاء جعجع للاستماع إليه إذا استلزم الأمر. إلا أن مصادر قضائية أبلغت «الأخبار» أنّ صوّان «يبدو كأنه سيصرف النظر عن استدعاء جعجع للاستماع إليه»، مشيرة إلى أنّه «يتذرّع بأنّ عقيقي في متن ورقة الطلب أدرج طلب الاستدعاء كرفع عتبٍ أو لزوم ما لا يلزم».

يأتي هذا المسار في إدارة التحقيق رغم أنّ جعجع أعلن تحدّيه رافضاً المثول أمام القضاء، ورغم أنّ محاضر التحقيقات التي أجرتها استخبارات الجيش تكشف أنّ القوات اللبنانية استنفرت عشية التظاهرة ونقلت مسلّحين إلى المنطقة. أضف إلى ذلك أنّ مسؤول الأمن في معراب سيمون مسلّم الذي ورد في عدد من الإفادات تورطه في الأحداث لا يزال متوارياً عن الأنظار، ولم تُسلِّمه القوات اللبنانية للاستماع إلى إفادته لمعرفة دور رئيسها لجهة إعطاء أوامر في هذا الخصوص.

تقرير

تركيا في لبنان: العقبة السعوديّة

> وصل وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، إلى لبنان، في زيارة يريد لها أن تشكّل موطئ قدم يملأ بعض الفراغ الذي تركته السعودية والإمارات في بيروت. لكن هذا المسعى يصطدم بواقع أن الذين تحاول تركيا الاعتماد عليهم لخلق قاعدة نفوذ في لبنان، «يفضّلون» الغطاء السعودي

محمد نور الدين

يبدأ وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، اليوم، لقاءاته مع المسؤولين اللبنانيين بعدما وصل إلى بيروت مساء أمس. الزيارة تأتي في سياق الاهتمام التركي بلبنان مع تفاقم التوترات في المنطقة، وفي إطار التنافس بين أنقرة وخصومها، علماً بأن هذه الزيارة الثانية لأوغلو لبيروت، بعدما زارها في 8 آب 2020 برفقة نائب الرئيس التركي فؤاد أوكتاي، عقب انفجار المرفأ، وبعد يومين فقط من الزيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للبنان. وكان حينها واضحاً مدى اشتداد حدة التنافس بين تركيا من جهة، والقوى «المعادية» لها في شرقي المتوسط، وعلى رأسها فرنسا. فيما تأتي الزيارة الحالية في ظل صراع بين تركيا وكل من السعودية والإمارات على النفوذ في العالم الإسلامي، ومنه لبنان. والأمثلة على هذا التنافس كثيرة، كما حدث أخيراً في السودان عندما أطاح العسكر المؤيّدون للسعودية والإمارات رئيس الوزراء المدني عبد الله حمدوك الصنف مبدئياً في خانة «الإخوان المسلمين» و«جماعة قطر وتركيا»، وقبله الانقلاب المدني بدعم من الجيش على حركة النهضة في تونس، وهزيمة حزب «العدالة والتنمية» المغربي في الانتخابات النيابية.

تأتي زيارة جاويش أوغلو في لحظة في غاية الحساسية بالنسبة إلى لبنان. فالعلاقات بين لبنان وكل من السعودية والإمارات تكاد تبلغ ذروة التوتر والقطيعة، مع انكفاء العواصم الخليجية عن الساحة اللبنانية. وبما أن قانون الطبيعة لا يعرف الفراغ ولا بد من أحد أو قوة أن تملأه، فمن الطبيعي أن تحاول تركيا استغلال هذه اللحظة لملء الفراغ قدر ما تستطيع. وما يؤكد هذا الاتجاه الوظيفي من الزيارة هو الزيارة المزمعة لوزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، للبنان، في تناغم واضح بين أنقرة والدوحة. وتُعوّل تركيا لملء هذا الفراغ، السعودي ـ الخليجي تحديداً، على اعتبار أن الفراغ الذي تملأه إيران لا يمكن لأحد سوى طهران ملؤه، مع بعض العوامل المساعدة التي قد لا تكون كافية لتحقيق المبتغى.

أولاً، تحظى تركيا، ولا سيما رجب طيب إردوغان، بعلاقات جيدة مع رئيس الحكومة الحالي نجيب ميقاتي. وهي علاقات قديمة بدأت بتوأمة جامعة العزم مع نظيرات لها في تركيا وعلاقات ثقافية وتعليمية بين تيار العزم وحزب «العدالة والتنمية» في تركيا. لكن التعويل على مثل هذه العلاقة ليس في محله، لأن رئيس الحكومة اللبنانية السابق، سعد الحريري، كان ينسج علاقات شبيهة، بل أعمق من خلال حصة له في «تورك تيليكوم»، فضلاً عن علاقة له بملف البواخر التركية لإنتاج الكهرباء والتي انتهت إلى التوقف والانسحاب قبل أقل من شهرين. ومع ذلك، لم تستطع تركيا أن تعوّم الحريري ليكون ركيزتها في لبنان لسبب بسيط، هو أن الحريري نفسه لا يريد ذلك ولا يستطيع لأنه يدرك أنّ أيّ تعويم له يمرّ أولاً وأخيراً من السعودية. والأمر نفسه ينسحب الآن على ميقاتي الذي وقف بقوة إلى جانب السعودية ضدّ أحد وزراء حكومته، وزير الإعلام جورج قرداحي. وهو يدرك اليوم أن مفتاح الرضى الخليجي عليه هو السعودية وأن أي بلد آخر لن يدعم لبنان حتى لو كان على خصومة مع السعودية مثل قطر. وبما أن التركيبة الديموغرافية اللبنانية تضع مبدئياً كل طائفة «عند» دولة خارجية معينة. فهذا يعني أنه إذا كان لتركيا أن يكون لها نفوذ فيُفترض أن يكون داخل الساحة السنية، وهو ما يشكل عقبة أمام تقدّمها والقيام باختراق فعلي لهذه الساحة. فالقوى التي تؤيّد تركيا في الساحة السنية اللبنانية محدودة ولا تشكل أيّ ثقل شعبي، وبالكاد تقتصر على بعض الأصوات في الشمال اللبناني نتيجة بعض العلاقات أو المساعدات. أما القوة الشعبية الوحيدة المؤيدة لتركيا والتي يمكن أن تشكل لها رافعة فهي «الجماعة الإسلامية». لكن الأخيرة لا تريد، منذ وقت طويل، إظهار تبعيّتها

> يأمل مسؤولون في أنقرة والدوحة تطبيق معادلة «مشاريع تركية بمال قطري» في لبنان

لحزب «العدالة والتنمية» وتحرص على إظهار استقلالية كبيرة على هذا الصعيد كي لا تثير حساسية الأفرقاء الآخرين وتفصل بين «الولاء القلبي» للأفكار والتطبيق العملي.

لذلك، فإنّ أي مسعى تركي لكسب النفوذ وإقامة ركائز لا يجد ركيزة له في الشارع السني. أما بعض الشخصيات التي يمكن أن تشكّل مثل هذه الركيزة فهي تدرك أن غياب الغطاء السعودي واللجوء إلى غطاء تركي لن يكسبها أيّ معركة بل يقلل من أيّ ثقل قد يكون لها. لذلك فإن وزير الخارجية التركي يسعى إلى التغلغل في الساحة اللبنانية من خلال خطط الإصلاح التي تقدّمت بها الحكومة اللبنانية، سواء المالية منها أو مشاريع الكهرباء أو إعادة إعمار مرفأ بيروت. ولتركيا تجارب ناجحة جداً في الداخل التركي وفي العديد من البلدان على صعيد بناء البنى التحتية ومعامل الكهرباء. ولعل تزامن زيارة أوغلو مع زيارة نظيره القطري هو لوضع المقترحات التركية قيد احتمال التطبيق العملي بوجود المال القطري على قاعدة: مشاريع تركية + مال قطري. وهذه الصيغة يعتقد المسؤولون الأتراك والقطريون أنها قد تقنع واشنطن، وخصوصاً أنها تبعد «شبح» المشاريع الإيرانية والروسية والصينية. لكن السؤال المركزي يبقى حول ما إذا كانت السعودية والإمارات في وارد القبول بمثل هذه الصيغ. وإذا كان الجواب الأكثر احتمالاً هو الرفض، فإن زيارة جاويش أوغلو لن تحدث ذاك الخرق الذي تأمله أنقرة في ظل استمرار صراعها مع السعودية والإمارات وفرنسا وحتى مع مصر. كذلك، وهذا مهم، في ظل تفضيل المسؤولين السنّة في لبنان، على قاعدة «مكره أخاك لا بطلا»، أن تكون كل المشاريع المقترحة أو معظمها، ذات نكهة سعودية خالصة.

جاويش أوغلو في المطار امس (دالاتي ونهرا)

تقرير

انتفاخ مصطنع لحجم التداول على «صيرفة»

محمد وهبة

كان لافتاً ازدياد حجم التداول على منصة صيرفة، خلال بضعة أيام فقط بين نهاية أيلول 2021 ومطلع تشرين الأول 2021، تضاعف التداول نحو خمس مرات. السبب، وفق مصادر في مصرف لبنان، أن «المركزي» أصدر قراراً سمح لشركة OMT بشراء الدولارات المحوّلة من الخارج إلى لبنان على سعر منصة صيرفة لمصلحة مصرف لبنان حصراً. كما أن هناك سبباً إضافياً محوره الصرافون الذين عمدوا إلى زيادة وتيرة تسجيل العمليات على المنصة. هذه الأسباب أدّت إلى زيادة حجم التداول ممّا معدّله مليون دولار يومياً في أيلول، إلى 3,4 ملايين دولار يومياً في تشرين الأول، و4,4 ملايين دولار في أول أسبوعين من تشرين الثاني. مجموع العمليات الحاصلة على المنصة ارتفع من 20,5 مليون دولار في أيلول الماضي، إلى 58,7 مليون دولار في تشرين الأول، و44,4 مليون دولار في الأسبوعين الأولين من تشرين الثاني.

لكن، لماذا يستسهل الناس صرف الدولارات لدى شركة OMT بسعر أقلّ من سعر السوق الحرّة؟ ثمة إجابة تشير إلى أن الكثير من الأموال التي يتم تحويلها تكون بغرض تسديد ديون، وبالتالي فإن الجهة التي حوّلت الأموال تطلب من الشخص الذي تسلّم الحوالة إيصالاً بسعر الصرف، وهو أمر لا يمكن الحصول عليه من الصرافين بشكل عام أو من تجّار الشنطة و«المضاربجية» المنتشرين في لبنان. يضاف إلى ذلك، أن الفرق لا يكون كبيراً جداً، بين سعر المنصة وسعر السوق الحرّة عند الصرافين أو «المضاربجية»، وبالتالي من الأوفر لمتلقي الحوالة، ولا سيما الحوالات الأقلّ حجماً، تحويل الدولارات سريعاً إلى ليرات قابلة للصرف مباشرة على شبابيك الشركة الوسيطة، بدلاً من تكبّد كلفة تنقل إضافية للوصول إلى صرافين يدفعون سعراً أعلى. كلفة النقل صارت كبيرة إلى درجة أن الفرق بين السعرين على الحوالات الصغيرة يكاد يوازي كلفة النقل.

هذا الوضع يثير السؤال الآتي: لماذا يعمد الصرافون إلى تسجيل عمليات أكثر على منصة صيرفة طالما أن الأمر لا مصلحة فيه للزبائن الراغبين في الحصول على إيصال، ولا مصلحة للصرافين الذين ينفذون عدداً كبيراً من العمليات اليومية خارج المنصة وبأسعار مختلفة تربحهم الكثير؟ الأمر ببساطة، بإمكان الصرافين الاستفادة من المنصة لتسجيل عمليات شراء الدولار، أما بيع جزء من الكميات بسعر السوق الحرّة فأمر يمكن التهرّب منه لتحقيق أرباح وفيرة. هناك أيضاً احتمال ثالث، وهو أن الصرافين يسجّلون عمليات البيع والشراء على سعر منصة «صيرفة»، لكنهم على أرض الواقع يقومون بعمليات بيع وشراء تتضمن أسعاراً مختلفة لا يطلب مقابلها الزبائن إيصالات، أو ليس لديهم مانع من الحصول على إيصالات بسعر أدنى. وغالباً ما يكون هذا النوع من الزبائن طالباً أو حاملاً لكميات تجارية من الدولار النقدي لتصبح الفروقات الصغيرة في السعر مهمة جداً.

هكذا انتفخت منصة صيرفة التي لا تزال لغاية الآن مجرّد برنامج لتسجيل عمليات لا تعكس الأسعار الفعلية في السوق. فالطلب اليومي في السوق على الدولار أكبر بكثير من المسجّل على المنصة. أصلاً، غالبية ما يسجّل على المنصة هو عمليات شراء الدولار من قبل مصرف لبنان لا بيعها للعموم، وما يعلن هو مجمل العمليات التي تسجّل على المنصة بيعاً وشراءً من دون أي تفاصيل عن حجم بيع الدولار في السوق وحجم الشراء. هذه المنصة تفتقر أيضاً إلى الشفافية مثل كل العمليات التي يجريها مصرف لبنان، سواء مع المصارف أو في سبيل تنفيذ سياساته النقدية أو في العمليات الإدارية.

«مفاجأة» سلامة القضائية: أنا بريء

نشرت قناة «أل بي سي آي» أمس خبراً مفاده أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «سيفجّر مفاجأة نقدية قضائية في الأيام المقبلة، من شأنها أن تسبّب إرباكاً في المسارات القضائية المفتوحة داخلياً وخارجياً». وعلمت «الأخبار» أن هذه «المفاجأة» تتمثّل في أن سلامة استعان بشركة تدقيق جنائي دولية، أنجزت تدقيقاً في حساباته الشخصية، وسيقدّم تقريرها إلى القضاء اللبناني، كما إلى السلطات القضائية في كل من: سويسرا، فرنسا ولوكسمبورغ، «لإثبات براءته من الشبهات المساقة ضده». وسيتضمّن التقرير كيفية «تكوّن ثروة سلامة الشخصية منذ ما قبل توليه حاكمية مصرف لبنان».

من جهة أخرى، قررت هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان تسليم النيابة العامة التمييزية المعلومات التي طلبتها من مصارف: «عوده»، «الاعتماد اللبناني» و«البحر المتوسط ـ ميد» عن حسابات رجا سلامة، شقيق حاكم مصرف لبنان.

(الأخبار)

تقرير

عوائق أميركيّة أمام الغاز المصري

حتى الآن، لا تزال الولايات المتحدة ترفض منح الحكومة المصرية الإعفاء المطلوب لبيع الغاز إلى لبنان عبر سوريا، من دون التعرض لعقوبات («قانون قيصر»). كما ما حصل عليه المصريون الذين يبدون رغبة في بيع الغاز إلى لبنان لفترة طويلة تمتدّ لنحو 10 سنوات، هو «رسالة تطمين» ملتبسة المفاعيل، بينما يتذرّع الأميركيون بأن الغاز المصري نفسه لن يصل إلى لبنان بل سيصل إلى سوريا، ومن هناك سيُضَخّ غاز سوري إلى لبنان.

ما الفرق؟ الجانب السوري يحاول التفاوض من جانب تقني مع الجانب المصري باعتبار أنه لن يكون ممكناً إعادة ضخّ كمية الغاز المصري الآتية عبر الأنابيب إلى سوريا من دون رفع كلفة الضخّ وزيادة الكلفة النهائية على لبنان. كذلك، لا يوجد ما يمنع من عملية مقايضة بين الغاز المصري والغاز السوري، أو الخلط بينهما في الأنابيب، وفق اتفاق ثلاثي واضح بين الأطراف المعنية. ورغم وجود معلومات تشير إلى أن الجانبين اللبناني والمصري تبلّغا من واشنطن بأن الصفقة ممكنة فقط إذا وصل الغاز المصري إلى شمال لبنان مباشرة، لا تتوافر أي معلومات مماثلة في وزارة النفط السورية.

لكن من الواضح أن هناك خشية أميركية من أن يتحوّل أي اتفاق ثلاثي إلى بوابة لمسار طويل الأمد بين مصر وسوريا ولبنان، فيما التطمينات التي منحت للجانب الأردني بتصدير الكهرباء إلى لبنان عبر الأراضي السورية، سلكت طريقها سريعاً نحو اتفاق لمدة سنة قابلة للتجديد. الاتفاق القصير المدى ملائم أكثر للجهة التي تريد أن يكون المفتاح بيدها، سواء مفتاح ضخّ الغاز، أو ضخّ الكهرباء.

في الواقع، توافق أميركا على أن يحصل السوريون على بدل مرور الغاز في أراضيهم من التمويل المتوافر للبنان من البنك الدولي، لكنهم يصرّون على رفض فكرة المقايضة أو الخلط في الأنابيب لأسباب قد لا تكون محصورة بالقبض على «حنفية» الغاز المصري، إنما أيضاً لأسباب غير واضحة المعالم بعد.

ما يحصل، لا يمنع وجود هواجس جدية عند الطرفين المصري واللبناني من ضعف قدرة سوريا على ضخّ الكميات اللازمة من حقول حمص إلى معمل إنتاج الكهرباء في دير عمار شمال لبنان. ضعف القدرة متصل بمدى توافر الكميات في حقول حمص.

على أي حال، في إطار هذه المفاوضات ليس هناك ما يشير إلى أن طريق الغاز المصري نحو لبنان سيكون يسيراً، بل ربما يكون هناك تأخير أو لا اتفاق على هذه المسألة، ولا سيما إذا كان العقل السياسي الذي يدير هذه العملية التفاوضية بأكملها لديه مارب أوسع مما هو ظاهر.

(الأخبار)

قضية اليوم

«قوى التغيير» تعتمد أساليب السلطة: «حرب» على أصوات المغتربين

تدور حرب ناعمة بين مجموعات المجتمع المدني والمنصات الخاصة بها من جهة والأحزاب السياسية من جهة أخرى حول رفع عدد غير المقيمين المسجلين في الخارج قبل 4 أيام من إقفال باب التسجيل. إذ يسعى المجتمع المدني إلى قلب ميزان الاغتراب لصالحه خلافاً لانتخابات 2018. ويسخّر كل الأدوات المتاحة أمامه خدمة لذلك، حتى تلك التي كان يعيّر بها السلطة السياسية. كانتهاك خصوصية الأفراد

رلى إبراهيم

بعد 4 أيام، منتصف ليل 20 الجاري، تنتهي مهلة تسجيل غير المقيمين أسماءهم للاقتراع في الانتخابات النيابية المقبلة. عدد المُسجّلين حتى ظهر أمس وصل إلى 150 ألفاً و409، بزيادة نحو 12 ألفاً عن اليوم السابق له. علماً أن منصات «المجتمع المدني» وتلفزيونات lbc و mtv و«الجديد» نزّلت بثقلها، منذ صباح السبت، وأطلقت «ماراثون المغتربين اللبنانيين للتسجيل»، لكنها لم تنجح في الوصول إلى الرقم الذي استهدفت تحقيقه وهو 200 ألف مسجل. استتبع ذلك بنشر «باركود» يتيح الدخول إلى اجتماع عبر برنامج «زوم» للحصول على معلومات إضافية والمساعدة في التسجيل. كما حدّدت مجموعتا «كلنا إرادة» و«نحو الوطن»، بالتعاون مع «مغتربين مجتمعين»، مجموعة نقاط في مدن الاغتراب للتجمع طالبين من كل من يحضر اصطحاب بطاقة هوية لتسجيله أو الاتصال بخط ساخن أو استخدام محرّك التسجيل الإلكتروني الخاص بهذه المنصات للمساعدة. ومن الواضح أن هذه المنصات والمجموعات تعطي أهمية كبيرة لرفع عدد المسجّلين معوّلة على أن غالبية اللبنانيين المهاجرين في العامين الأخيرين تنتمي إلى الفئة الغاضبة من الوضعين الاقتصادي والسياسي، والحانقة على الطبقة السياسية. لذلك جاءت كل الحملات المشجعة على التسجيل للاقتراع تحت عنوان «التصويت الاعتراضي»، أي بهدف الاقتصاص من الطبقة الحاكمة التي دفعت اللبنانيين إلى ترك البلد. لكن اللافت أن من يقدّمون أنفسهم كـ«قوى تغييرية»، عمدوا في الأيام القليلة الماضية إلى استخدام أدوات السلطة نفسها في مساعاهم لمضاعفة أرقام التسجيل في الاغتراب. فقد كشف لبنانيون مقيمون في الخارج عن تلقيهم اتصالات على أرقامهم الخاصة ورسائل على بريدهم الإلكتروني الخاص بمراكز عملهم لحثهم على التسجيل. مصدر «انتهاك الخصوصية»، كما سماها البعض، هم أشخاص عرّفوا عن أنفسهم بأنهم ناشطون في منظمة «كلنا إرادة». وكرّت سبحة الاعتراضات ممن وصفوا الأمر بـ«غير الأخلاقي»، وعند مطالبتهم المجموعة بتوضيح، ردّت «كلنا إرادة» على موقع «تويتر» بأنها حصلت على هذه المعلومات من مصادر متعددة متاحة للعموم ومن منصات مسح متخصصة، وحرصت على استخدامها بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لحماية البيانات.

> **«كلنا إرادة» تنتهك خصوصيات مغتربين باختراف بياناتهم**

وعقّبت أنها تحترم رغبة البعض بعدم تلقي رسائل إلكترونية من المجموعة. واعتذرت المديرة العامة في المجموعة ديانا منعم عن «الإزعاج»، واعدة بالعمل على مراجعة بروتوكول استخدام الداتا التي بحوزة المجموعة. لكنها أعادت تكرار ما جاء في ردّ المنظمة لناحية الحصول على المعلومات الخاصة من مصادر عامة من دون أن تكشف عن هذه المصادر. علماً أن القانون يحتّم الكشف عن مصدر الحصول على معلومات مماثلة، خصوصاً أنها غير مصرح عنها بشكل عام، مما دفع أحد المغتربين في كندا إلى التبليغ عن هذا الخرق إلى السلطات المختصة بذلك.

ورأى البعض أن أداء «القوى التغييرية» يتطابق وأداء الأحزاب السياسية التقليدية، حيث عمد كل من التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وحركة أمل إلى الاتصال بالمغتربين في الدول الأوروبية بشكل خاص، وفق الطريقة نفسها. وفيما تكشف هذه الأحزاب عن هويتها للمتصلين، قامت المجموعات المدنية بنشر رقم خاص بمركز اتصال من دون تحديد الجهة التي تقف وراءه، ليتبين أن الأمر تمّ بطلب من «كلنا إرادة».

في موازاة ذلك، نشرت المنصة التابعة لـ «كلنا إرادة» و«نحو الوطن» أمثلة مدعمة بالأرقام حول قدرة المغتربين على التغيير في نتائج الانتخابات. وجاء في المنشور أن دائرة بعبدا كانت تحتاج إلى 9702 صوت خلال انتخابات 2018 بالإضافة إلى 4992 صوتاً اقترعوا لـ«الأحزاب البديلة» حتى تنال مقعداً نيابياً. فيما دائرة النبطية، بنت جبيل، مرجعيون، حاصباً، حيث نالت المعارضة 2262 صوتاً، تحتاج إلى 20 ألف صوت إضافي للفوز بمقعد. كذلك تم عرض لواقع أرقام بيروت الأولى والثانية، بعلبك الهرمل، زحلة، البقاع الغربي وراشيا.

على مقلب الأحزاب، ثمة حشد استثنائي يوازي الحملات التي يقوم بها المجتمع المدني في الخارج. وتتفوق الأحزاب السياسية على هؤلاء بخوضها هذه التجربة المرة الماضية وبأنها ناشطة منذ سنوات في الاغتراب، ولكل منها جالية خاصة به كانت تساهم سابقاً في استقدام الناخبين من بلدان الاغتراب إلى لبنان للاقتراع لصالحها. الفارق اليوم أن ثمة من بات ينافسها في ملعبها، وأن المجتمع المدني تعامل مع ملف المغتربين على أنه معترك التغيير الأساسي بما يوحي بأن المعركة الرئيسية بين المجموعات والأحزاب ليست في لبنان بقدر ما هي على أصوات الخارج. علماً أن أرقام انتخابات 2018 لم تكن مشجعة لصالح هذه المجموعات، حتى في الدائرة التي حصلت على النسبة الأكبر من أصوات غير المقيمين، أي دائرة الشمال الثالثة (البترون، الكورة، زغرتا، بشري). فقد بلغت نسبة المسجلين في الخارج نحو 12 ألفاً و337 مسجلاً اقترع منهم 7528 من أصل 171483 مقترعاً أي ما نسبته 6,7%، من دون أن تتمكن هذه النسبة من تحقيق تغيير لصالح «القوى التغييرية»، إذ نالت القوات 2899 صوتاً مقابل 1506 أصوات للتيار الوطني الحر و989 للمردة، في حين صوّت 852 مقترعاً من المسجلين في الخارج لصالح النائب المستقيل ميشال معوض الذي خرج من كتلة التيار الوطني الحر لينضم إلى جبهة المعارضة.

الانتخابات في 8 أيار؟

احتفال المعارضة بتصويت المجلس النيابي بأغلبيته لصالح تعليق العمل مرة أخرى بالمادة 112 من قانون الانتخاب 2017/44 المادة 112 التي تتحدث عن تخصيص مقاعد ستة للاغتراب تحدّد بالتساوي ما بين المسيحيين والمسلمين وبالتساوي أيضاً بين القارات الست، بمعنى اقتصار اقتراع غير المقيمين لصالح المرشحين الستة في الخارج، مع الاحتفاظ بحق الاقتراع في الداخل في حال الاقتراع في المراكز المحلية في لبنان؛ لا يعني بأن انتخاب المسجلين في الخارج لصالح المرشحين في الدوائر الـ15 كما حصل في العام 2018 بات نافذاً. إذ يناقش تكتل التغيير والإصلاح التقدم بطعن غداً في المجلس الدستوري حول ثلاث مخالفات: تعديل عدد من مواد قانون الانتخاب المتعلقة بتواريخ ومهل قانونية أبرزها تقصير مهل تجميد القوائم الانتخابية بما يحرم 10685 مواطناً من جميع الطوائف ممن يبلغون عمر الـ21 ما بين أول شباط و30 آذار من حق الاقتراع، تعليق حق المغتربين بانتخاب نوابهم الستة في الدوائر المخصصة لهم، وإسقاط المادة 84 من القانون الانتخابي المتعلقة بالبطاقة الممغنطة. إضافة إلى اعتماد رئيس مجلس النواب نصاب 59 نائباً كأغلبية مطلقة لتثبيت إسقاط مقاعد المغتربين الستة مرة أخرى، بينما يستند التيار إلى الدستور لإثبات أن الغالبية المطلقة تتم باحتساب النواب المسجلين قانوناً لا العدد الفعلي. هذا الطعن الذي سيقدمه العونيون إلى المجلس الدستوري، يفترض أن يتبعه اتخاذ المجلس قراراً بقبوله ودرسه أو ردّه ضمن مهلة شهر من تاريخ تقديمه. وإذا ما قبل الطعن خصوصاً لجهة عدم الموافقة على تعليق المادة المتعلقة بإلغاء المقاعد الستة في الاغتراب، سيقتصر تأثير المغتربين على هذه المقاعد حصراً، مما سيتسبب بخيبة أمل للمراهنين على التغيير من الداخل بواسطة الخارج، إلا في حال قرر هؤلاء الاقتراع في لبنان. وبحسب الباحث في الدولية للمعلومات محمد شمس الدين، فإنه لا يمكن التكهن بقدرة غير المقيمين على التأثير في أي دائرة من الدوائر الـ15 قبل انكشاف الرقم النهائي للمسجلين في 20 من الشهر الجاري وتبيان آلية توزعهم على هذه الدوائر. ويقول شمس الدين إن رقم المسجلين قد يكون عرضة للانخفاض خصوصاً لمن لا يتوافر لديه مستند رسمي من نوع بطاقة هوية أو باسبور، خصوصاً من حصل على جنسية البلد الذي يقطن فيه ولم يعمد أخيراً إلى الاستحصال على بطاقة هوية لبنانية، فضلاً عن أن عوامل الطقس خلال آذار في بعض الدول الأجنبية ستحول دون وصول البعض إلى أماكن الاقتراع، إضافة إلى بعد المسافات. من هذا المنطلق، تقول مصادر حكومية مطلعة إن موعد 27 آذار الذي أوصى المجلس النيابي باعتماده عبر تقصيره كل المهل لأجل ذلك، هو موضوع نقاش بين الأحزاب السياسية، ومن المرجح أن يصار إلى اعتماد الموعد الذي سبق لوزير الداخلية السابق محمد فهمي أن حدده بتاريخ 8 أيار.

ماذا بعد 20 تشرين الثاني؟

يقفل باب التسجيل للمغتربين الراغبين بالاقتراع في الخارج بتاريخ 20 من الشهر الجاري، فيما النقاشات الجانبية حول تمديد فترة التسجيل لم تصل إلى أي اتفاق سوى في ما خص تمديد وقت فتح السفارات لتلقي طلبات التسجيل يومياً وأيام العطل. بينما ثمة مشكلة رئيسية تتعلق بعدم القدرة على فتح مراكز إضافية للتصويت كمسعى لتقصير المسافات على المقترعين، وسط تقديرات تشير إلى أن نحو 20% من المسجلين لن يتمكنوا من بلوغ هذه المراكز. وفي هذا السياق كان وزير الخارجية عبدالله بو حبيب قد أرسل رسالة إلى وزير الداخلية بسام المولوي حول صعوبة إجراء الانتخابات خارج الأراضي اللبنانية وفقاً للمهل المعدلة من ناحية التدقيق في طلبات التسجيل وتحديد مراكز للاقتراع ضمن هذه المهل، كما استئجار مراكز جديدة والحصول على موافقات من مختلف الدول. غير أن المولوي نفى لـ«الأخبار» معرفته بالسبب الرئيسي لإرسال بو حبيب هذه الرسالة، مشيراً إلى أن التحضيرات للانتخابات تجري بطريقة «ممتازة ومرضية وبشكل أفضل من الرزنامة المرسومة له». وأشار إلى أنه حتى يوم الجمعة الماضي، بلغ عدد المقترعين الواردة أسماؤهم في اللوائح الواردة إلى الداخلية 99 ألفاً، وهو ما يدل إلى أن لا تأخير حاصل، وإرسال اللوائح يجري تباعاً وبالتنسيق بين الداخلية والخارجية. وأوضح أن وزارة الداخلية سجلت 13 ألف اسم في يوم واحد، وذلك «يؤكد مجدداً أن المدة كافية لتسجيل الجميع». أما الإجراءات المعتمدة لتنقيح اللوائح بعد انتهاء مدة التسجيل، فتتم عبر «تثبت المديرية العامة للأحوال الشخصية من ورود الأسماء المرسلة في لوائح وزارة الخارجية، في السجلات الداخلية، لتقوم المديرية بعدها بتنظيم قوائم مستقلة لكل سفارة أو قنصلية مع وضع إشارة على هذه الأسماء للحؤول دون اقتراعهم في الداخل. يلي ذلك الإعلان عن القوائم الانتخابية الخاصة بغير المقيمين التي يتم إرسالها إلى السفارات لتعميمها وفتح مهلة الاعتراض على هذه القوائم». إذ ثمة أسماء تشطبها المديرية العامة للأحوال الشخصية تلقائياً لعدم توافر الشروط القانونية فيها. يجري ذلك بعد «مطابقة الأسماء مع اللوائح المرسلة من دوائر السجل العدلي والمحاكم العدلية ممن صدرت بحقهم أحكام تمنعهم من الاقتراع أو أحكام بالحجر». من جهة أخرى يقول مولوي إنه «جرى الاتفاق مع وزير الخارجية على الطلب من السفارات والقنصليات المباشرة بتحديد مواقع مراكز الاقتراع في الخارج وفقاً للقانون، وقد بدأت هذه العملية منذ يوم أمس، على أن تحصل ضمن المهلة المنصوص عليها في القانون والمحددة بـ15 كانون الثاني أي في غضون شهرين تقريباً».

الدائرة الكبرى	عدد المسجلين في الخارج	عدد المقترعين في الخارج	نسبة المقترعين في الخارج								
البترون الكورة زغرتا بشري	12,337	7,528	6.7%	حزب القوّات 2899	التيار الوطني الحر 1506			تيار المردة 989		ميشال معوّض 852	
الشوف - عاليه	8,347	4,987	3%	الحزب الاشتراكي 1419	التيار الوطني الحر 879	حزب القوّات 1101		تيار المستقبل 159		مجتمع مدني 338	
قرى صيدا - صور	7,983	4,447	3.05%	حركة أمل 2663	حزب الله 1082	التيّار الوطني الحر 210	رياض الأسعد 47	الحزب الشيوعي 26		تيار المستقبل 90	
بيروت 2	7,815	4,245	2.95%	تيار المستقبل 853	حزب الله 792	المشاريع 948	حركة أمل 299	مجتمع مدني 324	مستقلّ 167	التيار الوطني الحر 109	
بنت جبيل – مرجعيون وحاصبيا - النبطية	7,911	4,225	1.93%	حزب الله 1480	حركة أمل 1253	تيار المستقبل 100	الحزب الشيوعي 104	أنور الخليل 49		حزب البعث 98	
المتن	4,695	2,822	3.2%	التيار الوطني الحر 684	ميشال المر 90	حزب الكتائب 411	مواطنون ومواطنات في دولة 174	حزب القوّات 489	حزب الطاشناق 347	الحزب القومي 87	
جبيل - كسروان	4,116	2,684	2.3%	التيار الوطني الحر 821	حزب القوّات 813	نعمة افرام 169	مستقل 227	مجتمع مدني 120	فريد الخازن 89	حزب الله 114	
طرابلس – المنيه - الضنية	4,869	2,538	1.84%	تيار المستقبل 667	تيار العزم 381	اشرف ريفي 176	المشاريع 361	فيصل كرامي 87	جهاد الصمد 172	مجتمع مدني 170	
بعبدا	4,165	2,403	3.1%	التيار الوطني الحر 659	حزب القوات 675	حزب الله 180	الحزب الاشتراكي 367	حركة أمل 49	حزب الكتائب 83	مجتمع مدني 180	
زحلة	3,601	2,086	2.3%	حزب القوات 818	الكتلة الشعبية 102	التيار الوطني الحر 438	حزب الله 113	تيار المستقبل 182	حزب الطاشناق 63	حزب الكتائب 64	
عكار	3,695	1,950	1.5%	تيار المستقبل 442	التيار الوطني الحر 547	حزب القوات 470	مستقلّ 121	الحزب القومي 100		تيار المردة 21	
بيروت 1	3,393	1,939	4.5%	حزب الطاشناق 346	التيار الوطني الحر 90	حزب القوات 83	حزب الكتائب 81	جان طالوزيان 111		مجتمع مدني 170	
البقاع الغربي وراشيا	3,373	1,805	2.8%	تيار المستقبل 286	حركة أمل 111	التيار الوطني الحر 246	الحزب الاشتراكي 283	عبد الرحيم مراد 284		مستقلّ 197	
بعلبك والهرمل	2,590	1,584	0.87%	حزب الله 446	حركة أمل 119	حزب القوات 600	التيار الوطني الحر 89			مستقل 34	
صيدا - جزين	2,474	1,556	2.39%	تيار المستقبل 222	التيار الوطني الحر 422	حركة أمل 174	حزب القوات 285	التنظيم الشعبي الناصري 87		عبد الرحمن البزري 52	
المجموع	82,965	46,799									

أعداد الناخبين والمقترعين وتصويتهم في دول الاغتراب في انتخابات 2018

في الواجهة

اقتراع غير المقيمين كلما كثرت الأرقام كبُرت فرص الزعبرة!

يوحي التصاعد المتسارع اليومي في تسجيل أرقام اللبنانيين غير المقيمين في سفارات الخارج وقنصلياته، للمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، بتجاوز التوقعات. قياساً بانتخابات 2018، الأرقام الحالية حالياً صادمة وضرورية. بيد أنها غير كافية

نقولا ناصيف

البارحة، سُجّل لدى اللبنانيين غير المقيمين 150 ألفاً و409 ناخبين، بزيادة 11 ألفاً و843 ناخباً عن العدد المسجّل الأحد. هؤلاء يتحضّرون للمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة المقرّرة، حتى إشعار آخر، في 27 آذار. لأرقام الناخبين حساب، كما لأرقام المقترعين حساب. الأخيرون هم أول المعوّل عليهم، وفرز الأصوات ثاني المعوّل عليهم.

مؤشر تسارع التسجيل وتصاعد الأرقام، أن الزيادة اليومية مرشحة لأن تزيد على عشرة آلاف مسجل، وهو ما أنبأ به رقم البارحة. أضف اتضاح وجود أكثر من محرّك فعلي لإقبال غير المقيمين بكثافة على التسجيل، من غير التحقق بعد تماماً من مصادر تحريكهم المتشعبة والمتنافسة. إذ انخرطت فيه علناً مكاتب الأحزاب اللبنانية الكبرى في الخارج، باستثناء حزب الله الناشط سرّاً بسبب العقوبات الملاحق بها غربياً وخليجياً، بمثل انخراط متموّلين ونافذين وذوي تأثير في جاليات الخارج، وتأثير سلطات الدول لا سيما منها المعنية بالشأن اللبناني، بتحريك لوبيات لبنانية للتشجيع على التسجيل والاقتراع. بذلك، على صورة ما يجري في لبنان، يبدو الناخبون غير المقيمين في سباق مماثل.

علامات التفاؤل بالأرقام هذه لا تعني حكماً التفاؤل بالنتائج في وجهة واحدة يُراد منها الاعتقاد بأن من شأن اقتراع غير المقيمين قلب نتائج الانتخابات رأساً على عقب، على غير ما تتوقعه الطبقة السياسية الحاكمة. يبرّر ذلك تصدّر اهتمام الطبقة هذه بأنصار أحزابها في الخارج، وتسهيل تسجيلهم حيث يقيمون.

من المفترض أن تنتهي مهلة تسجيل الناخبين بعد أربعة أيام، في 20 تشرين الثاني. وهو موعد ثابت، غير قابل للتمديد إن مُدّد موعد إجراء الانتخابات. من ثم يقفل باب تسجيل غير المقيمين توطئة للانتقال إلى المرحلة التالية، القاضية بانتظام هؤلاء في لوائح الشطب قبل الوصول إلى صناديق الاقتراع.

إلى الآن، لا تزال الأرقام أرقاماً فحسب. لا مغزى سياسياً مفيداً لها بعد، ولا يسعها خصوصاً التوقع والتنبؤ. مقدار ما هي مطمئنة، ليس في الإمكان التكهّن بجدواها قبل التأكد ممّا يفترض أن يصدر عن المجلس الدستوري في الطعن في قانون الانتخاب المفترَض أن تتقدّم به كتلة لبنان القوي. القرار المزمع اتخاذه في المجلس الدستوري حيال مراجعة الطعن سيحدّد الوجهة التي يصير من خلالها إلى استثمار أصوات المقترعين غير المقيمين.

حتى هذا الوقت، في ظلّ القانون المعدّل النافذ، هم مدعوون إلى التصويت للنواب الـ128 في الدوائر الانتخابية الـ15 الحالية المقرّرة في قانون الانتخاب 2017/44. الفريق المؤيد للطعن يأمل في نقض هذا التصويت كي يصير إلى ما كان القانون لحظه عند وضعه، وهو اقتراع غير المقيمين للدائرة 16 المخصصة لهم بستة نواب في القارات الست.

على نحو كهذا، يعطي اقتراع غير المقيمين للنواب الستة نتائج مختلفة عن تلك المعطاة للاقتراع للنواب الـ128، والمؤمل أنه سيُحدث - مع ما يجري التحضير له في اقتراع الداخل - ما لا يرضي الطبقة السياسية الحاكمة.

عندما أجريت انتخابات 2018، لم يكن قد حدث كل ما تلى 19 تشرين الأول 2019، ولا الانهيار شبه الشامل الذي ضرب ولا يزال النظام والدولة والمؤسسات والمجتمع. بدا اقتراع المغتربين حينذاك أشبه بمحاولة، قد تكون مجدية، لكسر الإطباق الكامل للطبقة السياسية الحاكمة على كل البلاد والعباد. على أن نتائج اقتراع الخارج أتت أكثر من مخيّبة، ما يخشى تكرار نتائجه السياسية في معزل عن أرقامه المضاعفة. لم يفز مرشحو المجتمع المدني سوى بـ2370 صوتاً، من مجموع 46 ألفاً و799 مقترعاً، من 82 ألفاً و965 ناخباً. بذلك يكون مناصرو المجتمع المدني - قبل أن يمسي لاحقاً حراكاً شعبياً وائتلاف مئات الجمعيات والهيئات المختلفة منه - قد اقترعوا بنسبة 5 في المئة من مجموع المقترعين غير المقيمين، ولم يفز مرشحو المجتمع المدني في لبنان من هؤلاء سوى بـ2,66 في المئة. في المقابل، ذهب الكمّ الأكبر من أصوات مقترعي القارات الست إلى الأحزاب السياسية القوية في الداخل.

> **أحزاب الداخل في الخارج ليست أقل اهتماماً بتسجيل الناخبين**

مؤشر كهذا قد لا يكون قاطعاً ونهائياً تكراره بانقضاء أربع سنوات على التصويت المنصرم. بيد أن الإفراط في التفاؤل حياله وتوقّع مفاجآت يصبح من السذاجة التعويل عليه كعامل حاسم. لا تعمل أحزاب الداخل في الخارج بوتيرة أقل مما يفعله المنادون بالتغيير، ولا تنفق وتستقطب وتحرّض وتستفزّ بهمّة أضعف. أضف أن بعضها متجذّر في الخارج لعقود منصرمة.

أما الأكثر مدعاة لتقليل التفاؤل، فهي الآلية المنصوص عليها في قانون الانتخاب 2017/44، المجزّبة في انتخابات 2018، وأفضت إلى ثمار مجزنة استناداً إلى القانون نفسه. اقتراع غير المقيمين يجري في أقلام السفارات والقنصليات. على الأثر يبدأ - فحسب - عدّ أوراق الاقتراع، وتحفظ في مظاريف توضع في أكياس مرصصة، على أنها حقائب ديبلوماسية. لا تُفتح هناك ولا تُفرز، مع أنها داخل السفارات والقنصليات على أراضٍ لبنانية، بل تنقل إلى هنا كي تحفظ في مصرف لبنان، في انتظار إجراء الاقتراع الوطني بعد أسبوعين. بعدها يجري فرز النتائج القارية والوطنية معاً.

الذريعة الملغومة المعلنة التي تحجج بها السياسيون، عرّابو قانون 2017، أن إعلان النتائج القارية، بعد فرزها في الخارج، من شأنه التأثير في الاقتراع الوطني، وربما على معنويات اللوائح والمرشحين وفوزهم حتى، ما يقتضي إجراء فرز متوازن للاقتراعين القاري والوطني. أما المراد غير المعلن من هذه الموازاة، فتقدير استخدام الاقتراع القاري في نتائج الاقتراع الوطني، على نحو يتيح مدّ الأخير بالأصوات التي يفتقر إليها للفوز. ذلك ما عنى الكثير مما قيل إبان فرز الأكياس القارية عام 2018، حينما تردد أن أكياساً ضاعت في طريقها إلى لبنان، وأخرى كانت معدّة سلفاً في الداخل لتعويض النقص.

الأصحّ أن الأكياس القارية ليست سوى هدية للزعبرة لمن بين أيديهم الحل والربط في آلية الإشراف على إدارة الانتخابات النيابية.

هكذا يُنظر إلى الاقتراع القاري كعامل مكمّل للاقتراع الوطني، أكثر منه مساوياً له ومتكافئاً معه. يجعل ذلك أيضاً المعنيين بالاستحقاق المقبل يراقبون باهتمام صعود أرقام تسجيل غير المقترعين: كلما زادت وأراحت المعوّلين على التغيير، بعثت الارتياح في قلوب خصومهم. كلما كثرت الأرقام، توسّعت فرص الزعبرة.

(أ ف ب)

على الغلاف

المعدّلات المرعبة بالنسبة إلى الكثيرين، باتت العيش في بلد يفتقر إلى أدنى مقوّمات الحياة مهمةً شاقة، لا يريحهم منها إلا الانتحار. وما يزيد من المأساة ويفاقم المعاناة انقطاع كثير من أدوية الأعصاب

«الراغبون» في الانتحار بالآلاف

رضا صوايا

«بلا هالعيشة»، عبارة تتردّد على ألسنة كثيرين من اللبنانيين ممن يعانون من تداعيات الأزمة الاقتصادية. كثر يردّدونها لتوصيف الواقع المزري، لكن بالنسبة إلى آلاف منهم، تتخطّى العبارة الشكوى والانتقاد، إلى احتمال كونها («مؤشراً جدياً») إلى «رغبة» تراود قائلها بوضع حدّ لـ«هالعيشة».

الاتصالات التي يتلقاها «خط الحياة»، وهو الخط الوطني الساخن للدعم النفسي والوقاية من الانتحار (أنشئ بالشراكة بين وزارة الصحة وجمعيّة Embrace) في تصاعد مستمر، وبنسب مقلقة. بحسب إحصاءات الجمعيّة، قفز عدد الاتصالات بشكل هائل «من نحو 2000 اتصال عام 2019 إلى 7498 اتصالاً حتى تشرين الأول الماضي، بمعدل 25 اتصالاً في اليوم، مقارنةً بخمسة اتصالات يومياً فقط قبل عامين».

توضح كريستين الزين، المشرفة على «خط الحياة» في جمعية Embrace، أن الاتصالات التي يتلقّاها «الخط الساخن» لا تنحصر فقط بمن قد تكون لديهم ميول انتحارية، بل «تشمل أي شخص يعاني من مشكل نفسي بشكل عام. لكن نسبة المتصلين الذين أبلغوا عن أفكار انتحاريّة في أيلول المنصرم فقط بلغت 28%. هذه النسبة تتغيّر بين شهر وآخر، لكنها تراوح عادةً بين 25% و35% من المتصلين».

تشريح الأرقام يبرز مؤشرات مقلقة حول ما يعانيه اللبنانيون بشكل عام، وتحديداً فئة الشباب، إذ تشير الزين إلى أن «80% من المتصلين لبنانيون، والبقية مقيمون من جنسيات سورية وفلسطينية وعراقية وكينية وإثيوبية وغيرها». واللافت أكثر أن «50% من المتصلين هم من الشباب الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 18- 24 عاماً. وتتساوى النسب بين الذكور والإناث».

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيّة المتدهورة «من أبرز الأسباب التي تدفع الناس للاتصال، إضافة إلى انفجار المرفأ الذي لا يزال كثيرون يعيشون انعكاساته نفسياً» بحسب الزين. وهو ما تؤكده أبحاث ودراسات علمية تربط بين تردّي الأوضاع الاقتصاديّة وزيادة المشاكل النفسيّة والميول الانتحاريّة لدى السكان. وتظهر دراسة نُشرت عام 2013 (للباحثيْن دافيد ستوكلر ودافيد غونل وبول بيب وشو سن شانغ) حول تأثير الأزمة الاقتصاديّة العالميّة عام 2008 على معدلات الانتحار، وشملت 54 دولة، أن «معدلات الانتحار زادت، تحديداً بين الرجال، في الدول الأوروبية والأميركية التي سجّلت أعلى معدلات البطالة». كما بيّنت دراسة للباحث قسطنطينوس فونتولاكيس حول أثر الأزمة الاقتصاديّة الحادة في اليونان على الصحة النفسيّة

> 50 % من المتصلين على «خط الحياة» ينتمون إلى الفئة العمرية 18- 24 عاماً

للمواطنين «ارتفاع معدلات الانتحار بنسبة 33% خلال السنوات الأولى من الركود الاقتصادي (2009-2015)». وأكّدت الدراسة أن «تلك هذه النسبة يمكن ربطها بالبطالة التي أثرت خصوصاً على الذكور في الفئة العمرية 20 - 24»، وهو ما يتوافق مع ما سجّله الخط الساخن في لبنان حول الفئة العمريّة للنسبة الكبرى من المتصلين.

اللافت في لبنان أن عدد حالات الانتحار المسجّلة رسمياً تراجع في السنوات الماضية، لكنه ترافق مع ارتفاع كبير في عدد الأشخاص الذين قد يميلون إلى الانتحار. وبالتالي، فإن تراجع عدد المنتحرين ليس عاماً مطمئناً «لأن الإقدام على الانتحار عادة ما يكون وليد ساعته وفي لحظة انعدام اللوعي» بحسب الاختصاصي في الأمراض النفسيّة والعصبيّة الدكتور إميل علم.

وتشير الأرقام الرسميّة إلى أن الأشهر الستة الأولى من العام الجاري سجّلت 64 حالة انتحار، مقارنةً بـ 147 حالة عام 2020، و171 حالة عام 2019. تؤكد الزين أن «الأرقام الرسميّة هي حكماً أقل من الأرقام الفعليّة، لأن كثيراً من الحالات لا يُعلن عنها لأسباب اجتماعيّة ودينيّة. أضف إلى ذلك أن التراجع في عدد حالات الانتحار يمكن تفسيره بأن الأزمات التي نعيشها، سواء الاقتصاديّة أو جائحة كورونا، لا تستثني أحداً، وهو ما يمكن أن يشعر الأشخاص من ذوي الأفكار الانتحاريّة بأن ما يعيشونه لا يرتبط بهم حصراً».

في هذا الإطار، تظهر أرقام نشرتها جمعية «إدراك»، في أيلول الماضي، أن «واحداً من كل 20 شخصاً في لبنان فكّر جدياً في الانتحار، وواحداً من كل 50 حاول الانتحار، وواحداً من كل 60 خطّط للانتحار».

ولأزمة الدواء مخاطر عالية على سلوكيات مرضى الأعصاب «قد تدفعهم إلى أذية أنفسهم أو أذية غيرهم. فمن الخطير جداً انقطاع دواء الأعصاب عن مريض بشكل فجائي، وهذا ما قد يدفع بمن يملكون ميولاً انتحاريّة إلى التفكير جدياً بالإقدام على ذلك» بحسب علم، لافتاً إلى أن «وضع مرضى الأعصاب في حالة يُرثى لها، وهم في بحث مستمر عن الدواء، وإن وجد فقد لا يكون باستطاعتهم شراؤه نظراً إلى ارتفاع سعره. كثيرون يلجأون إلى السوق السوداء لتأمين احتياجاتهم ما يكبّدهم تكاليف خيالية. أحد المرضى، مثلاً، اضطر لشراء علبة الكزاناكس بـ 500 ألف ليرة بدل 10 آلاف ليرة».

ومع ارتفاع كلفة المعاينة النفسيّة وتدهور القدرة الشرائية، أطلقت Embrace بعد انفجار المرفأ «عيادات تستقبل المرضى الذين يعانون من مشاكل نفسيّة مجاناً. ولدينا حوالى 140 مشغّلاً يعملون على مدار 21 ساعة يومياً، وقريباً 24/24، لتلقّي الاتصالات. وجميع المشغّلين يخضعون لتدريب مكثف ومستمر ليكونوا جاهزين للتواصل مع المتصلين وفق المعايير العلمية العالميّة».

(حسن بليبل - لبنان)

تقرير

الانهيار يفضح عشوائيّة التنظيم المَدَيني

الحلّ يبدأ بتنظيم النقل

لا يتعلّق مطلب إصلاح النقل العام بارتفاع أسعار المحروقات. بل هو أساسي لتدارك تداعيات الفوضى العمرانية التي فضحها الانهيار. إذ ظهر جلياً أن الانهيار كان أقسى على المقيمين في الضواحي بسبب صعوبة تنقلهم. بعدما تسبّب التمدّد الحضري غير المنظّم في تقطيع أوصال المدن الكبرى

هديل فرفور

ساوى الانهيار المالي بين الضواحي الفقيرة، بعشوائيتها وفوضاها، وبين المدن والضواحي «المدلّلة».

هكذا، مثلاً، «تعرّف» سكان بيروت الإدارية، حيث لم يكن انقطاع الكهرباء يتعدى الساعات الثلاث نهاراً فقط، إلى «عالم» المولّدات، و«تسلّل» أصحاب «سيترنات» المياه إلى أحياء لم يدخلوها أبداً. وعليه، باتت كلفة الإقامة في المناطق «المنظّمة» أعلى بطبيعة الحال. ولكن هل هي أعلى من الإقامة في الضواحي أو العشوائيات التي كانت تعاني أساساً من شحّ الخدمات بسبب غياب التنظيم المدني؟

يُفترَض أن يكون تهاوي الخدمات أخفّ وطأة على سكان الضواحي، «كونهم اعتادوا على غياب خدمات الدولة ونمّوا قدرتهم على تدبير أمورهم عبر بناء شبكة علاقات مع أصحاب المولدات والمياه وغيرهما من الخدمات»، على حدّ تعبير منسّقة برنامج الدراسات العليا في التخطيط المدني والسياسات والتصميم في الجامعة الأميركية في بيروت منى فواز. إلا أن الخبير في التخطيط الحضري ليفون تلفزيان يعتبر أن سكان المدن يتحملون العبء بشكل أفضل من سكان الضواحي والأطراف، بسبب «كثافة الخدمات التي تصبّ بطبيعة الحال حيث كثافة السكان... وكلما ابتعدنا عن الوسط، قلّ المدخول، وتضاعف العبء» لأن «التنظيم المديني والكثافة السكانية يخفّفان من التكاليف الطارئة ويسهّلان التعامل مع الأزمات. مثلاً، تتكاثف أصحاب الشقق المشتركة في مبنى معيّن يسهّل عليهم تدبّر أمورهم لتأمين المياه والكهرباء أكثر من عائلة تقيم في منزل في الضواحي ما يتطلب منها بذل جهود مضاعفة».

والضواحي، وفق مفهوم تلفزيان، لا تعني فقط المناطق التي تزنّر بيروت الإدارية بل تشمل كل المناطق التي تبعد عن المدن الرئيسية، «وعليه، فإن سكان المدن بسبب ارتفاع مداخيلهم وطبيعة الخدمات والتنظيم التي يحظون بها، فضلاً عن قرب إقامتهم من عملهم، لديهم قدرة على التعامل مع الكارثة بطريقة أسهل».

لكنّ الحديث العام عن المدن الرئيسية وطبيعة التنظيم المديني «المفترض» لا يستقيم في الحالة اللبنانية، ذلك أن التمدد العمراني السريع الذي شهده لبنان (زادت مساحة المناطق الحضرية من 221 كلم مربعاً عام 1963 إلى 741 كلم مربعاً عام 2005 ويتوقع أن تصل عام 2030 إلى 884 كلم مربعاً وفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) بسبب عوامل الحروب والهجرة والنزوح من الريف، لم ترافقه أي خطط تأخذ في الاعتبار مبادئ التنظيم المديني. علماً أن نحو ثلثَي الأراضي اللبنانيّة غير منظمة، وفق نقابة المهندسين. من هنا، ترى فواز أن النقاش لا يجب أن يكون محصوراً بتحديد الفئة المتضررة أكثر من الانهيار حسب مكان إقامتها،

> حلّ أزمة النقل لا يرتبط بأزمة المحروقات فقط بل بالحاجة إلى التشجيع على العودة إلى الأرياف

لأن الكلفة الاقتصادية لغياب التنظيم المديني كبيرة على كل المقيمين وتؤثر على اقتصاد البلاد عموماً، «بل علينا مناقشة مصير مشروع النقل العام الذي يُشكّل حاجة ملحة للمقيمين بشكل عام ولطبيعة الواقع العمراني في البلاد بشكل خاص»، إذ إن غياب الاستثمار في البنى التحتية والنقل العام الحضري على مرّ عقود ساهم في تقطيع أوصال بيروت فضلاً عن الإهمال المتعمّد للسياسات المدينية ما أدى إلى الفوضى التي «تكشّفت وجوهها في الانهيار حالياً». لذلك، الأهمية القصوى اليوم هي لإعادة طرح مشروع النقل العام «كخطوة أساسية لتدارك مسار الهاوية، خصوصاً للمقيمين في الضواحي الذين يعانون أكثر من غيرهم في الوصول إلى أماكن عملهم».

في 15 آذار 2018، وافق البنك الدولي على حزمة تمويل بقيمة 295 مليون دولار للمساهمة في إصلاح قطاع النقل المتهالك في لبنان، و«خلق فرص عمل لآلاف العمال اللبنانيين والسوريين غير المهرة». حينها، قال القيّمون على مشروع النقل العام في بيروت الكبرى إنه يهدف إلى «إطلاق أول شبكة مواصلات عامة حديثة في البلاد منذ عقود، وتخفيف التكدّس المروري الخانق على الطرق اللبنانية، ومشاركة القطاع الخاص في تمويل أحد قطاعات البنية التحتية الحيوية». وفيما كان من المفترض أن يحصد اليوم لبنان «زرع» هذه الأموال، ها هو اليوم يعيش التخبّط نفسه بسبب صرف غالبية المخصّصات له، أوضح وزير الأشغال العامة والنقل علي حمية قبل أيام أن «النقاش مستمر» مع البنك الدولي لتمويل مشروع النقل المشترك على كل الأراضي اللبنانية.

وحل أزمة النقل لا يتعلق فقط بأزمة المحروقات المستجدّة، بل هو يتعداها إلى الحاجة لـ«ترك» المدن والعودة إلى الأرياف، «لأن معالجة ملف الإسكان تُعد أمراً أساسياً لتحريك النهوض الاقتصادي»، وفق ما صرّح سابقاً رئيس المؤسسة العامة للإسكان روني لحود، مشدّداً على ضرورة عدم التشجيع على السكن في بيروت، في خطوة أساسية لإعادة تصويب واقع السكن الحالي.

تقرير

الطبيب النسائيّ ومريضاته:

«علاقة» فاترة بسبب غلاء «الفحصيّة»!

مع عدم القدرة على دفع «الفحصيّة»، أصبحت زيارة عيادة الطبيب النسائي «ترفاً». وأمام هذا الواقع، تتجه النساء إلى خيارات أخرى منها «التطبيب الذاتي» من خلال تحضير خلطات طبيعية لمعالجة الأمراض النسائية التي يعانين منها

فاطمة نعيم

أجبرت الأزمة كثيرين على التنازل عما كان إلى وقتٍ قريب مجرّد «بديهيات». ولعل الأخطر هو العجز عن تلبية الاحتياجات الصحية، من استحالة إيجاد بعض الأدوية أو غلاء بعضها الآخر، إلى الإحجام عن زيارة الطبيب أساساً بسبب «الفحصيّة» التي تضخمت مع انهيار قيمة الليرة اللبنانية. ولعل أكثر «المسوسين» بالأزمة النساء اللّواتي وجدن أنفسهن أمام خيار «التطبيب الذاتي»، بعدما «كسرتهن» فحصية الطبيب/ة النسائي/ة، التي تراوح بين 100 ألف ليرة ومليون. عوضاً عن ذلك، تضطر كثيرات إلى «ابتكار» علاجات طبيعية. هكذا، مثلاً، تستعيض بتول البالغة من العمر 29 عاماً عن دفع «الفحصية» وثمن الدواء لمعالجة الالتهابات التي تعاني منها بـ«مغطس أسبوعي مكوّن من ملعقة ملح ونصف كوب من الماء الفاتر»! ألم «العلاجات» التقليدية «أهون» من كلفة الفحصية، إن وجدت، إذ «تلزم في احتياجات أخرى أكثر ضرورة».

صحيح أنه «حقنا أن ننتبه إلى جسمنا وصحتنا»، كما تقول حليمة البالغة من العمر 47 عاماً، إلا أن «هذا الصحيح كان صحيحاً قبل الأزمة». اليوم، مرّ عام كامل على زيارتها الأخيرة لطبيبتها مع علمها أن النساء، خصوصاً في سنّها، بحاجة إلى فحوصات دورية كفحص الثدي وفحص عنق الرحم. «آخر زيارة دفعت 150 ألف ليرة... الله أعلم قديه صارت». المعاناة نفسها تتكبّدها زينب البالغة من العمر 50 عاماً، إذ تعيش على مساعدة أخواتها وابنتها العاملة. لذلك، لا يمكنها تحمل تكاليف إضافية كفحصية الطبيب النسائي. لذلك، قررت بعدما عاودتها الالتهابات والفطريات التي تعرّضت لها قبل 4 سنوات أن تتوجّه مباشرة إلى الصيدلية لتوفر فحصية الطبيب،

> نسبة غير القادرات على دفع «الفحصية» تصل إلى حوالى 70٪

مع علمها أن هذا التصرف «خاطئ طبياً، فربما قد تكون الحالة قد تطورت عن السابق وتحتاج إلى كشف للتشخيص». فيما لجأت زينة (30 عاماً) التي تعاني من مشاكل «في هرمون الروكتالين» إلى أحد المستوصفات «لأن الفحصية 65 ألف ليرة». ومع أن «وصفة الطبيبة لم تعجبني إلا أنني مجبرة على التجربة».

«نسبة النساء غير القادرات على دفع الفحصية تصل إلى حوالى 70%»، بحسب طبيب الأمراض النسائية والتوليد كارلو المرّ. طبعاً، ما من أرقام رسمية في بلد «يكره» الإحصاءات، لكنه تقدير مبنيّ على زوار عيادته وعيادات بعض زملائه، «ووفقاً لما أراه وأعاينه يومياً، لم تعد الطبابة أولوية لدى النساء. أصبحت السيدة تلجأ إلى الصيدلي أو الاتصال الهاتفي مع الطبيب والتأجيل»، مؤكداً أن «غالبية السيدات انقطعن عن الفحص الدوري الذي يتضمن فحص الثدي وعنق الرحم والإيكو والماموغراف كل 6 أشهر لتصبح المدة الزمنية كل سنتين أو ثلاث».

ينبّه المرّ إلى أن «إهمال الفحوصات الدورية قد يمنع المرأة من اكتشاف مرض خبيث يتحضر داخل جسدها وبالتالي يصبح علاجه صعباً، إضافة إلى أن إهمال معاينة المرض الفجائي في حَال تكرّر قد يحوله إلى مرض عضال». ولذلك، يدعو المرّ بعض الأطباء «الذين يطلبون مبالغ خيالية مقابل المعاينة إلى التحلي بالإنسانية في ظل هذه الأزمات».

الذكور والمسيحيون أكثر المتأثرين!

تظهر القراءة النظريّة والمتابعة العيادية، بحسب محللة نفسيّة وباحثة في علم النفس، أن «الأزمات التي نعيشها في لبنان غير منفصلة عن الشأن الحضاري بشكل عام، حيث أثّر الزواج بين النظام الرأسمالي والتكنولوجيا على مجموعة القيم والمثل والتراتبية والهرمية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على النظام البطريركي والأبوي والذكوري حول العالم. وهذا النظام البطريركي هو المهيمن في لبنان، ومن هنا لم يدخلوها أبداً. وعليه، باتت كلفة الإقامة في المناطق «المنظّمة» أعلى بطبيعة الحال. ولكن هل هي أعلى من الإقامة في الضواحي أو العشوائيات التي كانت تعاني أساساً من شحّ الخدمات بسبب غياب التنظيم المديني؟

يُفترَض أن يكون تهاوي الخدمات أخفّ وطأة على سكان الضواحي، «كونهم اعتادوا على غياب خدمات الدولة ونمّوا قدرتهم على تدبير أمورهم عبر بناء شبكة علاقات مع أصحاب المولدات والمياه وغيرهما من الخدمات»، على حدّ تعبير منسّقة برنامج الدراسات العليا في التخطيط المدني والسياسات والتصميم في الجامعة الأميركية في بيروت منى فواز. إلا أن الخبير في التخطيط الحضري ليفون تلفزيان يعتبر أن سكان المدن يتحملون العبء بشكل أفضل من سكان الضواحي والأطراف، بسبب «كثافة الخدمات التي تصبّ بطبيعة الحال حيث كثافة السكان... وكلما ابتعدنا عن الوسط، قلّ المدخول، وتضاعف العبء» لأن «التنظيم المديني والكثافة السكانية يخفّفان من التكاليف الطارئة ويسهّلان التعامل مع الأزمات. مثلاً، تتكاثف أصحاب الشقق المشتركة في مبنى معيّن يسهّل عليهم تدبّر أمورهم لتأمين المياه والكهرباء أكثر من عائلة تقيم في منزل في الضواحي ما يتطلب منها بذل جهود مضاعفة».

والضواحي، وفق مفهوم تلفزيان، لا تعني فقط المناطق التي تزنّر بيروت الإدارية بل تشمل كل المناطق التي تبعد عن المدن الرئيسية، «وعليه، فإن سكان المدن بسبب ارتفاع مداخيلهم وطبيعة الخدمات والتنظيم التي يحظون بها، فضلاً عن قرب إقامتهم من عملهم، لديهم قدرة على التعامل مع الكارثة بطريقة أسهل».

لكنّ الحديث العام عن المدن الرئيسية وطبيعة التنظيم المديني «المفترض» لا يستقيم في الحالة اللبنانية، ذلك أن التمدد العمراني السريع الذي شهده لبنان (زادت مساحة المناطق الحضرية من 221 كلم مربعاً عام 1963 إلى 741 كلم مربعاً عام 2005 ويتوقع أن تصل عام 2030 إلى 884 كلم مربعاً وفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) بسبب عوامل الحروب والهجرة والنزوح من الريف، لم ترافقه أي خطط تأخذ في الاعتبار مبادئ التنظيم المديني. علماً أن نحو ثلثَي الأراضي اللبنانيّة غير منظمة، وفق نقابة المهندسين. من هنا، ترى فواز أن النقاش لا يجب أن يكون محصوراً بتحديد الفئة المتضررة أكثر من الانهيار حسب مكان إقامتها،

> حلّ أزمة النقل لا يرتبط بأزمة المحروقات فقط بل بالحاجة إلى التشجيع على العودة إلى الأرياف

لأن الكلفة الاقتصادية لغياب التنظيم المديني كبيرة على كل المقيمين وتؤثر على اقتصاد البلاد عموماً، «بل علينا مناقشة مصير مشروع النقل العام الذي يُشكّل حاجة ملحة للمقيمين بشكل عام ولطبيعة الواقع العمراني في البلاد بشكل خاص»، إذ إن غياب الاستثمار في البنى التحتية والنقل العام الحضري على مرّ عقود ساهم في تقطيع أوصال بيروت فضلاً عن الإهمال المتعمّد للسياسات المدينية ما أدى إلى الفوضى التي «تكشّفت وجوهها في الانهيار حالياً». لذلك، الأهمية القصوى اليوم هي لإعادة طرح مشروع النقل العام «كخطوة أساسية لتدارك مسار الهاوية، خصوصاً للمقيمين في الضواحي الذين يعانون أكثر من غيرهم في الوصول إلى أماكن عملهم».

في 15 آذار 2018، وافق البنك الدولي على حزمة تمويل بقيمة 295 مليون دولار للمساهمة في إصلاح قطاع النقل المتهالك في لبنان، و«خلق فرص عمل لآلاف العمال اللبنانيين والسوريين غير المهرة». حينها، قال القيّمون على مشروع النقل العام في بيروت الكبرى إنه يهدف إلى «إطلاق أول شبكة مواصلات عامة حديثة في البلاد منذ عقود، وتخفيف التكدّس المروري الخانق على الطرق اللبنانية، ومشاركة القطاع الخاص في تمويل أحد قطاعات البنية التحتية الحيوية». وفيما كان من المفترض أن يحصد اليوم لبنان «زرع» هذه الأموال، ها هو اليوم يعيش التخبّط نفسه بسبب صرف غالبية المخصّصات له، أوضح وزير الأشغال العامة والنقل علي حمية قبل أيام أن «النقاش مستمر» مع البنك الدولي لتمويل مشروع النقل المشترك على كل الأراضي اللبنانية.

وحل أزمة النقل لا يتعلق فقط بأزمة المحروقات المستجدّة، بل هو يتعداها إلى الحاجة لـ«ترك» المدن والعودة إلى الأرياف، «لأن معالجة ملف الإسكان تُعد أمراً أساسياً لتحريك النهوض الاقتصادي»، وفق ما صرّح سابقاً رئيس المؤسسة العامة للإسكان روني لحود، مشدّداً على ضرورة عدم التشجيع على السكن في بيروت، في خطوة أساسية لإعادة تصويب واقع السكن الحالي.

يصعم لاعبو منتخب لبنان على طي صفحة الخسارة الصادمة أمام إيران (طلال سلمان)

ابرز مباريات اليوم

تصفيات كاس العالم

هولندا x النرويج
21:45

الأرجنتين x البرازيل
1,30 (فجر الأربعاء)

فييتنام x السعودية
14:00

لبنان x الإمارات
14:00

العراق x كوريا الجنوبية
17:00

الصين x استراليا
17:00

سوريا x إيران
18:00

عمان x اليابان
18:00

تصفيات كأس العالم

لبنان X الإمارات: العين على الملحق

يعود منتخب لبنان لكرة القدم سريعاً الى ملاعب صيدا لمحو آثار الصدمة التي تلقّاها قبل أيام أمام المنتخب الإيراني ضمن المجموعة الأولى لتصفيات آسيا النهائية المؤهّلة إلى كأس العالم. يعود «رجال الأرز» لمواجهة منتخب الإمارات في مباراة عنوانها الرئيسي: صراع بطاقة الملحق

عبد القادر سعد

يستضيف منتخب لبنان اليوم عند الساعة 14,00 منتخب الإمارات في أولى مباريات مرحلة الإياب من تصفيات المجموعة الأولى المؤهّلة إلى كأس العالم. يتواجه المنتخبان بحسابات متشابهة. تعويض الخسارة في المرحلة الأولى حين خسر لبنان أمام إيران، والإمارات أمام كوريا الجنوبية. صراع مفتوح على المركز الثالث المؤهّل إلى الملحق الآسيوي. يملك المنتخب اللبناني خمس نقاط، متقدماً على الإماراتيين الذي يحتلون المركز الخامس بفارق نقطتين. الفوز في اللقاء يعني تعزيز اللبنانيين لمركزهم، في حين أن فوز الإماراتيين يجعلهم يتقدمون إلى المركز المؤهّل في حال خدمتهم نتيجة العراق مع الكوريين. فالعراقيون يحتلون المركز الرابع برصيد 4 نقاط، وخسارتهم أمام كوريا ستجعل الإماراتيين يتقدمون في حال الفوز. سيناريو ليس بالسهل على الإماراتيين وهم في ضيافة منتخب لبناني أثبت أنه قادر على تحقيق نتيجة إيجابية، وخصوصاً أن الكفتين متكافئتان. فمباراة الذهاب انتهت بالتعادل السلبي في الإمارات، فماذا ستكون نتيجة الإياب؟

إذاً هي مباراة مهمة، وهو أمرٌ تحدّث عنه المدير الفني التشيكي إيفان هاشيك في المؤتمر الصحافي الرسمي قبل المباراة. «جميع اللاعبين في تركيز عال، وحاضرون نفسياً وذهنياً. المباراة هي لتثبيت المركز الثالث ولتحقيق طموحات منتخب الأرز، وذلك من أجل الوصول إلى النتيجة الإيجابية». وأشار هاشيك الى أن الحظوظ متاحة للبنان، وذلك على الرغم من غياب الجمهور، و«بدورنا سنردّ للجماهير تعبهم معنا من أجل تسجيل نتيجة إيجابية على الرغم من غيابهم».

وأكد هاشيك رداً على أسئلة الصحافة، أن الجميع يطمح الى اللعب بطريقة هجومية، وخصوصاً على أرضه، ولكن المعطيات تختلف ظروفها خلال كل مباراة، «ونبحث عن توازن الرغبة والهدف حيث لا يمكننا اتخاذ خطوات غير عقلانية، وتابع "التركيز سيكون الهدف الأبرز للوصول بعيداً في التصفيات».

ومرة جديدة يدخل منتخب لبنان إلى مباراة في التصفيات غير مكتمل الصفوف. إذ يبدو أن غياب جوان العمري سيستمر في هذه المباراة، رغم وجوده في تدريبات المنتخب. «هو تحسّن بشكل كبير خلال الأيام الماضية، لكن مشاركته في اللقاء صعبة جداً» يقول المدير الفني التشيكي. ويغيب أيضاً اللاعب وليد شور بسبب الإصابة لينضمّا إلى القائد حسن معتوق.

خليفته في حمل شارة القيادة محمد حيدر، أشار إلى أن لبنان سيلعب بروح قتالية عالية، وأنه لا يوجد أي ضغوط على اللاعبين وسط الانضباط والثقة الفردية والجماعية».

أمرٌ تشعر به في التمرين الرسمي للفريق أمس على ملعب صيدا. فاللاعبون مصممون على تحقيق نتيجة إيجابية تطوي صفحة مباراة إيران من جهة، ومصالحة الجماهير التي صُدمت من جهة أخرى.

الإماراتيون بدورهم يضعون الفوز نصب أعينهم. «المنتخب الإماراتي أهدر عدة نقاط في ذهاب التصفيات حيث يأمل في التعويض خلال المباريات الخمس المقبلة. الفرصة لا تزال متاحة للمنافسة على المركز الثالث على أقل تقدير. لا يمكن التوقع لنتيجة المباراة». كلام للمدير الفني للمنتخب الإماراتي الهولندي بيرت فان مارفيك أيضاً في المؤتمر الصحافي. فوضع مارفيك محرج، وقد تكون مباراة اليوم الأخيرة لمارفيك في حال لم يكن الفوز حليفه. ضغوط كبيرة عليه وعلى لاعبيه المطالبين بالفوز للحفاظ على أمل انتزاع بطاقة الملحق. أمرٌ ليس بالسهل أمام فريق لبناني مصمم على الفوز.

في المجموعة عينها، يتشبث المنتخب العراقي، الحالم بمشاركة ثانية بعد 1986، بأمل الفوز على كوريا الجنوبية في الدوحة عند الساعة 17,00 بتوقيت بيروت

> **يستضيف العراق وسوريا كلاً من كوريا الجنوبية وإيران**

من جهته، اقترب منتخب كوريا الجنوبية الوصيف بـ 11 نقطة من تأمين إحدى بطاقتَي التأهل المباشر، علماً بأن لقاء الذهاب بينهما انتهى بالتعادل السلبي في سيول.

وفي مباراة أخرى، تنتظر سوريا، متذيّلة المجموعة بنقطتين والحالمة بمشاركة أولى في المونديال، مواجهة مفصلية أمام إيران في عمّان عند الساعة 18,00، في ظل غيابات جديدة مؤثرة بداعي الإصابة.

سيفتقد «نسور قاسيون» الذين خسروا ذهاباً صفر-1، جهود عمر خربين مهاجم الوحدة الإماراتي ولاعب وسط يونيكوس اليوناني إياز عثمان، في حين تبدو مشاركة المدافع سعد أحمد وساعد الدفاع محمد عنز غير مؤكدة بداعي الإصابة أيضاً.

كما يغيب لاعب وسط سارتا روتردام الهولندي محمد عثمان الذي ترك المنتخب وغادر إلى هولندا، احتجاجاً على عدم إشراكه في مباراة العراق في الجولة الماضية.

ويرى نزار محروس المدير الفني لمنتخب سوريا في تصريح لوكالة فرانس برس أن لاعبيه عازمون على تحقيق نتيجة إيجابية «نعاني من غيابات مؤثرة. مباراتنا مع إيران لها حساباتها. نواجه منتخباً قوياً متصدراً يضمّ عناصر مميزة. لكن لا مستحيل في كرة القدم، وشبابنا عازمون على تقديم مباراة كبيرة وعلى تحقيق نتيجة إيجابية».

ويشكّل المنتخب الإيراني عقدة للمنتخب السوري في تاريخ مواجهات المنتخبين الودية والرسمية والتي بلغت 28 مباراة، انتهت 17 منها بفوز إيران مقابل 10 تعادلات، وفوز وحيد لسوريا تحقق في طهران قبل نحو 48 عاماً، وتحديداً عام 1973 في تصفيات مونديال 74، وفازت سوريا حينها 1-صفر سجله عبد الغني طاطيش.

تصفيات مونديال 2022

البرازيل x الأرجنتين

«سوبر كلاسيكو» حسم التأهّل لرفاق ليو ميسي

تُمنّي الأرجنتين النفس بحسم «السوبر كلاسيكو» أمام ضيفها وغريمها التقليدي وجارها البرازيلي عندما يلتقيان فجر غد الأربعاء (الساعة 1,30 بتوقيت بيروت) في سان خوان، في الجولة الرابعة عشرة من التصفيات الأميركية الجنوبية المؤهلة لمونديال قطر 2022 في كرة القدم، وذلك لقطع خطوة عملاقة نحو النهائيات إن لم يكن بلوغها. وتحتل الأرجنتين المركز الثاني برصيد 28 نقطة بفارق ست نقاط خلف البرازيل التي ضمنت أولى البطاقات إلى النهائيات عن أميركا الجنوبية، علماً بأنهما تملكان مباراة مؤجلة بينهما توقفت بعد خمس دقائق من بدايتها في الخامس من أيلول/سبتمبر الماضي بسبب اقتحام ممثلين من السلطات الصحية البرازيلية ملعب «كورينثيانز» بسبب مخالفة الضيوف لبروتوكولات فيروس كورونا. ووحدهما البرازيل والأرجنتين لم تخسرا حتى الآن في التصفيات.

ويمكن للأرجنتين اللحاق بركب المتأهلين إلى المونديال القطري في حال فوزها وعدم فوز منتخبين من الثلاثي الذي يتقاسم المركز الرابع برصيد 16 نقطة: تشيلي وكولومبيا والأوروغواي.

وتلعب تشيلي مع ضيفتها الإكوادور، وكولومبيا مع ضيفتها الباراغواي، فيما تحل الأوروغواي ضيفة على بوليفيا. ويتأهل من تصفيات أميركا الجنوبية أول أربعة منتخبات مباشرة إلى نهائيات كأس العالم، فيما يخوض الخامس ملحقاً فاصلاً.

وفي تفاصيل اللقاء، يلتقي الصديقان نجما باريس سان جيرمان الفرنسي، ليونيل ميسي ونيمار وجهاً لوجه مجدداً، بعد نحو خمسة أسابيع على المواجهة التي توقّفت بعد 5 دقائق من بدايتها وأكثر من ثلاثة أشهر على المباراة النهائية لكأس كوبا أميركا التي حسمتها الأرجنتين لمصلحتها على أرض غريمها التقليدي البرازيلي بهدف وحيد.

> **يمكن للارجنتين اللحاق بركب المتأهلين إلى المونديال في حال فوزها وعدم فوز منتخبين من الثلاثي الذي يتقاسم المركز الرابع**

ورفعت الأرجنتين عدد مبارياتها المتتالية دون خسارة إلى 26 وهي ترغب في تعزيزها، لكن المهمة لن تكون سهلة أمام البرازيل التي قال مدافعها دانيلو إن حسم التأهل «لا يعني التراخي» أمام الـ«ألبي سيليستي». وأضاف مدافع يوفنتوس الإيطالي: «مواجهة البرازيل والأرجنتين دائماً ما تكون كبيرة، وفيها كل مكوّنات كلاسيكو العالم، ويشارك فيها لاعبون استثنائيون». وتابع: «لا يمكن أن يشارك فيها أي لاعب، وهو لا يفكر في الفوز»، مشيراً إلى أن تأهل السيليساو «قد يكون سلاحاً ذا حدين. بالطبع هو أمر إيجابي، لأنه يساعدنا على خوض باقي المباريات بطريقة هادئة، لكنه قد يكون سلبياً أيضاً، إذا كان هناك تراخٍ».

وتشهد الجولة الرابعة عشرة قمة نارية أخرى تجمع بين تشيلي الرابعة وضيفتها الإكوادور الثالثة (فجر غد أيضاً الساعة 2:15 بتوقيت بيروت)، وهما طرفان ضمن خماسي يتنافس على البطاقتين المباشرتين الأخريين.

وفي مباراة ثالثة يلتقي الجريحان الكولومبي الخامس والباراغوياني الثامن (الساعة 1,00 فجر غد الأربعاء) بحثاً عن الفوز الأول في مباراتهما الخمس الأخيرة.

وسقطت كولومبيا في فخّ التعادل ثلاث مرات متتالية قبل أن تخسر أمام البرازيل في الجولة الماضية، فيما تعادلت الباراغواي مرة واحدة وبثلاث هزائم متتالية آخرها أمام ضيفتها تشيلي (صفر-1) فابتعدت بفارق أربع نقاط عن المركز الخامس الذي يضمن لصاحبه خوض الملحق الفاصل على الأقل.

ولن تكون مهمة الأوروغواي سهلة أمام مضيفتها بوليفيا خصوصاً أن المباراة ستقام على ارتفاع شاهق عن سطح البحر وغالباً ما تخرج المنتخبات المضيفة خالية الوفاض. وعلى غرار جارتها الباراغواي كسبت الأوروغواي نقطة واحدة فقط في مبارياتها الأربع الأخيرة.

وتسعى البيرو السابعة بفارق نقطتين عن ثلاثي المركز الرابع إلى مواصلة صحوتها عندما تستضيف فنزويلا الأخيرة وذلك لتحقيق فوزها الثاني تواليا والخامس في التصفيات لدخول منطقة المنتخبات المرشحة إلى التأهل في حال تعثر أي من تشيلي وكولومبيا والأوروغواي.

(أ ف ب)

نتائج اللوتو اللبناني

8 | 36 | 30 | 20 | 16 | 10 | 5

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1953 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 5 - 10 - 16 - 20 - 30 - 36

الرقم الإضافي: 8

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 139,376,078 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: شبكتان

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 69,688,039 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 72,537,795 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 34 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,133,465 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 72,537,795 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 1,284 شبكة.

- قيمة الجائزة الإفرادية83 لكل شبكة: 56,494 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 187,044,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 15,587 شبكة.

- الجائزة لكل شبكة: 12,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 772,224,981 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1953 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 06970

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: لا شيء

قيمة الجائزة الإفرادية: لا شيء

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 6970.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 970.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 70.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1175 وجاءت النتيجة كالآتي:

● يومية ثلاثة: 968

● يومية أربعة: 1834

● يومية خمسة: 63966

استراحة

كلمات متقاطعة 3887

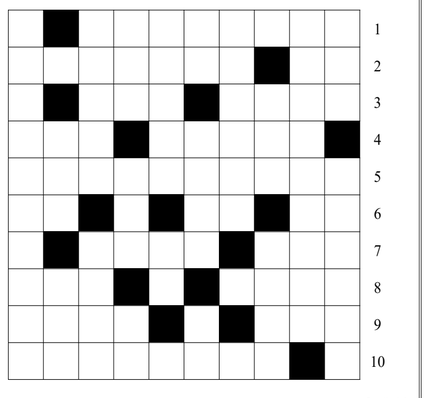

أفقيا

1- رئيس حكومة لبناني راحل – 2- تهيّأ للحملة في الحرب – عاصمة كورسيكا – 3- صوت الأجراس – مدينة في تركمانستان قديماً – 4- دولة عربية – ضمير منفصل – 5- رئيس لبناني راحل – 6- ورك – حدّد السكين – سيدة – 7- وردة بالأجنبية – ضد هاجم – 8- لمعان البرق – مدينة ألمانية – 9- ظرف بمعنى وسط – إسم حمله سبعة من أباطرة جرمانيا والنمسا – 10- مخرج بولندي من افلامه " عازف البيانو "

عمودياً

1- مدينة لبنانية – إحدى القارات – 2- شاعر عباسي – 3- يأتي بعد – بنت النبيّ الكبرى – 4- مدينة سورية – 5- طيّن الحائط – ظهر الكرسي – للتعريف – 6- عائلة مستشرق بلجيكي راحل إشتهر بأبحاثه عن عرب الجاهلية والعهد الأموي – للتاوه – 7- حفر الأرض وحرثها – مصّ الماء – بيت – 8- عود تنظف به الأسنان – من أسماء الأسد – 9- مدينة فرنسية – منطقة في جسم الإنسان تبدأ من الخصر الى الفخذ – 10- عاصمة جزر فولكلند

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فيكتور هوغو – 2- او – بر – باشا – 3- رافع – 4- سك – هاملتون – 5- كبح – طم – هبط – 6- جام – لاسن – 7- من – برني – 8- سرو – المرج – 9- مد – الضيق – 10- الجُبيل – صور

عمودياً

1- فارس كرم – ما – 2- يواكب – نسدل – 3- حج – 4- تبعه – أبوات – 5- ور – أطمر – لي – 6- قمم – ناضل – 7- هب – ليلي – 8- والتها – مقص – 9- غش – وبستر – 10- واشنطن – جزر

sudoku 3887

6	3						5	
			5	6	3	8	2	7
		8	2	9	1			
					9			
	4			2			9	
			3					
			4	5	6	3		
9	8	4	1	3	2			
	6						1	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3886

9	4	7	1	8	6	3	2	5
2	5	6	4	3	9	8	1	7
3	8	1	5	2	7	6	9	4
8	7	3	9	4	2	1	5	6
5	6	4	3	1	8	2	7	9
1	2	9	6	7	5	4	8	3
6	9	8	2	5	4	7	3	1
7	1	5	8	6	3	9	4	2
4	3	2	7	9	1	5	6	8

مشاهير 3887

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان وموسيقي يوناني معاصر باتي من خلفية مشبعة بالموسيقى الفولكلورية وموسيقى البلوز. عيّن سفيراً للنوايا الحسنة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

6+7+1+5+3+8 = الحائط ■ 4+11+9 = ممرّ بين جبلين ■ 2+10 = للندبة

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: لطيفة الزيات

الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
حسن عليق
أمل الأندري

■ المدير الفني:
صلاح الموسى

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01 /666314 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

مواسم الكراهية: قصص عن التمثيل والهويّة

عامر محسن *

منذ سنواتٍ طويلة وفي زمنٍ سحيق، حين كنت شاباً ووسيماً، خرج فيلم «شارلي ومعمل الشوكولا» من بطولة جوني ديب. وأنا أيامها كنت أحب المخرج تيم برتون، صانع الفيلم، فذهبت لمشاهدته في السينما. وبينما الفيلم يدور وأنا أنظر حولي في أرجاء الصالة، والحضور مزيجٌ بين راشدين وأولاد أتوا مع أهلهم، باعتبار أن موضوع الفيلم يخصّ الأطفال، وجدت نفسي أفكّر في زيف مصطلح «الطفولة» والطريقة التي نمثّل بها أطفالنا وهويتهم. الفكرة هنا هي أنّ مفهوم «الطفولة» نفسه، والتصرّفات والاهتمامات والبراءة التي نربطها بالأطفال، والحدود بين المراحل العمرية، ما هي إلّا مركّب اجتماعي يختلقه الراشدون ولا علاقة كبيرة للأطفال به (تلك كانت مرحلتي ما بعد الحداثية، وكانت تنتابني الكثير من هذه الأفكار).

فكرة «الطفل» نفسها، والألعاب التي يلهو بها وأفلام الكارتون التي يستهلكها، يقوم بإنتاجها راشدون في مجتمع يرسم «الطفل» ضمن صورةٍ معيّنة تناسبه وتُوافق أولوياته. ومع أنّنا نشترك جميعاً بغريزةٍ حمائيّة تجاه الأولاد، إلّا أنّنا نعرف أيضاً أن الأطفال لا يشبهون الصورة الوردية التي نجدها في أفلام الكرتون والملصقات في دور الحضانة. هذه حقيقة نعرفها جميعاً (لأننا كنّا أولاداً) وإن كنّا لا نحب أن نعترف بها، وهي جزء من سردية «شارلي ومعمل الشوكولا»، ومفادها أن الأطفال في الحقيقة هم أيضاً قابلون لأن يكونوا أكثر فئات البشر أنانية وشرّاً (وكل شحنات «البراءة» التي تبثّها لهم عبر الدمى المبتسمة وأفلام الكرتون لن تغيّر في ذلك الواقع شيئاً).

هذا ينطبق بشكلٍ خاص على الطريقة التي يتمّ بها تقديم «أطفال الحرب» وتمثيلهم في أدبيات المجتمع الدولي. أذكر جيداً، أيام الطفولة والمدرسة، حين كان يتمّ تجنيدنا للعب هذا الدّور. مرّة أو مرّتين في السنة، كان التعليم يتوقّف فجأة، ويدخل إلى الصفّ رجلان أبيضان، ألمانيّان أو إيطاليّان، يبتسمان لنا ببلاهة وشفقة وفوقية، وخلفهما معلّمة الرّسم. تشرح لنا المعلّمة أنّهما ضيفان كريمان من شركة «فابريانو»، وأنهم يريدون منا أن نرسم لهم لكي نعبّر عن معاناتنا وبؤسنا، باعتبارنا أطفال الحرب الأهلية. ولقطع الشكّ باليقين، كانت معلّمة الفنّ تلقي فينا خطاباً حتى نفهم بالتحديد نوع الأداء المتوجّب علينا: «نحن الصغار ضحايا حروب الكبار، أعطونا السّلام، الآباء يأكلون الحصرم، الخ». ثمّ يعطوننا ألواناً وأوراقاً ويطلبوا منا أن نشرح، عبر الرّسم، كم أننا تعساء.

من قال لكم أننا كنا نرى أنفسنا على هذا النّحو؟ نحن لم نكن نعرف أننا «ضحايا» حتى أخبرتمونا أنتم، ونحن لم نعش في فيينا وباريس حتى نقارن ونعرف أن حالة الحرب استثنائية وأننا مساكين (أنا لم أشاهد شارعاً مخطّطاً حتى سافرت خارج لبنان، ولم أشاهد شرطياً في حياتي قبل سنّ العاشرة، ولم يصنع الأمر لي أزمة). كنّا، في معظمنا، أبناء طبقة وسطى نعيش أفضل من أكثر الأطفال في العالم، والحرب الأهلية - إن لم تمسّك بشكلٍ مباشر وتقتل أهلك أو تدمّر بيتك - فهي ليست بالكامل مكاناً سيئاً للأولاد. أما جولات القصف القصيرة، والمعارك المتفرقة، والتهجير المؤقت، فأنت كطفل تفهمها أساساً على أنها إجازة وعطلة من المدرسة. لن تكون هناك صفوف غداً. وأن تنام يوماً أو يومين في الملجأ لهو ثمنٌ بسيط مقابل ذلك. لماذا تصرّ «فابريانو» على أني ضحيّة، وتريدني أن أشعر كأني أوليفر تويست في الميتم؟

اولغا كالتسكايا (روسيا)

الآخر والزيف واللؤم

ألعاب الهوية والتمثيل، أي كيف يتم إنتاج الهوية، وتصويرها، وكيف تتحوّل أحياناً إلى هدفٍ للكراهية والحقد، هي عملية معقّدة وتجري على أكثر من مستوى في آن. على سبيل المثال، يمكنك أن تنظر إلى الخطاب الطائفي المنفلت الذي اجتاح بلادنا في العقد الماضي على أنّه، ببساطة، قصّة شعوب «متخلّف»، تحمل هويات بدائية ولا تحتمل الاختلاف وتهوى أن تقتل بعضها بعضاً. ولكنّ منظور «التخلّف والتقدّم» هذا لا يرى من الأمور والظواهر إلا سطحها، ويحكم عليها بحسب خطاب أخلاقوي قديم (يلاحظ الأمجد سلامة كيفَ أن العديد من «المتنوّرين» العرب، الذين يكلّمونك طوال الوقت عن الحداثة وكم أنّنا بعيدون عنها، ويشتكون من «تخلّف» الشعب والمجتمع من حولهم، يتوهّمون أنّهم يمثّلون العالم الحديث وقيمه، فيما كلامهم في الحقيقة يشبه خطاب مثقّفي القرن التاسع عشر. بمعنى أنّنا، اليوم، قد أصبحنا في عالم تجاوز الحداثة بمفهومها القديم، وتجاوز المركزية الغربية والتاريخ الخطّي، حيث هناك حالة «عليا» من الأخلاقيات والجماليات علينا كلّنا أن نستنسخها. ولكنهم يتكلّمون - بثقة - كأننا لا نزال في عصر الأنوار، الذي لم يظلّ أساسٌ من أسسه لم يتم نقده وتفكيكه وتجاوزه. هم يعتقدون أن خطابهم جديد وحديث وتقدمي، ولا يعرفون كم هو قديمٌ وببغائي. يسعون إلى الحجّ والقوافل قد عادت).

عودةٌ إلى مثال خطاب الكراهية والإبادة، يمكنك أن تعيد تركيب الصورة بأكثر من طريقة. يمكنك أن تبدأ، مثلاً، من لانغلي أو من البيت الأبيض: أميركا، القوى الكبرى في العالم، يكون لها أهداف جيوسياسية معيّنة في المنطقة (نظام تريد إسقاطه، خصم تريد إضعافه، مكان تريد التمدّد إليه)، وهي في سبيل ذلك تدعم حروباً وفرقاء وحركات مقاتلة وسياسية شتى. لكنّ «الجيوسياسة»، حين تتمظهر على الأرض ماديّاً، ستأخذ أشكالاً اجتماعية محلية لا يمكن التنبؤ بها. حين تحرّك أميركا أدواتٍ في المنطقة لتقاتل لحسابها، فهي لن ترسل كتائباً من الليبراليّين والنسويّين، بل ستعمل مع حكومات الخليج، وتختار من بين الموجود، وقد يوافق مصالحها هنا، ويكون أقرب إلى الاستخدام، مجموعات سلفيّة أو طائفيّة يمكن توجيهها ضدّ الخصوم. وهنا تتحوّل «المصالح» على مستوى الدول إلى خطاب إباديّ كاره وعنصريّات وشيطنة لشعوب كاملة على الصعيد «المحلي» المُعاش، ولكنّ المسألة هنا ليست مجرّد خلافٍ فقهي أو صراع اثني «قديم». حين تفسّر ظاهرة ما، لا يكفي أن توصّف ماهيتها، بل أن تسأل لماذا حصلت؟ وكيف ترتبط بظواهر أوسع منها؟ ولماذا حصلت في هذا الوقت بالذات؟

في لبنان، اليوم، يجري أمرٌ مشابه. حيث تتحول الحرب ضد المقاومة بسهولة، في الإعلام وخطاب الناشطين والنخب، إلى تنميطٍ وعنصرية ضد الشيعة في لبنان ككلّ، وتصوير غالبيّتهم على أنّها «آخر»، أو مجموعة خطيرة، أو «غريب» أقل لبنانية من غيره، وباقي هذه التوصيفات المعتادة التي تستخدم في كل مكانٍ وزمان. هناك معايير عامّة للحكم في هذه الحالات: هل يتمّ توجيه الخطاب نفسه إلى المجموعات اللبنانية الأخرى؟ هل يتم وضع الجميع تحت نفس الدرجة من النقديّة والتلصّص الجماعي، من العادات الاجتماعية إلى خطب رجال الدين؟ هل يمكن أن نتخيّل خطاباتٍ طويلة، كالتي ألقاها العديدون منذ 2019، توصّف مجموعات لبنانية أخرى بالطريقة الاستعلائية نفسها؟ (الأمر المزعج هنا هو ليس مضمون الخطاب، بل فكرة أننا متيقّنون أن من يقوله لن يجرؤ على استخدامه، بأسلوبه وأحكامه وتعابيره، مع أي جماعة لبنانية أخرى لأنه يعرف جيداً أنّه، إن فعل، فستنتهي حياته السياسية، هذا إن لم يتمّ تعليقه على أقرب عمود). الطّريف هو أنّه، في هذا السياق، تسمع أخيراً «حجة مزدوجة» من العديد من الناشطين مفادها: «كلا، لا يجري تنميطٌ وعنصرية هنا، لكنكم تستحقون التنميط بسبب أفعالكم». وهذا كلامٌ يصدر عن ليبراليّين، وليس عن الطائفي التقليدي القديم (من الأمور القليلة الجيدة في الليبرالية الحديثة هو عدم تسامحها مع العنصرية والتمييز، فبمَ تنفعني إن سمّيت نفسك ليبرالياً، وقبضت من الغربيّين، ولكنك في وقت الحرب تقف مع جبهة النصرة؟).

المشكلة هنا ليست في الأخلاقيات والآداب العامّة، بل في أن هذا النوع من الحملات لا يكون بالصدفة، ويكون غالباً مقدّمة لحروب سياسية أو ضربات، بعد أن تزرع في المجال العام تقبّلاً مسبقاً لأي شيءٍ قد يحصل لهؤلاء الناس. ولكن، على الهامش هنا، المثير في هذه المسألة كلها هي أن هؤلاء اللبنانيّين الذين أصبحوا «هدفاً» في الإعلام والمجال العام، تحديداً الذين يؤيّدون «حزب الله» منهم، النساء التي ترتدي العباءات السود والرجال الذين يهتفون في المهرجانات، هؤلاء لديهم وعي سياسي وانضباط وقدرة على الفعل الجماعي أكثر بكثير من ناشط مركز العاصمة (الذي يمارس السياسة بين التظاهرة والسوشيال ميديا). هؤلاء الناس يخضعون لعملية تدريب سياسي جماعي منذ أربعين سنة، مع كلّ حرب، مع كلّ انتخابات، مع كلّ حملة سياسية، يحصل تنظيمٌ وتراكم، وهم يمارسون السياسة بالشكل اليومي المستمرّ. هؤلاء الناس «حديثون» أكثر منك، عزيزي الناشط، لأن الحداثة ليست في أن تجترّ «نصاً» حديثاً وتكرره كـ «سكريبت»، بل هي في التنظيم الجماعي والحركة الاجتماعية وتراكم الوعي والتراث، وهكذا فقط يمكن أن تخلق واقعاً جديداً. هؤلاء الناس ليسوا مغسولي الدماغ، بل هم، ببساطة، تعلّموا من التجربة: أعطيت فلاناً الثقة فنجحنا بالتحرير، ثم وقفنا معه عام 2006 ونجحنا مجدّداً، ثم تحمّل الجميع المخاطرة في حرب سوريا ونجوا، وواجهوا مختلف الحملات السياسية في الداخل؛ وهم فعلوا كلّ هذه الأمور سويّة، أنت ماذا فعلت؟ من عمّر كفاية يمكنه أن يُقارن، ببساطة، سلوك الناس في القرى الجنوبية خلال الأزمة الأخيرة بسلوكهم أيام الثمانينيات. رغم الأوضاع بالغة الصعوبة اليوم، أنت تجد مستوىً من التنظيم والانضباط لم يكن في الوسع تخيّله في الثمانينيات مثلاً. كلّما كان يقع حدث أو أزمة، كالاجتياح الاسرائيلي، كان نصف الناس ينقلبون فوراً إلى عملاء ضدّ النصف الآخر، و«الذكي» هو من يحاول أن يستفيد من الموقف على حساب الآخرين، وباقي صفات المجتمع الذي لا يتخلّله تنظيمٌ ووعي (في قريتي أيام الاجتياح، تمكن الأهالي من التعرّف إلى «المقنّع» الذي كان يدل الإسرائيليّين على الناشطين ليعتقلوهم، وذلك لأنهم لاحظوا أنه اختار «الأهداف» دائماً من عائلات محدّدة وتجنّب أخرى – العميل كان ببساطة يصفّي نزاعات عائلية عبر الغزاة). المشهد اليوم مختلف تماماً، كأنهم شعبٌ آخر.

بالمناسبة، «الردحيات» القديمة بين اليساريّين والإسلاميّين في لبنان هي، في جانب أساسي منها، موضوعٌ لا علاقة له بالأيديولوجيا والدين وماركس؛ بل هو استمرارٌ لما يشبه «حرباً أهلية» سياسية، شيعية ـ شيعية، جرت تحديداً في جبل عامل منذ بداية التسعينيات وانتهاء الحرب. هذه المواجهة السياسية كانت تجري بين ثلاث مجموعات أساسية شكلت، في القرن العشرين، المشهد السياسي في الجنوب: أبناء العائلات القديمة والملّاكة، بقايا الحركة الوطنية واليسار، والإسلاميون الصاعدون («أمل» بداية بشكلٍ أساسي، ثم «أمل» و«حزب الله»). المعضلة هي أن كلّاً من هذه الأطراف كان قد «حكم» الجنوب في مرحلة ما، وظلت هذه السلطة في مخيالهم، أي أنهم يعتبرون أن الجنوب يوماً «كان لهم»، وأن هؤلاء الناس «لهم» وقد تمّت سرقتهم بشكلٍ ما. أما دورات الانتخابات النيابية، فهي كانت الحلبة التي يظهر عليها اختلاف الموازين والأحجام عن الماضي، والميزان ظلّ يميل بتصاعدٍ لصالح الإسلاميّين ويُقصي خصومهم. أنت لا يمكن أن تفهم سلوك الكثير من «اليساريّين» اليوم من غير أن تفهم هذه الخلفية الاجتماعية (وهذا يفسّر أيضاً لماذا لا يزال العديد من يساريي لبنان مغرمين بحليفهم السابق، ياسر عرفات، ويرفضون انتقاده ونقده، وهو أمرٌ قد يبدو غريباً بالنظر إلى أنه قد قادهم إلى الهزيمة الكاملة. الفكرة هي أن مرحلة أبو عمّار هي «المرحلة الذهبية» لديهم، وهم يعرفون أن ما أعطاهم إياه عرفات، حين سلّمهم نصف لبنان، كان من المستحيل أن يحصلوا عليه في السابق، وهم لن يحصلوا عليه مجدّداً).

> «الردحيّات» بين اليساريّين والإسلاميّين في لبنان، موضوع لا علاقة له بالايديولوجيا والدين وماركس، بل هو استمرارٌ لما يشبه «حرباً أهلية» شيعية ـ شيعية

> من الطفل الصغير إلى الشيخ العليل. لا أحد يتنحّى جانباً ويقول «آسف، أنا لا أرقص». في لحظة تراهم يأكلون على الطاولات وبعدها بدقائق تجدهم يرقصون فوقها

التنميط معكوساً

مثّلت نخبة وسط المدينة في بيروت، بخاصّة فئة الناشطين والمسيّسين، عندي لغزاً دائماً. المعضلة هي كالآتي: لو أنك نظرت إلى كمية المال والتمويل التي مرّت عبر هؤلاء الأفراد على مرّ السنين، وكمية الاستثمار فيهم (بما في ذلك الاستثمار في أشخاصهم وتعليمهم، الخ. وأنت لن تُصادف شخصاً فوق الخامسة والعشرين هناك إلا وتكتشف أنه قد نشر روايتين وديوان شعر)، ثم نظرت إلى ما يخرج من الجهة الأخرى، فسوف تجد انعداماً مهولاً في النسبة والتناسب. لا تنظيم وتراكم، لا إنجاز سياسي، لا مؤسسات طوعية دائمة، لا نادي كتب. أين تذهب كل هذه الأموال والطاقات؟ حتى بالمعنى الثقافي والفني البحت، فأنت لن تجد إنتاجاً يستحق القراءة، أو رواية جيدة، أو موسيقى جديدة، أو نقاشاً سياسياً مستمرّاً، بل تجد مثالاً عن معنى «الثقافة المتمولة» التي لا يمكن أن تكون إلا رديئة (في مرحلة ماضية، اضطررت - لأسباب شخصية - أن أحضر الكثير من عروض الرقص المعاصر في بيروت، وكانت تلك بعضاً من أسوأ الساعات التي ضاعت من حياتي، لا تنافسها إلا حفلات الموسيقى الكلاسيكية التي أجبرت - أيضاً لأسباب شخصية، مرغماً - على حضورها).

«مجتمع الحمرا» هنا تعبير اصطلاحي، خاصة وأن هذا «المجتمع» قد توزّع على أحياء بيروتية أخرى وأغلبه قد هجر الحمرا - التي تغيّر طابعها ولم تعد كما كانت (أنا أذهب إلى الحمرا في هذه الأيام أساساً لكي أمرّن لهجتي العراقية وآكل كباباً في مطعم عراقي هناك). ولكنّي طوّرت نظرية عن العلاقة بين هذا المجتمع وبين التظاهر السياسي - نشاطهم المفضّل. قد تبدو النظرية غريبةً للوهلة الأولى، ولكن، صدّقني، ما أقوله يجب أن تشاهده بعينيك حتى تصدّق، وتفهم أنه كلامٌ جدّي وليس مزاحاً.

نعود إلى السؤال في الأعلى عن نوع المهارات و«الإنتاج» الذي يتميّز به هذا المجتمع، وهنا أقول إن لديهم، بالفعل، موهبة أعترف بها وأحترمها وأنحني لها، وهي موهبة الرّقص. لا أقصد هنا الرقص المحترف، بل الرقص في الحانات. أتكلّم بجديّة، لم أرَ في حياتي فئة كهذه أو شعباً الكلّ فيه يرقص. من الطفل الصغير إلى الشيخ العليل. لا أحد يتنحّى جانباً ويقول «آسف، أنا لا أرقص». في لحظةٍ تراهم يأكلون على الطاولات وبعدها بدقائق تجدهم يرقصون فوقها. وكلٌّ يطوّر أسلوبه الخاص ويجتهد، وكلّ ليلة سبت تتحول الحانات إلى ما يشبه لوحاتٍ تعبيريّة جماعيّة، الكلّ يرقص، وبشكل شبه احترافي، وينسّقون فيما بينهم كأنهم تدرّبوا سوية (كنا، أنا وزينون حلّال، نراقب هذه المشاهد ونعطي اسماءً للرقصات تلك).

ما أريد الوصول إليه هو وجود علاقةٍ، عند بعض هؤلاء، بين الهوس بالتعبير الجسدي العلني خلال حفلات الرقص وبين التظاهرة السياسية. لو شاهدت شرائط مصوّرة لتظاهراتٍ من وسط بيروت، ستتمكن من التعرّف على هؤلاء بسهولة، وستنتبه إلى أنّه، على مستوى ما، يوجد خطٌّ مشترك عند الناشطة يربط بين القفز في المظاهرة والصراخ في الميغافون، وبين حفلات الرقص الجماعي في «مزيان». المشكلة هي أن مفهوم السياسة الحقيقي يذهب أبعد كثيراً من لحظة المظاهرة (بل هو، المفترض، ما ينتجها وليس العكس).

خاتمة: عن عداوات تستحقّ

منذ أيّام، حين كانت مجموعة من الشباب «المتحمّس» من حركة «أمل» تتجمّع أسفل الجريدة، وجدت نفسي أفكّر: هل عليّ شيءٌ ما؟ حكم جزائي قديم، ضريبة لم أدفعها، نزاع عقاري؟ هل فعل أحدٌ من أقاربي شيئاً مشيناً؟ هذا لأنه، في حالة الخلاف مع «أمل»، كل هذه الأمور ستظهر. لدى «أمل» (هنا لا أقصد القواعد الشعبية، بل الكوادر العليا التي تأمر وتوجّه الحملات) تكتيكاً في التعامل مع الخصوم يميزها عن باقي الحركات السياسية في لبنان. هم لن يشتموك ويتهموك أو يكذبوا عليك، فهذا مجرّد كلام لا معنى له. بل هم سينبشون في ملفاتك حتى يجدوا عليك شيئاً، سيكون حقيقياً وغير مختلق، وسينشرونه في كل مكان. وإن لم يجدوا شيئاً عليك، فعلى والدك أو جدّك. الفكرة هنا هي أنّ من يخاصمونه ويخاصمهم لن يخرج من الموضوع من غير خدش. وهذا كنت قد شرحته وفصّلته لأحد الزملاء في الماضي، ولكن من لا يريد أن يستمع لن يستمع (لن أذكر اسم الزميل لأني قرّرت ألّا أكتب أموراً سيئة بعد الآن عن أسعد أبو خليل).

هنا تذكّرت مقولة سبيفاك عن استحالة أن يتكلّم «الهامش»، وكيف أنها تنطبق بالكامل على عالم الإعلام، ومنه جريدة «الأخبار». فكرة أن هناك وسيلة إعلامية تنطق باسم «الناس» هو وهم، بل إن الصحافي نفسه، ما إن يصبح صحافياً، حتى لا يعود من «الناس». فلنتخيّل، كتمرين نظري (وإن كان قد حصل في الواقع)، أنك تريد أن توصل «صوت الشارع». وجلبت شباباً «من الشارع» وطلبت منهم تمثيل هذه الفئات. ما إن يصبح هذا الإنسان صحافياً حتى يتوقّف عن أن يكون «إنساناً من الشارع»، وهو لن يقارن نفسه بعد الآن بالمكان الذي جاء منه، بل بزملائه الذين يعملون لدى الخليج أو عند الغربيّين وستجده، بعد أعوام، يُعادي هذا «الهامش» ويحاربه. ميزة «الأخبار» الوحيدة هي أنها تثير غضب هؤلاء، وهم مشكلتهم لا تكون في شيءٍ كُتب ضمن مقال أو فعلاً غبياً ارتكبناه، هم فعلياً لا يريدون أن نكون موجودين من الأساس. لا يفهمون لماذا لدينا صوتٌ وإمكانية للكلام، وهم يقرأون الجريدة أكثر مما أقرأها أنا. المسألة هي أنه لا يوجد حافز في العالم أفضل من أن يعاديك هؤلاء، وأنا متأكّد أنه حين يدرس الأكاديميّون في المستقبل هذه المرحلة من لبنان، فهم سيشرحون كيف كانت هذه النوادي النخبوية التي تريد أن تحتل الثقافة والسياسة، وأبناء البكوات والعائلات المحظية، من أسوأ التعبيرات الطبقية التي عرفها البلد - خلاصة كلّ شيءٍ رديءٍ فيه.

من هنا، حين حصلت قضية السعودية والحملة على لبنان، فهمت أننا سندخل أياماً سيئة ومحرجة للعديد من الناس، وبخاصة «الثوريّين» منهم (لم يحصل من قبل أن تجد ناشطين أكثر جراءةً وشجاعة مع حكّام بلادهم والنظام الذي يعيشون في كنفه من جرأتهم على حكام أجانب). كتبت سابقاً عن فكرة الابتزاز الخليجي وأن لا سبيل للتعامل معه إلا عبر رفضه من البداية وليكن ما يكون (فالابتزاز، في السياسة كما في الأمور الشخصية، حين يبدأ لن يتوقّف). بل في حالة السعودية ونظامها الحالي تحديداً، لا يوجد سبب لأن نحاول إرضائهم، وأنا أتكلّم هنا بالمعنى العملي، إذ إننا سنفشل مهما فعلنا. سأشرح: محمد بن سلمان غاضبٌ على الأردن وقد قطع عنه أغلب الدعم منذ سنوات، لأنهم يعتبرون أن الأردن ليس «متعاوناً كفاية»، ولا يخدم سياساتهم كما يريدون. إن كان الأردن، الأردن، في نظرهم لا يستحق التعاون وليس حليفاً وفياً، فماذا سيقولون عنّا نحن؟ انسوا الموضوع؛ هم سيعادوننا مهما فعلنا، وهذا لن تغيّره كل مدائح الإعلاميّين وتزلّف السياسيّين. ولكن هنا نصل إلى نقطة الفصل: من ناحية لديك كتائب كاملة من المثقفين والنخب همّهم ألّا يزعل منهم الأمير، ويقرّعوننا جماعياً لأننا أفسدنا مزاجه، ويجثون له ويعتذرون باسمنا، ومن جهةٍ أخرى، في مكانٍ أقرب إلى الرياض وداخل الحدود السعودية، تجد شباباً يمنياً يدوس صور أميرهم بلا اكتراث، وهنا الفارق بيننا وبينهم.

*كاتب من أسرة «الأخبار»

قضية

الخليل مسرحاً للانفلات... «خلّي السلاح صاحي» بوجه أخيك!

لا تكاد مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلّة تهدأ حيناً، حتى تشتعل أحياناً، لا بوجه العدو الإسرائيلي، إنّما بعضها بوجه بعض، بفعل هندسة اجتماعية - أمنية متقادمة، هدفت بشكل رئيس إلى تأمين مصالح الاحتلال، عبر ضرب الهوية الوطنية الفلسطينية. ووادٍ إمكانية لنشوء حالة مقاومة هناك، هندسةٌ تكاد تتلخّص في عنوانَين رئيسَين: ترْك العشائر تُكدّس السلاح على هواها من دون حسيب أو رقيب، وصولاً إلى تشجيعها على ذلك من طريق التواطؤ معها في عمليات التهريب، وإعلاء كلمة القضاء العشائري على حساب القضاء المدني. وفي ظلّ هذا الواقع، لا تعود مستغربةً حالة الانفلات الأمني المستمرّة في الخليل، والتي لا تفعل السلطة الفلسطينية حيالها إلّا التفرّج، مع بعض الإجراءات الترقيعية التي لا تفيد في وقف مسلسل العنف الداخلي، بل إن السلطة تبدو شريكاً رئيساً في تلك الحالة، من خلال سلوكها الذي يساوف السلوك الإسرائيلي في شراء الولاءات مقابل السكوت عن المجرمين والقتلة، إن لم يكن تحفيزهم

حوراء قبيسي

شهد شهر أيلول الماضي تصعيداً شعبياً غير مسبوق ضدّ السلطة الفلسطينية، رفضاً لفوضى السلاح في مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلّة، وهو ما استدعى حضور رئيس الحكومة محمد اشتية، شخصياً إلى المدينة، لترؤس اجتماع مع قادة الأجهزة الأمنية ووجهاء العشائر في الـ25 من الشهر المذكور. وبعد يومين من ذلك، عقدت حكومة اشتية اجتماعاً أقرّت في خلاله حزمة مشاريع اقتصادية جديدة تصل ميزانيتها إلى 30 مليون دولار، فضلاً عن زيادة عدد أفراد الأمن «بما يحفظ سيادة القانون». ببساطة، أعادت السلطة إحياء المعادلة القديمة، المتمثّلة في محاولة تسكيت المواطنين بالدعم الاقتصادي، في مقابل غياب أيّ إجراءات جادّة وحقيقية لتحسين الأمن، على رغم خطورة الوضع في الخليل، والتي تجلّت في سلسلة حوادث متلاحقة، استمرّت إلى ما قبل يومين.

وافتُتحت تلك الحوادث في 21 أيلول الماضي، بقيام مسؤول حركة «فتح» في المدينة، عماد خرواط، بالتهديد بوضع حواجز مسلّحة على مداخلها لمنع أيّ مسؤول فلسطيني من الدخول، نتيجة إهمال السلطة للخليل وعجزها عن لجم التفلّت الأمني فيها. وتبعت ذلك مناشدةٌ عميد «لجان الإصلاح»، عبد الوهاب غيث، مسؤولي السلطة وقف مسلسل العنف في المدينة، قبل أن ينضمّ إليه رئيس بلدية الخليل، تيسير أبو سنينة، بانتقاده تخصيص «عدد قليل من عناصر الشرطة» لهذه المنطقة، وصولاً إلى تسليم العشائر رسالة شديدة اللهجة لاشتية خلال زيارته الأخيرة، رفضاً لما تقوم به السلطة «من تغطية وحماية للمجرمين والقتلة». وفي 16 تشرين الأول، تطوّر الأمر إلى اشتباكات مسلّحة مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أدّت إلى إصابة مُحوّل الكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء واسعة من المنطقة. وسبق الحادثة المُشار إليها بيومين، تفجير محلّ تجاري في الخليل أيضاً، يعود إلى عائلة الجعبري.

الحلّ الصحيح

دائماً ما مثّلت الخليل أولوية في السياسة الإسرائيلية، لكنّ التكتيك الرئيس الذي اتُّبع فيها تَمثّل في العمل على ضرب الهُوية الوطنية الفلسطينية، بهدف تقويض أيّ أسس لنشوء حالة مقاومة هناك، وهو ما يصبّ في إطاره دعم نظام العشائر المترسّخ في المدينة. وفي هذا الإطار، يلفت أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في الجامعات الإسرائيلية، مردخاي كيدار، في مقال نشرته صحيفة «مكور ريشون» العبرية في 27 تشرين الأول 2020، إلى أن «شيوخ العشائر الفلسطينية يحظون بتقدير واحترام أكبر من الذي يكنّه الجمهور الفلسطيني للسلطة، وهو ما أوصلنا إلى الحلّ الصحيح». «حلّ» تلعب فيه السلطة دور المتواطئ، عبر تجنّب أجهزتها الأمنية الصدام مع العشائر، وسعيها إلى إبرامها اتفاقيات مبطنة مع بعض العائلات المتنفّذة، تضمن للأخيرة نفوذاً حكومياً مقابل ولائها للسلطة.

على أن الاحتلال لم يكن ليغضّ الطرف عن قيام العشائر بتكديس ترسانة من الأسلحة الخفيفة لديها (كلاشينكوف وإم 16)، لولا أنه ضمن أن هذا السلاح لن يُوجّه إليه، وسيجد سبيلاً آخر لاستخدامه كالتجارة ومراكمة النفوذ والثأر والاقتتال الداخلي (حتى في ذروة انتفاضة القدس ما بين عامَي 2015 و2016، لم تخلُ الخليل من المشاجرات العشائرية التي استُخدمت فيها الأسلحة الرشّاشة المتوسطة). ذلك أنه مقيَّد، عملياً، بالقانون العشائري، وحامله مجرّد تابع لا يملك قراره المستقلّ في التصرّف به. وفي حال حدوث «خطأ فردي»، كإطلاق النار من سلاح العشيرة (الذي لم يشتره على نفقته) باتجاه جنود العدو، فإن الشخص يتحمّل وحده مسؤولية فعله، ولا يمكن لعشيرة مسلّحة ما أن تبارك عملية ولدها، لأن ذلك يعني اصطدامها مع السلطة والعدو على حدّ سواء. أمّا إذا ظهرت بوادر تمرّد، كأن يقتل رجل من العائلة عسكرياً فلسطينياً، أو يبيع بندقية لمقاوم، أو ينخرط في عملية ضدّ العدو، فإن السلطة ستبادر إلى شنّ حملة ضدّ من تعتبره «خارجاً عن القانون» أو «عابثاً بأمن المنطقة».

السلاح الحلال

يجد السلاح طريقه إلى الخليل عبْر عمليات تهريب منظّمة تشرف عليها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، سواءً من داخل الضفة، أو الأراضي المحتلة عام 1948، أو الأغوار (المنطقة الحدودية بين الضفة والأردن). «السلاح المهرّب يأتي بشكل رئيس من إسرائيل، عبر عمليات تهريب منظّمة تشرف عليها المخابرات الإسرائيلية، وتحديداً في مناطق ب، وج»، وفقاً لمدير قسم التحقيق في جهاز الاستخبارات العسكرية، عبد الكريم وادي (10 شباط الماضي)، فإن 99% من هذه الأسلحة تُستخدم في جرائم القتل والثأر، فيما نسبة 1 % أو أقلّ تُستخدم للمقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يعتقد نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، حسن خريشة، أن عبْر عمليات تهريب منظّمة تشرف عليها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، سواءً من داخل الضفة، أو الأراضي المحتلة عام 1948، أو الأغوار (المنطقة الحدودية بين الضفة والأردن). «السلاح المهرّب يأتي بشكل رئيس من إسرائيل، عبر عمليات تهريب منظّمة تشرف عليها المخابرات الإسرائيلية، وتحديداً في مناطق ب، وج»، وفقاً لمدير قسم التحقيق في جهاز الاستخبارات العسكرية، عبد الكريم وادي (10 شباط الماضي)، فإن 99% من هذه الأسلحة تُستخدم في جرائم القتل والثأر، فيما نسبة 1 % أو أقلّ تُستخدم للمقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يعتقد نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، حسن خريشة، أن «ظاهرة انتشار السلاح في الضفة نتيجة لتجارة بين شخصيات نافذة في السلطة وتجار السلاح الذين يهرّبونه من إسرائيل، وتكديس السلاح بالشكل الذي نراه الآن في المخيمات الفلسطينية، مرتبط بحسابات داخلية والتحضير لوراثة الرئيس الحالي محمود عباس».

وبحُكم النفَس الطويل الذي تتميّز به الكيانات العشائرية، وقدرتها على مقاومة عوامل التعرية، على عكس الأحزاب السياسية والمؤسسات التي تتأثر بعوامل خارجية وداخلية، ومع تجذّر الإمارات العشائرية، ازدادت الشهية على السلاح، لتُسجّل الخليل أعلى مستويات في أسعاره، ولتنشأ شبكات فلسطينية - إسرائيلية لتهريبه، كشفت عن إحداها وحدة الاستخبارات الإسرائيلية في 16 آذار 2020، حيث اعتُقل 21 شخصاً من الجنود الإسرائيليين النظاميين والمسرّحين وأيضاً المدنيين، لتعاونهم في تجارة الذخيرة والأسلحة النارية التي وصلت في نهاية المطاف إلى الضفة. وقبلها، أحبطت محاولة تهريب 4000 ذخيرة من فئة 5,56 ملم، على حاجز «ميتار» (معبر وادي الخليل) في 19 كانون الأول 2019. كذلك، وجد الاحتلال في الخليل مكاناً للتخلّص من بنادق «تافور» ذات الصنع الإسرائيلي، بعد قرار سحبها من الجيش عام 2011 على خلفية انفجار عدد منها خلال عمليات التدريب.

> يجد السلاح طريقه إلى الخليل عبْر عمليات تهريب منظّمة تُشرف عليها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

يد العشائر على الزناد

افتُتح شهر تشرين الأوّل، باشتباكات مسلّحة في الخليل مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أدّت إلى إصابة محوّل الكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء واسعة في المنطقة. وجلب الشهر التالي، تشرين الثاني، معه السيناريو الأصعب على أهالي الخليل، بتجدُّد الاقتتال العشائري بين آل الجعبري وآل العويوي بعد ثلاثة أشهر فقط من «العطوة» العشائرية التي جرى الاتفاق عليها لمدة عام. وكان التوتر قد بدأ بمنشورات تحريضيّة وشتائم على مواقع التواصل الاجتماعي بين العائلتَين، لكن المشهد سرعان ما انزلق إلى الشارع في الـ 13 من الجاري. وعلى إثر مشادة كلامية بين شابَّين، الأوّل من آل العويوي والثاني من آل الجعبري، أقدم الأخير على طعن الأوّل بسكين، لتتدحرج الأحداث بإطلاق نار وافتعال حرائق طالت 20 منشأة بين منازل ومحالّ تجارية. وفي محاولة لتجنّب سيناريو حزيران الماضي، استجاب الطرفان لرجل الإصلاح، الشيخ داود الزير، بتوقيع صكّ صلح في الـ 14 من الشهر الجاري، إلّا أن مصيره، كما «العطوة»، لم يصمد طويلاً، حتى عادت الاشتباكات المسلحة بين العائلتين

(الأخبار)

وجد الاحتلال في الخليل مكاناً للتخلص من بنادق «تافور» ذات الصنع الإسرائيلي (أ ف ب)

أقضية كثيرة بلا عدالة: العشائر خصماً وحَكَماً

مجد أبو جودة

تنامت، خلال السنوات الأخيرة، سطوة القضاء العشائري في فلسطين عموماً، وجنوبها خصوصاً، بفعل غياب الثقة العامّة بالقضاء المدني التابع للسلطة الفلسطينية، والذي يتّسم ببطء شديد في الإجراءات، وتفشٍّ كبير للبيروقراطية، وانعدام للاستقلالية، وتحيّز على أساس هويّات الأفراد وانتماءاتهم الحزبية وعلاقاتهم الشخصية. وممّا ساهم في تعزيز هذه الظاهرة، حقيقة أن القانون الفلسطيني يعترف بالأحكام العشائرية كأحكام صحيحة، فيما العكس غير صحيح، وهو ما يجعل ممكناً ملاحقة الشخص عشائرياً حتى بعد الحُكم عليه قضائياً. ومن هنا، انحدرت ثقة المواطن بالقضاء المدني، وصولاً إلى تفضيله القضاء العشائري لتحصيل حقوقه، على رغم الفساد المتفشّي في هذا الأخير أيضاً، في ما قد يُعتبر نتيجة طبيعية للفساد المستشري في نظام الحُكم ككلّ، والذي يُعدّ من أبرز وجوهه تجاهُل القانون المكتوب، ومناقضة أحكامه، بناءً على ارتباط القضايا بمستوى أعلى في هيكلية الحُكم. ولذا، بات المجتمع ينظر إلى السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية على أنها عشيرة تمتلك قوانين ومواثيق شرف مختلفة عن تلك التي تمتلكها عشائره، وهو ما يؤدّي إلى تعميق الانسلاخ المجتمعي عن سلطة القانون، فضلاً عن تعميم الفساد وماسسته. فالقاضي العشائري، مثلاً، يكتسب وزنه الرمزي من قوّته على الأرض وقدرته على فرض قراراته - التي قد تكون غير عادلة في كثير من الأحيان -، الأمر الذي يتجلّى في حصول الكثير من المتنفّذين في أنظمة السلطة، أو بسببها، على مراكز عليا في المجتمع، أفضت بدورها إلى رفْع قيمتهم العشائرية وانتشار الفساد في نظام العدالة القبَلي. وعليه، فإن ثنائية القوانين الحاكمة للمجتمع، وانعدام ثقة الأخير فيها، يتسبّبان بالضرورة بظهور الاختلالات البنيوية، وتفشّي حالات الجريمة والعنف المجتمعي، والتي يُلاحَظ تنامي في أوساط الفلسطينيين بشكل متسارع، حيث يعمد الأفراد إلى فرض قوانينهم الخاصة، واستلاب الحقوق التي لا يستطيع القانون الدفاع عنها في ظلّ الوضع القائم.

لمحة تاريخية

يُعتبر القضاء العشائري في فلسطين امتداداً للقوانين القبَلية العربية القديمة، إلّا أنه خضع لتحوّلات عديدة متأثراً بالتغيّرات الاجتماعية، من دون أن يتغيّر جوهره. وقد ظلّ، على مدار عقود، الخيار المفضّل بالنسبة إلى أفراد المجتمع، بدلاً من اللجوء إلى القضاء التابع للجهة الحاكمة - والتي غالباً ما كانت غريبة عن المنطقة -، وهو ما قبول دائماً بغضّ طرف من قِبَل تلك الجهات، على اعتبار أنه يوفّر عليها جهوداً، ولذا لم تكن تصل إلى المستويات العليا إلا القضايا التي خرجت عن قدرة القضاء العشائري. واستمرّ هذا الوضع من ثُنائية القضاء، إلى نهاية الفترة العثمانية تقريباً. وفي فلسطين الانتدابية، اعترفت السلطات البريطانية بالمحاكم العشائرية، بل وأصدرت مجموعة من القوانين التنظيمية لعمل هذه المحاكم، محاولةً ضمّها تحت جناحها، وإعطاءها حرية التصرّف بحدود، في ما يساوق سياسة عامّة اتّبعتها بريطانيا الكولونيالية في غالبية المناطق الواقعة تحت سيطرتها الاستعمارية. خلال مرحلة النكبة والتهجير، فقدت العشائر الفلسطينية الأساسية في الشمال الفلسطيني الكثير من سيطرتها وسيادتها، بفعل تهجير غالبيتها إلى دول الجوار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدّى الوضع الفلسطيني ما بعد عام 1948 وحتى عام 1967، إلى انقطاع التواصل بين العشائر التي توزّعت - إثر السيطرة المدنية المصرية والأردنية - على كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع فرض القانون الأردني على الضفة، أضاعت العشائر جزءاً من الاعتراف القانوني الذي كانت تتمتّع به، بالنظر إلى أن الأردن يعترف بالقانون العشائري في حالة القبائل البدوية فقط، وهو ما أدّى إلى تراجع الفعل العشائري، على الرغم من بقائه قائماً في كثير من الحالات، خصوصاً منها حالات القتل وفضّ النزاعات بين العائلات المختلفة. لكن سقوط الثقب تحت الاحتلال الإسرائيلي أفضى إلى نقل مركز ثقل العشائر العام في فلسطين، من الثقب إلى الخليل، التي بقيت تحت الحكم الأردني في حينه، الأمر الذي جعلها مركزاً قبلياً حتى يومنا هذا.

> يكتسب القاضي العشائري وزنه الرمزي من قوّته على الأرض وقدرته على فرض قراراته

وبعد سقوط بقيّة أرض فلسطين، بالإضافة إلى هضبة الجولان وصحراء سيناء، تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967، استعاد القضاء العشائري سيطرته مرّة أخرى، حيث قاطع الفلسطينيون محاكم الاحتلال وقوانينه، خصوصاً في جنوب فلسطين. وعلى إثر ذلك، قرّرت «منظّمة التحرير الفلسطينية»، في اجتماع مجلسها الوطني المنعقد في عمّان بتاريخ 1979/1/22، تأسيس ما يسمّى «الإدارة العامة لشؤون العشائر والإصلاح»، في محاولة لكسب السلطة القضائية الفعلية في الأراضي الفلسطينية إلى طرفها، وهو ما كرّرت فعله أيضاً بعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1994، حيث أصدرت الرئاسة الفلسطينية، في تشرين الثاني 1994، مرسوماً بتأسيس «دائرة شؤون العشائر والإصلاح»، وإلحاقها بمكتب رئيس السلطة.

بات المجتمع ينظر إلى السلطة الفلسطينية على أنها عشيرة تمتلك قوانين ومواثيق شرف خاصة بها (أ ف ب)

فلسطين

يستمرّ الحراك السياسي والأمني على خطّ القاهرة - تل أبيب، في إطار الرعاية المصرية للمفاوضات غير المباشرة بين العدو الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية. وبينما أنهى رئيس «الشاباك» زيارته للقاهرة، يستعدّ رئيس المخابرات المصرية لزيارة تل أبيب، بعد أن يكون الجانب الإسرائيلي قد أنهى مداولاته بخصوص الورقة المطروحة من قِبَل مصر، لإرساء هدنة طويلة الأمد مع قطاع غزة، وإتمام صفقة تبادل الأسرى

استئناف مباحثات القاهرة ـ تل أبيب

ورقة جديدة للتهدئة في غزّة

غزة - رجب المدهون

أنهى الرئيس الجديد لجهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك»، رونين بار، أوّل من أمس، زيارته للقاهرة، حيث بحث مع عدد من المسؤولين المصريين، على رأسهم رئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل، الملفّات المتعلّقة بقطاع غزة، وفي مقدّمها اثنان: التهدئة على الحدود، وصفقة تبادل الأسرى. وتأتي هذه الزيارة التي ضمّت إلى جانب بار، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال حالوتا، وشخصيات أمنية إسرائيلية رفيعة، ضمن الزيارات المكّوكية التي باتت تجريها الوفود الإسرائيلية شهرياً إلى مصر، ضمن المباحثات المتّصلة بقضايا القطاع. وفي المقابل، يستعدّ كامل لزيارة تل أبيب بهدف الدفع بجهود إرساء تهدئة طويلة الأمد، قُدُماً، فيما تبدأ الأمم المتحدة بصرف دفعة جديدة من المنحة القطرية للعائلات الفقيرة في غزة، حيث لا تزال منحة الموظفين الحكوميين عالقة.

وفي السياق، علمت «الأخبار»، من مصادر فلسطينية مطّلعة على أجواء الزيارة، أن «المصريين سلّموا الوفد الإسرائيلي ورقة سياسية تتعلّق بالوضعَين الأمني والاقتصادي في قطاع غزة، تهدف إلى تحقيق تهدئة لأكثر من 5 سنوات، وتشمل صفقة تبادل أسرى، وإعادة الإعمار، وتحسين الوضعين الإنساني والاقتصادي للفلسطينيين». وينتظر عباس كامل من الوفد الإسرائيلي مناقشة الورقة المصرية خلال الفترة القصيرة المقبلة، مع أطراف الحكومة الإسرائيلية. كذلك، ينتظر إتمام دراسة الخطّة التي قدّمتها حركة «حماس» لإبرام صفقة التبادل، حتى يتبيّن له الموقف العام قبيل زيارته المرتقبة لتل أبيب. ويأتي الطرح المصري الجديد في ظلّ جمود ملفّ الأسرى، والذي يُعزى إلى خشية حكومة نفتالي بينت - يائير لابيد من أن تؤدّي أيّ صفقة إلى تفكّك الائتلاف الحكومي، الذي نجح حتى الآن في الحفاظ على تماسكه، على رغم الخلافات الكبيرة بين أعضائه.

من جهتها، نقلت وسائل إعلام العدو عن مصادر عبرية أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تستعدّ لاستقبال كامل لإجراء مناقشات بشأن غزة، في وقت يخشى فيه الجيش الإسرائيلي من موجة من «العنف» على الحدود. وأشار موقع «والا» العبري إلى «وجود جهود أمنية وسياسية للتوصّل إلى اتفاقات بشأن آلية دفع رواتب الآلاف من الموظفين المدنيين»، في الحكومة التي تديرها حركة «حماس» في القطاع، كجزء من المنحة القطرية. مضيفاً أنه من المتوقّع أن تكون هناك انفراجة خلال الأيام المقبلة بهذا الشأن، «وهو ما سيؤخّر التصعيد مع غزة». وفي السياق نفسه، أعلن السفير القطري ورئيس «اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة»، محمد العمادي، أن «اللجنة، بالتعاون مع صندوق قطر للتنمية، ستبدأ صرف المساعدات النقدية لنحو 95 ألف أسرة متعفّفة في قطاع غزة»، بواقع 100 دولار لكلّ عائلة أيام الثلاثاء، لتكون هذه المرّة الثالثة التي يتمّ فيها صرف الأموال منذ العدوان الإسرائيلي الأخير في أيار الماضي.

وبينما نقل «والا» عن مصادر عسكرية أنه «في هذه المرحلة لا توجد نيّة لدى الجانب الإسرائيلي لتغيير سياسته تجاه صفقة أسرى الحرب والمفقودين، وتبقى الخطوط الحمراء كما هي»، كشفت مصادر فلسطينية، لـ«الأخبار»، عن «ردّ متوقّع خلال الأيام المقبلة على مطالب نقلها السفير القطري إلى دولة الاحتلال، للسماح بدخول عمّال فلسطينيين من قطاع غزة للعمل في الداخل المحتلّ»، حيث «يُتوقّع أن يوافق العدو على دخول 10 إلى 30 ألف عامل خلال العام المقبل 2022، غير 10 آلاف تاجر غزّي تُصدر لهم تصاريح». وفي السياق نفسه، ذكرت وسائل الإعلام العبرية أن جيش الاحتلال «يعمل حالياً، بالتعاون مع جهاز الشاباك، على إنشاء آلية لرصد ومراقبة دخول التجّار الفلسطينيين من قطاع غزة، للعمل داخل الأراضي المحتلة بعد زيادة التصاريح إلى 10 آلاف». وأشارت مصادر أمنية إسرائيلية إلى أنه «مع تفعيل الآلية، سيزيد المستوى السياسي عدد الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل للعمل، بما يتجاوز الحصّة المقرّرة وهي 10 آلاف»، معتبرة أن «هذه الخطوة تهدّئ المنطقة وتكبح العنف، وتعطي الأمل لجانب غزة».

يخشى بينت ولابيد من أن يؤدّي التقدم في صفقة التبادل إلى تفكّك الائتلاف الحكومي (أ ف ب)

قضية

تضارُب رؤًى للحلّ الليبي: الانتخابات لن تقفل قوس الأزمة

تُظهر الديناميات السياسية الدولية الأخيرة بخصوص الملفّ الليبي، مسعًى أوروبياً مشتركاً، بعد سنوات من صراع النفوذ، لإرساء أسس تسوية بعيدة الأمد في هذا البلد، بالاستناد إلى خريطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة، وهو ما يقابَل بروَيّتين، روسية وتركية، مغايرتَين لـ«الطريقة الأوروبية». تفاوتٌ رُبّما يُعدّ مؤشّراً إلى أن الوضع الحالي سيتواصل إلى ما بعد إجراء الانتخابات في كانون الأول المقبل، مع ما يعنيه ذلك من استمرار بذور النزاع واللااستقرار

محمد عبد الكريم أحمد

ظلّت الأزمة الليبيّة تراوح مكانها، بفعل تجاذبات القوى الإقليمية والدولية المعنيّة بها، ورهْن الأطراف الداخلية مواقفها بسياقات تلك التجاذبات ونتائجها، على الأقلّ حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم 2570 (16 نيسان 2021)، والذي أتاح فرصة للتسوية السياسية، إنّما على أساس المحاصصات والتفاهمات الخارجية. وبينما حاولت مصر جعْل مقاربتها لهذا الملفّ أكثر توازناً، راجعت الإمارات مواقفها المتشدّدة، ناحيةً في اتّجاه تخفيف دعمها للواء المتقاعد خليفة حفتر، والضغط من أجل إخراج المرتزِقة بشكل تدريجي. في المقابل، ظلّت تركيا وروسيا على مواقفهما الداعمة لاستمرار الوضع الراهن، وعدم ربط التسوية بإجراء الانتخابات في مواعيدها المحدّدة، والإصرار على السماح بمشاركة جميع الأطراف الليبية في الانتخابات المقبلة (وما يعنيه ذلك على نحو غير مباشر من دعم روسي، خصوصاً، لترشّح حفتر الذي يتمتّع بحضور عسكري في شرق ليبيا من دون شعبية تُذكر في غربها، وسيف الإسلام القذافي الذي يملك حظوظاً وافرة في معظم الأقاليم، لاسيما جنوبا).

التسوية على الطريقة الأوروبية

استضافت العاصمة الفرنسية باريس (12 تشرين الثاني الجاري) مؤتمراً دولياً حول ليبيا، أظهر مستوىً أعلى من التنسيق الأوروبي في شأن هذا الملفّ، وتحديداً بين فرنسا وإيطاليا والمانيا. وهو تنسيقٌ لم يكن وليد المؤتمر نفسه، بل يمكن إرجاع بداياته إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول الماضي، حيث ترأس وزراء خارجية الدول الثلاث اجتماعاً مشتركاً حول ليبيا، أكّد دعم مسار قرار مجلس الأمن رقم 2570 وصولاً إلى الانتخابات، ودعا إلى تعزيز جهود اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» لضمان التطبيق الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار وسحب جميع القوات الأجنبية والمرتزِقة، مشدّداً على ضرورة الحفاظ على الاستقرار في قطاع البترول، والتوزيع العادل والإدارة الشفّافة لعائداته بين جميع أقاليم البلاد، ومطالباً مجلس النواب بتبنّي موازنة الدولة. بعد ذلك، كشف تقرير

> **آثار تمثيلُ روسيا المتواضع في مؤتمر باريس تساؤلات عن مدى دعمها لمخرجاته**

لـ«بلومبيرج» (12 تشرين الثاني) عن مستوى رفيع من التنسيق بين الرئيس الفرنسي ماكرون، ورئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراجي، متوقّعاً أن ينعكس ذلك على الملفّ الليبي، ضمن ما اعتبره التقرير جهداً مشتركاً لملء فراغ «ما بعد ميركل»، بينما أوضح مسؤول في الإليزيه أن فكرة استضافة مؤتمر حول ليبيا (بتنسيق إيطالي فرنسي غير مسبوق بعد سنوات من الصراع على النفوذ في الدولة الشمال أفريقية والمتوسطية) قد طُرحت في أحد اللقاءات المبكرة بين ماكرون ودراجي.

وتمثّل ليبيا مجال حركة هامّاً وتقليدياً للسياسة الخارجية الإيطالية. وقد كانت طرابلس أوّل محطة يزورها دراجي في 6 نيسان 2021، منذ تولّيه رئاسة الوزراء، وذلك بعد زيارة سابقة لوزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو (21 آذار)، تقرّر في خلالها استئناف إيطاليا تشييد الطريق الساحلي الرئيس في ليبيا، والذي يمتدّ من مصر شرقاً إلى تونس غرباً بطول يتجاوز 1700كم، ويسدّ الفجوة القائمة في الطرق الممتدّة في شمال أفريقيا من مصر إلى المغرب، ويُعدّ واحداً من أكبر مشروعات البنية الأساسية في القارّة. وقبل أسابيع من مؤتمر باريس، أكد دي مايو أن لا نيّة لدى بلاده لإرسال جنود إلى ليبيا، التي لم تَعُد بحاجة إلى قوات عسكرية، بل إلى انتخابات، محذّراً من وجود «المخرّبين» الذين يحاولون إعاقة الانتخابات. وكان الرئيس الإيطالي، سيرجيو ماتاريلا، أبدى بدوره (7 تشرين الثاني) خلال لقائه الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، استعداد أوروبا وإيطاليا لإحداث «تغيير حقيقي» في ملفّ الهجرة، بما في ذلك تقديم مخصّصات مالية «للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية» في الدول التي تمثّل مصدراً للهجرة غير الشرعية.

ظهر مؤتمر باريس مستوى اعلى من التنسيق الاوروبي في شان الملف الليبي (أ ف ب)

أمّا ألمانيا، فإن حضورها هي الأخرى آخذ في التزايد في الملفّ الليبي، وسط تقدير متصاعد من قِبَل المجلس الرئاسي الليبي للدعم الألماني لجهود تسوية الأزمة عبر مؤتمرَي برلين 1 و2، وتقديم برلين «مقترحات فعّالة لتحقيق الاستقرار في ليبيا»، على حدّ تعبير رئيس المجلس، محمد المنفي، عقب اجتماع مع السفير الألماني في طرابلس (9 تشرين الثاني). وفي تحرّك عملي إضافي، أعلنت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، في مؤتمر صحافي عقب قمّة باريس (13 تشرين الثاني)، جاهزية بلادها لإرسال مراقبين للانتخابات الليبية لضمان «شفافية العملية».

مواقف روسيا وتركيا

لفت تمثيلُ روسيا المتواضع في مؤتمر باريس نظر المراقبين، وأثار تساؤلاتهم عن مدى دعم موسكو لمخرجاته، فيما برزت مخاوف تركية من التنسيق المصري - الفرنسي رفيع المستوى، الذي تجسّد في الدعوة إلى تسريع عملية ترحيل القوات التركية من ليبيا. ولذا، عبّرت تركيا عن تحفظّاتها إزاء اللغة المستخدَمة في البيان الختامي بخصوص مغادرة القوات الأجنبية، مشدّدة على الاختلاف بين وجود قواتها في ليبيا «بناءً على دعوة الحكومة المعترَف بها من قِبَل الأمم المتحدة»، وأولئك الذين استدعتهم الفصائل الأخرى من الخارج (في إشارة إلى عناصر مجموعة فاغنر الروسية الداعمة لقوات الشرق)، والذين رجّح دبلوماسيون في طرابلس عدم إقدام تركيا على التحرّك قبل مغادرتهم لافروف، الذي لم يشارك في المؤتمر، أن «هذه المقاربة (فقط) ستسمح بالحفاظ على توازن القوى الذي مكّن ليبيا من الحفاظ على هدنة لمدّة عام». وبخصوص الانتخابات، اعتبر لافروف أن التركيز لا يجب أن ينصبّ على موعد محدّد، بل على «الإعداد الجيّد للانتخابات بما لا يدع مجالاً للشكّ في نتائجها»، وإتاحة الفرصة أمام جميع الأطراف السياسية للمشاركة فيها «بما فيها الموالية لمعمر القذافي». والظاهر أن التصعيد الحالي بين روسيا وأوروبا، على ساحة بيلاروسيا، سيظلّ يرخي بثقله على الملفّ الليبي، ويجعل روسيا أكثر تشدّداً في التعامل مع الطروحات الأوروبية لتحقيق التسوية.

خلاصة

تستند المقاربة الأوروبية إلى فكرة تنسيق مواقف سياسية لا تتقاطع - بالضرورة - مع المحاصصات الاقتصادية (لاسيما في قطاعَي الطاقة والتشييد والبناء)، وهي حقّقت حتى الآن اختراقاً مهمّاً يتمثّل في التمكّن من التماهي مع مصالح أطراف إقليمية (أبرزها مصر)، وخفض حدّة الصدام مع أطراف أخرى (مثل الجزائر). وفي دلالة على محورية هذا التوجّه مستقبلاً، أكّدت إيطاليا، في ختام فعاليات مؤتمر باريس، استعدادها لدعم إصلاحات ما بعد الانتخابات في ليبيا، لاسيما في مجال «النظام الأمني»، كما دعت إلى ما سمّته «تطبيع الاقتصاد الليبي» لمساعدة الحكومة الليبية بقيادة عبد الحميد الدبيبة، على تكوين «نظام اقتصادي قادر على الاستجابة لحاجات السكان وجذب الاستثمارات الخارجية». كما أعلنت مصادر مقربة من دراجي، منتصف تشرين الثاني، عزم روما عقد مؤتمر حول ليبيا في ربيع 2022، يكون بمثابة متابعة لمؤتمر باريس ومقرّراته، ما قد يعني توقّع أطراف «الطريقة الأوروبية» استمرار الأوضاع الراهنة سواءً عُقدت الانتخابات أم لم تُعقد.

القذافي ثاني المرشّحين... وحفتر ثالثهم
حديث التأجيل يتصاعد

يبدو أن الإجماع الدولي، في باريس الجمعة الماضي، على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها لم يكن كافياً لحثّ مختلف الأطراف على مواصلة المسار الانتخابي، باستثناء مفوضية الانتخابات التي أصبحت الجهة الوحيدة في الداخل الليبي التي تعمل على استكمال هذا المسار

أضحى مسار الانتخابات الليبية المقرّرة في 24 كانون الأول المقبل، محلّ شكّ، حتى مع إعلان القوى الدولية المشاركة في مؤتمر باريس، الجمعة الماضي، دعم إجراء الانتخابات في موعدها. وإذ يبدو أن المؤتمر فشل في إقناع روسيا وتركيا بضرورة دعم المسار الانتخابي وفق الخارطة الموضوعة أمنياً، سُجّل توافق ضمني بين فاعلَين ليبيين حول حتمية تأجيل الانتخابات، وهو ما يدلّل عليه إعلان رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، ورئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، استعدادهما لتسليم السلطة، فقط في حال نجحت المفوضية في إجراء الانتخابات في موعدها، بينما يصرّ عدد من أعضاء مجلس النواب على طلب تأجيل الاستحقاق باعتبار الأخير تهديداً للاستقرار الحالي، مبرّرين ذلك برفض بعض الأطراف المحتمل للنتائج، ما قد يؤدّي إلى تجدّد المعارك العسكرية في البلاد.

وكشفت مصادر مطّلعة لـ«الأخبار»، وجود «سعي لتعديل القانون الانتخابي، بحيث تتزامن وفق النص الجديد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، خلافاً لما نصّ عليه القانون الذي أقرّه مجلس النواب الليبي، والذي يقتضي شهراً فاصلاً بين الاستحقاقَين»، وهو ما أبدت المفوضية مرونة تجاهه. وأضافت المصادر أن «التقارير الاستخباراتية وتقديرات الموقف تؤكد شبه استحالة إجراء الانتخابات البرلمانية بعد شهر من الرئاسية، في ظلّ التشكيك المتواصل في نتائج الانتخابات والعملية بأكملها»، مشيراً إلى وجود «حراك دولي، خاصة من إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة بالإضافة إلى مصر، من أجل الوصول إلى حلّ جذري» لهذه المسألة. وتُواصل مفوضية الانتخابات إجراءاتها بشكل اعتيادي على جميع المستويات، حيث مضت في استقبال طلبات المرشّحين، وتسليم بطاقات الاقتراع للمواطنين المسجّلين، مع استمرار الإعلان عبر صفحتها على «تويتر» ووسائل الإعلام المحلية عن ضوابط الترشّح وشروطها. وبحسب التقرير اليومي والتراكمي لعملية تسجيل المرشّحين، فقد بلغ إجمالي عدد المترشّحين لانتخابات مجلس النواب في كلّ الدوائر الانتخابية 601، بحسب الإحصائية الصادرة يوم الأحد.

في هذا الوقت، قدّم سيف الإسلام القذافي، نجل الرئيس الراحل معمر القذافي، أوراق ترشّحه للانتخابات رسمياً، في مكتب الإدارة الانتخابية في مدينة سبها جنوبي البلاد، وسط احتفاء من أنصاره. ويُعدّ مرشّح واحد فقط الأسبوع الماضي لم تكشف عن هويته، فيما رجّحت وسائل إعلام محلّية أن يكون رجل الأعمال عبد الحكيم بعيو. ولم تكد تمرّ سويعات إثر تقديم سيف الإسلام ترشّحه، حتى راسل المدّعي العام العسكري في طرابلس، رئيس مفوضية الانتخابات عماد السايح، مطالباً إيّاه بإيقاف إجراءات ترشّح نجل القذافي واللواء المتقاعد خليفة حفتر إلى حين امتثالهما للتحقيق. ويواجه القذافي الابن وحفتر، الذي يُعتزم تقديم ترشّحه في الأيام المقبلة، تهماً متعلقة بجرائم وأفعال مستوجبة للجزاء القانوني. وفي هذا السياق، أكد محامي سيف الإسلام أن موكله مطلوب لـ«المحكمة الجنائية الدولية» بالفعل، لكن لم تُصدر بحقّه بعد أحكام نهائية تمنعه من خوض الانتخابات المقرّرة الشهر المقبل. وتفيد تقارير إعلامية ليبية بأن حفتر يعتزم تقديم أوراق ترشّحه وسط موكب مهيب بترتيب من أنصاره، بغاية استعراض الدعم الذي يحظى به في الشارع.

من جهة أخرى، من المفترض أن يُجري وفد من اللجنة العسكرية «5+5» زيارتَين إلى كلّ من تركيا وروسيا خلال الأيام المقبلة، لبحث مسألة إخراج المرتزِقة بشكل تدريجي خلال الفترة المقبلة. وفي هذا الإطار، تتمسّك تركيا ببقاء قوّاتها داخل ليبيا بموجب الاتفاق العسكري الموقّع بين الحكومة التركية والحكومة الليبية السابقة برئاسة فايز السراج، رافضةً مقارنة ما تعتبره تواجداً شرعياً لقوّاتها بتواجد قوات «فاغنر» الروسية أو أيّ قوات عسكرية أخرى. وتشكّل مسألة المرتزِقة مصدر قلق كبير بالنسبة إلى الأطراف الدولية الراغبة في إجراء الانتخابات، بالنظر إلى أعدادهم الكبيرة المُقدَّرة بقرابة 20 ألفاً، والتي تغذّي مخاوف من تحرّكات منظّمة لهم قد تفسد العملية الانتخابية يوم الاقتراع.

يواجه القذافي الابن وحفتر، تهماً متعلقة بجرائم وافعال مستوجبة للجزاء القانوني (أ ف ب)

ظهور القذافي، الذي يقيم في مكان مجهول منذ سنوات، ثاني ظهور علني له بعد حوار مع صحيفة «نيويورك تايمز» أعلن خلاله رغبته في الترشّح والعودة إلى الحياة السياسية. ويحظى الرجل بدعم من بعض الأطراف العربية ولكنه ليس خيارها الوحيد، فيما يُعتبر ثاني مرشّح في الانتخابات الرئاسية، بعد إعلان المفوضية قبول أوراق

> **تشكّل مسألة المرتزِقة مصدر قلق كبير بالنسبة إلى الأطراف الدولية الراغبة في إجراء الانتخابات**

تقرير

خيبة أمل المعارضين: كوبا تواصل حياتها

بتول سليمان

عشيّة يوم أمس، تصاعد التوتّر في كوبا، في ظلّ استعداد المعارضين ـ المدعومين أميركيّاً ـ للنزول في تظاهرة يُفترض أنه خُطّط لها منذ أيلول الماضي، لتكون استكمالاً لتحرّكات الـ 11 من تموز، التي خرجت بدعم من السفارة الأميركية في هافانا. وتزامن تاريخ الـ 15 من تشرين الثاني، أمس، مع إطلاق الحكومة الكوبية خطّة النمو الاقتصادي، بعد قرارها استئناف الرحلات الدولية إلى الجزيرة، والهادفة خصوصاً إلى إعادة تنشيط السياحة، وتالياً الاقتصاد الكوبي الذي تلقّى ضربات متتالية بفعل الإقفال العام الذي استمرّ على مدى 20 شهراً لاحتواء الأزمة الوبائية.

وعلى رغم قرار السلطات الكوبية حظْر التظاهرة المذكورة، لوجود «أدلّة دامغة» تؤكد تمويل واشنطن لهذه التحرّكات، إلّا أن الداعين إلى التظاهر، كانوا، وفق ما تُشير على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الأشهر الماضية، قد أشاعوا جوّاً من التحدّي للحكومة الكوبية، بإصرارهم على المضيّ قُدُماً في تحرّكهم، باعتباره «شيئاً لم يسبق له مثيل في كوبا». لكن الإشارات الآتية من هافانا، أظهرت تخبّطاً واضحاً على مستوى تنظيم التظاهرة، حتى قبل خروجها، وهو ما بيّنه حديث معارضين عن «احتمال عدم النزول إلى الشارع»، بحجّة «الإجراءات الأمنية» التي فرضتها الشرطة في كل أنحاء البلاد. وفيما اعتبر هؤلاء أن الإجراءات فُرضت من أجل منعهم من التحرُّك، أكدت حكومة هافانا أنها جاءت تزامناً مع فكّ العاصمة الإقفال العام، وبدء العام الدراسي، بعد نجاحها في السيطرة على الوباء.

> **تحدّث بعض المعارضين عن «احتمال عدم النزول إلى الشارع» بحجّة الإجراءات الأمنية**

من جهتهم، كان محلّلون غربيّون قد توقّعوا أن يكون الـ 15 من تشرين الثاني، بمثابة جولة ثانية من الـ 11 من تموز، فيما ذهب البعض في واشنطن إلى حدّ افتراض حدوث «انقلاب على النظام الشيوعي»، معوّلاً في ذلك على الدعم الأميركي المقدَّم إلى المعارضة الكوبية. أيضاً، روّجت وسائل الإعلام الأميركية لهذه التحرّكات، فيما أصدر مسؤولون بارزون، من بينهم وكيل وزارة الخارجية لشؤون نصف الكرة الغربي بريان نيكولز، ومستشار الأمن القومي جايك سوليفان، وخوان غونزاليس مساعد الرئيس جو بايدن والمدير الرئيسي لنصف الكرة الغربي في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، لغاية الآن، 29 بياناً داعماً للمعارضة، وتصدّر عضو الكونغرس الأميركي المناهض للحكومة الكوبية، ماركو روبيو، حملة التحريض على النظام الكوبي على موقع «تويتر»، قائلاً، في إحدى تغريداته، إنه «على رغم علمه بأن النظام سيردّ بالعنف والقمع، فإن الشعب الشجاع سيسير في كوبا اليوم يطالب بالحرية».

وعلى رغم عدم تبنّيها هذه التحرّكات، تؤكد الحكومة الكوبية أنها وثّقت الروابط بين المنظمَيْن الرئيسَيْن للتظاهرة، وهما: يونيون غارسيا أغيليرا، ومانويل كويستا مورتا، وبين مسؤولين في الحكومة الأميركية وقادة «متطرّفين» في ميامي، في شأن التظاهرة التي سُمّيت «15N»، كما كشفت هافانا عن مشاركة بعض المعارضين في اجتماعات تدريبية مختلفة حول «أوقات التغيير ودور القوات المسلحة في كوبا». عُقِدَت في كل من مدريد وميامي وبوينس آيرس. في هذا السياق، رأى متابعون لاتينيون أن «حكومة بايدن تستخدم في حربها مع كوبا وسائل الإعلام المهيمنة والشبكات الرقمية... وشبكة الاتصالات المناهضة لكوبا في فلوريدا»، معتبرين أنها «تخطئ الحساب في شأن الثورة الكوبية». وقال هؤلاء إن سياسة البيت الأبيض «يلعبون بالنار من خلال اتباع سيناريو الانقلاب الناعم المطبّق بالفعل في البلدان التي كانت فيها عواقب دموية أو تدخلات عسكرية مباشرة... يبدو أنهم نسوا أنه كان في كوبا حيث شكّل غزو المرتزِقة لخليج الخنازير أوّل هزيمة عسكرية كبرى للولايات المتحدة». وأكّد محلّلون أن «يوم الاثنين لا يعدو كونه محاولة أميركية جديدة لإثارة فوضى اجتماعية في الجزيرة بهدف إطاحة الحكومة الدستورية والشرعية لـ(الرئيس الكوبي) ميغيل دياز كانيل، وتدمير الثورة الاشتراكية الكوبية واستعادة رأسمالية المافيا الاستعمارية الجديدة بمفتاح نيوليبرالي».

تزامن موعد التظاهرات مع إطلاق الحكومة الكوبية خطّة النمو الاقتصادي (أ ف ب)

أميركا

سيستمز ترامب في محاولته كسب الوقت بما يصبّ في مصلحته قبل حلول موعد انتخابات التجديد النصفي (أ ف ب)

حتى الآن، يبدو الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، متعادلاً في النقاط مع اللجنة البرلمانية الخاصة التي تُحقّق في ملابسات اقتحام مبنى «الكابيتول» والدور المحتمل للرئيس الجمهوري في هجوم السادس من كانون الثاني. فجُلّ ما يبتغيه ترامب، شراء الوقت عاماً آخر، إلى حين حلول موعد انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، إذ يعوّل على اكتساح الجمهوريين وما يعنيه ذلك من إغلاق صفحة قضيّة تورّقه، وتقف عائقاً أمام احتمال عودته إلى البيت الأبيض في 2024.

القدر (لا) يعاكس ترامب
قطوع أوّل على طريق الرئاسة

ملاك حمود

من بين صور كثيرة تقترن بحوادث كبيرة ومؤثّرة، صورةٌ لشاب عاري الصدر يرتدي قبّعة مزوّدة بقرنين، بينما يقف متأهّباً داخل مبنى الكونغرس يوم السادس من كانون الثاني الماضي، في ما سيعرف لاحقاً بـ«غزوة الكابيتول»، أو اليوم الذي التأم فيه مجلس المشرّعين ليصادق على فوز جو بايدن بانتخابات الرئاسة. لعلّ كثيرين خارج الصرح بايدن منصبه، وما رافق صعوده من اتّهامات بالتزوير هزّت صورة «الديموقراطية» كما لم تفعل أيّ حادثة أخرى.

قبل أسبوع بالتمام، عاد ملفّ اقتحام «الكابيتول» مجدّداً إلى الواجهة، بعد سماح قاضية المحكمة الابتدائية في مقاطعة كولومبيا، تانيا تشوتكان، للبيت الأبيض، بتسليم لجنة برلمانية تحقّق في ملابسات الحادثة، وثائقَ تتعلّق بالدور المُحتمل لدونالد ترامب في الهجوم، على رغم محاولات الرئيس الجمهوري السابق الإبقاء على سرّيتها. وفي حُكمها، علّلت القاضية قرارها بـ«المصلحة العامة» التي تقتضي، بحسبها، «تأييد، وليس إعاقة، الإرادة المشتركة للسلطتَين التشريعية والتنفيذية بدراسة الحوادث التي أدّت إلى أحداث السادس من كانون الثاني، والنظر في إمكانية سَنّ تشريع يمنع تكرار مثل هذه الأحداث مرّة جديدة». لم يُعبر ترامب كثير اهتمام للقرار، بل ركن إلى مبدأ قانوني يُعرف بـ«الحصانة التنفيذية» لحماية سرّية اتصالات البيت الأبيض في عهده، وإبقائها بعيداً من متناول اللجنة النيابية الخاصّة التي يغلب عليها الديموقراطيون. قانونٌ دفع محاميه إلى استئناف قرار تشاتكان، كون الحصانة تقع ضمن اختصاص محاكم الاستئناف. نجح فريق الدفاع، موقّتاً، في خطوته الهادفة أوّلاً وأساساً إلى شراء الوقت، فوافقت محكمة استئناف فيدرالية، الخميس الماضي، على طلبه تعليق نشْر الوثائق الرئاسية، لكنّها شدّدت، في الوقت ذاته، على أن قرارها «لا ينبغي أن يُفسَّر، بأيّ حال من الأحوال، على أنه قرار في أساس القضيّة»، محدّدة الـ30 من الشهر الجاري موعداً لجلسة الاستماع. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن الوثائق التي وافق بايدن على تسليمها للجنة التحقيق الخاصّة، تقع في أكثر من 770 صفحة، وتضمّ ملفّات كبير موظفي البيت الأبيض السابق مارك ميدوز، وكبير مستشاري ترامب السابق ستيفن ميللر، ومساعد مستشاره السابق باتريك فيلبين. ومن بينها أيضاً مذكّرات إلى سكرتيرة ترامب الصحافية السابقة كايلي ماكناني، وأخرى مكتوبة بخطّ اليد حول حوادث السادس من كانون الثاني، ومسودة نصّ خطابه خلال تجمّع «أنقذوا أميركا» الذي سبق الهجوم.

لا شكّ في أن عملية الشدّ والجذب هذه، التي بدأت للتوّ، ستتواصل في مقبل الأيّام، فيما سيستمرّ ترامب في محاولته كسب الوقت بما يصبّ في مصلحته قبل حلول موعد انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في 2022، والتي إذا نتجت منها هيمنة الجمهوريين على المجلسَين أو أحدهما، وهو أمر وارد نظراً إلى تراجع شعبية الديموقراطيين، ستعني انتهاء التحقيق، وإغلاق صفحة اقتحام الكونغرس. مع هذا، مثّل قرار القاضية تشاتكان اختباراً هو الأوّل لقدرة ترامب على استخدام نظام المحاكم لتحدّي الكونغرس، حين لا يكون محمياً من مكتب الرئاسة نفسه. وهو قرار - في حال نفاذه لاحقاً - ستمتدّ آثاره إلى كل الرؤساء السابقين، وإلى صلاحياتهم بعد مغادرتهم منصب الرئاسة. لكن استئناف الرئيس السابق للحكم فور صدوره، وتمكّنه من طلب أمر قضائي بوقف عملية تسليم الوثائق، ريثما ينتهي نظر الحكم في الاستئناف، يعني أيضاً احتمال أن يطول أمد القضيّة، وأن تذهب في النهاية إلى المحكمة العليا المحافظة، والتي سيعوّل عليها في تحديد مدى صلاحياته الواقعة تحت مبدأ «الحصانة التنفيذية». ولأنه معروف بـ«التسلسل في القضايا»، يهدف ترامب في الواقع إلى «إنفاد الوقت أمام اللجنة». وكان الناطق باسمه، تايلور بودويتش، غرد بعد الحكم، قائلاً إن «القرار يمثّل انتكاسة موقّتة في عملية طويلة». وكتب: «معركة الدفاع عن الحصانة التنفيذية للرؤساء، في الماضي والحاضر والمستقبل، منذ بدايتها، كان مصيرها أن تقرّرها محاكم الاستئناف. الرئيس ترامب لا يزال ملتزماً بالدفاع عن الدستور ومكتب الرئاسة، وسوف نتابع هذه العملية حتى نهايتها».

إزاء كل ما سبق، تواصل لجنة التحقيق الخاصة بغْث الرسائل إلى ترامب، أملةً في أن تصل إلى غايتها بالحصول على الوثائق السرّية. إذ وجّه القضاء الأميركي رسمياً إلى ستيف بانون، حليف ترامب ومستشاره الاستراتيجي السابق - والمُلاحَق بتهمتَي رفْض الإدلاء بشهادته، ورفْض تقديم وثائق إلى اللجنة -، تهمة «عرقلة» صلاحيات الكونغرس في التحقيق، في رسالة واضحة إلى الشهود الآخرين الذين قد يتجاهلون دعوات المثول أمام اللجنة. وقال الرئيس الديموقراطي للجنة التحقيق، بيني تومسون، إن توجيه الاتهامَين «يفترض أن يبعث رسالة واضحة إلى جميع الذين يعتقدون أن في إمكانهم تجاهل اللجنة أو محاولة عرقلة تحقيقنا، مفادها بأن لا أحد فوق القانون».

وجه القضاء الاميركي إلى ستيف بانون تهمة «عرقلة» صلاحيات الكونغرس في التحقيق (أ ف ب)

في حال طال أمد القضيّة ستذهب في النهاية إلى المحكمة العليا المحافظة للبتّ في صلاحيات الرئيس

العريق، ومنهم «ذو القرنين» - كما تُطلق عليه وسائل الإعلام العالمية -، ظنّوا أن في مقدورهم عكس «القَدَر»، وتصعيد دونالد ترامب مرّة أخيرة إلى سدّة الرئاسة، من دون أن يفلحوا، وإن كان احتمال عودته اللاحقة لا يزال يؤرّق فريق الرئيس الحالي المتراجعة شعبيته إلى مستويات قياسية. على أيّ حال، طلب الادّعاء العام الفيدرالي عقوبة السجن 51 شهراً لجايكوب تشانسلي الملقّب أيضاً بـ«شامان كيو انون» و«ذي القرنين»، من دون أن تبيّن نهاية واضحة لقضيّة لا تفتأ تشغل أميركا منذ ما قبل تولّي

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان عن مناقصة عمومية

إن المديرية العامة لأمن الدولة ترغب في اجراء مناقصة عمومية للتامين على الآليات وذلك على أساس السعر الأدنى. (محاولة ثانية).

فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة العمومية الحضور الى قسم التلزيم في المديرية العامة المذكورة محلة سبينس. للإطلاع على دفتر الشروط الخاصة وتقديم طلباتهم وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان ولغاية الساعة 12,00 من تاريخ 2021/11/26.

إن جلسة فض العروض تجري في مبنى المديرية العامة الساعة 10:00 من تاريخ 2021/11/29، وفي حال صادف هذا التاريخ يوم عطلة رسمية تجري جلسة فض العروض في أول يوم عمل يليه.

اللواء طوني صليبا
المدير العام لأمن الدولة
التكليف 925

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/11/2 على المتهم وليد محمد الشيخ جنسيته سورية محل اقامته زفتا والدته آمنه تولد 1995 رقم القيد 112 ادلب اوقف غيابياً بتاريخ 2021/10/26 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية تجريم المتهم وليد محمد الشيخ المبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة 638 عقوبات فقرتها الرابعة وبانزال مدة ثلاث سنوات سنداً لها وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبانفاذ مذكرة القاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حقوقه المدنية وبمنعه طيلة فترة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة الدعاوى عدا تلك المتعلقة بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لادارتها كما تدار أموال الغائب وينشر الحكم أصولاً وابلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم والنفقات القانونية كافة. وفقاً للمواد 218/217/638 فقرتها الرابعة من قانون العقوبات.

لارتكابه جناية تحريض على سرقة دراجة نارية

وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/11/4
التكليف 926

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/11/2 على المتهم حسين داوود شبت جنسيته اللبنانية محل اقامته كفروة والدته نجمه تولد 1984 سجل 135 كفركلا اوقف غيابياً بتاريخ 2021/10/26 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية تجريم المتهم حسين داوود شبت المبينة كامل هويته اعلاه بجناية المواد 218/217/638 عقوبات فقرتها الرابعة وبانزال عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بحقه مدة ثلاث سنوات سنداً لها وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبانفاذ مذكرة القاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حقوقه المدنية وبمنعه طيلة فترة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة الدعاوى عدا تلك المتعلقة بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لادارتها كما تدار أموال الغائب وينشر الحكم أصولاً وابلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم والنفقات القانونية كافة. وفقاً للمواد 218/217/638 فقرتها الرابعة من قانون العقوبات.

لارتكابه جناية سرقة دراجة نارية وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/11/4
التكليف 926

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/11/2 على المتهم احمد رفيق بنوت جنسيته اللبنانية محل اقامته زفتا والدته سهام تولد 1972 زفتا سجل 66 زفتا اوقف غيابياً بتاريخ 2021/5/18 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية تجريم المتهم احمد رفيق بنوت المبينة كامل هويته اعلاه بجناية المادة 638 عقوبات فقرتها الرابعة وبانزال عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بحقه مدة ثلاث سنوات سنداً لها وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبانفاذ مذكرة القاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حقوقه المدنية وبمنعه طيلة فترة فراره من التصرف بامواله المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة الدعاوى عدا تلك المتعلقة بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لادارتها كما تدار أموال الغائب وينشر الحكم أصولاً وابلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم والنفقات القانونية كافة. وفقاً للمواد 638 فقرتها الرابعة من قانون العقوبات.

في 2021/11/4
التكليف 926

إعلان

عن مناقصة عمومية لتلزيم خدمات الحراسة والحماية

لبعض مكاتب الصندوق عن العام 2022

يجري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مبناه الكائن في بيروت - شارع بغداد - كورنيش المزرعة في تمام الساعة العاشرة والنصف من يوم الخميس الواقع فيه 2021/12/16 مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم لتلزيم خدمات الحراسة والحماية لبعض مكاتب الصندوق عن العام 2022.

يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الموضوع لهذه الغاية في مكاتب المديرية الادارية للصندوق خلال اوقات الدوام الرسمي.

ترسل العروض في ظرف مختوم وتسلم باليد الى بريد المديرية الادارية لقاء ايصال برقم وتاريخ وصول العرض على ان تصل قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء المناقصة.

يهمل العرض الذي يقدم بغير الطريقة المذكورة اعلاه، او يصل بعد المدة المحددة.

بيروت في 10 تشرين الثاني 2021
المدير العام
د. محمد كركي
التكليف 929

إنذار رقم 1000001

إن رئيس دائرة تحصيل بيروت يدعو جميع المكلفين:

- بضريبة الدخل على أساس الربح المقدر عن تكاليف سنة 2016.
- بضريبة الدخل حصراً بالحد الأدنى لغرامات التحقق عن تكاليف سنة 2016.

الى تسديد ما يتوجب عليهم من ضرائب ورسوم وغرامات صادرة وغير مسددة لغاية تاريخه، وذلك خلال مهلة شهر من اليوم التالي لنشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

يعتبر هذا الاعلان، فيما يتعلق بكافة التكاليف المتعلقة بالمكلفين المبينين اعلاه والصادرة لغاية 2016/12/31، قاطعاً لعامل مرور الزمن عملاً بأحكام الفقرة السادسة من المادة 27 من قانون الاجراءات الضريبية وتعديلاتها.

بيروت في 2021/11/02
رئيس دائرة تحصيل بيروت بالتكليف
سميح ابراهيم
التكليف 931

إنذار رقم 1000002

إن رئيس دائرة تحصيل بيروت يدعو جميع المكلفين:

- بضريبة الأملاك المبنية غير الملزمين قانوناً بالتكليف الذاتي عن تكاليف سنة 2016.

الى تسديد ما يتوجب عليهم من ضرائب ورسوم وغرامات صادرة وغير مسددة لغاية تاريخه، وذلك خلال مهلة شهر من اليوم التالي لنشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

يعتبر هذا الاعلان، فيما يتعلق بكافة التكاليف المتعلقة بالمكلفين المبينين اعلاه والصادرة لغاية 2016/12/31، قاطعاً لعامل مرور الزمن عملاً بأحكام الفقرة السادسة من المادة 27 من قانون الاجراءات الضريبية وتعديلاتها.

بيروت في 2021/11/02
رئيس دائرة تحصيل بيروت بالتكليف
سميح ابراهيم
التكليف 931

إعلان

تعلن وزارة المالية انها وضعت قيد التحصيل جداول التكليف الاساسية الصادرة بضريبة الدخل للمكلفين على اساس الربح المقدر في محافظة لبنان الجنوبي عن ايرادات 2015 - 2016 - 2017 تكليف 2021.

إن المكلفين أصحاب العلاقة الذين لا يسددون الضريبة المتوجبة عليهم كاملة خلال مهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في عدد الجريدة الرسمية الذي سيصدر بتاريخ 18 تشرين الثاني 2021، يتعرضون لغرامة قدرها واحد بالمئة (1%) من مقدار الضريبة عن كل شهر تاخير ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

تبدأ مهلة الاعتراض على الضريبة المذكورة المحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشر هذا الاعلان اي في 19 تشرين الثاني 2021 وتنتهي في 19 كانون الثاني 2022 ضمناً.

مع الاشارة الى أنه يتوجب على المكلفين بضريبة الدخل على اساس الربح المقدر وعملاً باحكام المادتين 29 و30 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 (قانون الاجراءات الضريبية) مسك السجلات المحاسبية المحددة بموجب قرار وزير المالية رقم 1/453 تاريخ 2009/4/22.

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 932

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب أحمد صبحي حبلي لموكلته سمر مصطفى سنجر سند بدل ضائع للعقار 1619 وسطاني.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب محمد الفنوني وكيل ليلى يوسف القرص بصفتها مشترية سند بدل ضائع للعقار A29/839 مية ومية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين

طلب جرجس عساف لموكلته فيوليت دياب نصر شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2396 جزين.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان تبليغ

صادر عن محكمة جزين المدنية برئاسة القاضي ايهاب عاصيري

تدعو هذه المحكمة المدعى عليها ليلى انطوان خطار والمجهولة محل الاقامة للحضور الى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيلها القانوني لتبلغ اوراق الدعوى المسجلة تحت الرقم 2020/107 المقدمة من نعيم يوسف حرب بوجه جورج جوزف سعد ورفاقه وذلك بمهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة الضريبة على الرواتب والأجور المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت. كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – الطابق الارضي لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني التابع لوزارة المالية http://www.finance.gov.lb

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
سلمى جورج فياض	81737	RR215308615LB	27/09/2021	12/10/2021
اف بي اغريد غلومنت ش.م.ل. اوف شور	2846425	RR215308765LB	27/09/2021	08/10/2021
نورا بوغوص ابراهيمان	1493768	RR215308487LB	06/10/2021	25/10/2021
نادي هوبس الرياضي	312759	RR215308884LB	06/10/2021	19/10/2021
هاني ابراهيم السباعي	2055734	RR215308632LB	06/10/2021	14/10/2021
دي تي بار ش.م.ل.	3364770	RR215308819LB	11/10/2021	21/10/2021

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 919

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

موسيقى

«شاعر البيانو» أقوى من الموت مرّتين

«مسابقة شوبان»... دورة البراعة و«الحجر» السعيد!

تغلي بولونيا خلال موسم المسابقة بالبرامج والنقاشات واللقاءات وغيرها من المظاهر التي تجعل شوبان «زعيماً» مطلقاً لموطنه

بشير صفير

انتهت «مسابقة فريدريك شوبان الدولية في العزف على البيانو» بدورتها الـ18 المؤجّلة منذ الخريف الماضي بسبب وباء كورونا. المسابقة تجعل من بولونيا وشعبها يغليان حولها، قبلها بقليل، خلالها وبعدها بقليل، وكذلك الجمهور المهتمّ بالموسيقى

> الاتحاد السوفياتي الذي شكّلت الموسيقى فيه أساس المجتمع الثوري، كان يسيطر على المسابقة

وناشرو الموسيقى والنقّاد وطلاب البيانو. في المقابلات مع المتبارين الآتين من جميع أنحاء العالم، نسمع كلاماً عن نبض الشارع البولوني كيف يتحوّل خلال هذه الفترة، من الأحاديث والنقاشات في المقاهي إلى البرمجة الإذاعية والتلفزيونية وغيرها من المظاهر التي تجعل من شوبان «زعيماً» مطلقاً لموطنه لأسابيع قليلة، كل خمس سنوات.

لـ«مسابقة شوبان» ميزة أساسية تكمن في أنّها مخصّصة لمؤلّف واحد، بخلاف كل المسابقات الخاصة بالأداء الكلاسيكي، التي قد تكون مخصّصة لآلة واحد، لكنها إمّا تكون مفتوحة على كامل الريبرتوار، أو تشمل أعمالاً لمؤلفين ثابتين وأخرى من اختيار المتبارين. مع ذلك، يخرج الفائز بـ«شوبان» مكلّلاً بجائزة تثبت قيمته في العزف على البيانو بشكل عام، لا بأداء شوبان فحسب. هكذا، نكاد لا نرى، عبر تاريخ المسابقة الممتد منذ عام 1927، فائزين لم يسجّلوا لاحقاً سوى شوبان. الأكيد أن الذين يشاركون ويفوزون بالمسابقة يسجّلون «ديسكا» أو أكثر للمؤلف البولوني/الفرنسي، في بداية مسيرتهم أو خلالها، قبل أن ينقسموا بين مَن يجعل من شوبان محوَر مسيرته، مثل البولوني آدام هاراشيفيتش (الأول في دورة 1955) والسوفياتية تاتيانا شيبانوفا (الثانية في دورة 1980) ومَن «يغطّي» شوبان وينتقل إلى غيره، مثل الأميركي غاريك أولسن (الأول في دورة 1970) أو الروسي فلاديمير أشكينازي (الثاني في دورة 1955) ومن يقدّم مساهمة كبيرة في شوبان وفي غيره، مثل الإيطالي ماوريزيو بوليني (الأول في دورة 1960) وأقل منه الصيني يوندي لي (الأول في دورة 2010)، وأخيراً، من يصنع مجده خارج شوبان كلياً مثل اليابانية ميتسوكو أوشيدا (الثانية في دورة 1970). بالتالي، أثبتت موسيقى شوبان أنها قادرة على تأمين جواز سفر إلى عالم البيانو عموماً، وتأشيرة دخول سهلة، بالدرجة الأولى، وأقلّه، إلى الحقبة الرومنطيقية. بين عام 1927 (الدورة الأولى) واليوم، لم تعرف المسابقة إلا تطوّراً في المستوى والانتشار وإقبال المتبارين والأهمية، وكذلك بالنسبة إلى موسيقى شوبان، عملاق البيانو الذي لم يخفت وهجه منذ أكثر من قرن ونصف قرن، ولن يخفت. الشعراء الكبار لا يموتون، المؤلفون الكبار لا يموتون. أما شاعر البيانو، فأقوى من الموت مرّتين.

إذاً، أعلنت نتائج المسابقة قبل أكثر من أسبوعين، وفاز بالمرتبة الأولى الكندي الجنسية، الصيني الأصل، الفرنسي المولد (1997)، بروس (تشياو) ليو، بعد نقاش حام وطويل بين أعضاء اللجنة بفعل تعادل في النقاط بين ثلاثة متبارين. تأخّرنا في العودة إلى هذا الحدث، بعد تغطيتين مختصرتين خالته، لأن ثمة معلومات وارقاماً تخرج لاحقاً مع العلن، وكان علينا انتظارها لتغطية أشمل وأدقّ، أبرزها العلامات التي وضعها أعضاء اللجنة في جميع المراحل وقد أعلن عنها قبل نحو 12 يوماً (الرابع من الجاري). مراجعة لائحة العلامات التي وضعها أعضاء اللجنة تبيّن أن ليو كان مسيطراً منذ البداية، لكن ليس من دون منافسين، إذ شاركت مواهب كبيرة، بالأخص من بولونيا واليابان وإيطاليا، لكنها تعثّرت لاحقاً، أي في المرحلة الثانية أو الثالثة، في الوقت الذي تقدّم فيه بعض من تألوا علامات عادية في المرور التمهيدي والمرحلة الأولى، ما سبّب خلط أوراق أكثر من مرّة. كل المؤشرات كانت تشي بأن الميدالية الذهبية ستذهب إلى اليابان أو بولونيا، لكن التصفيات من المرحلة الثالثة إلى المرحلة النهائية وضعت خارج المسابقة أقلّه أربعة عمالقة بكل معنى الكلمة، بعضهم نال علامات عالية جداً من بعض أعضاء اللجنة، لكن قابلتها علامات منخفضة جداً من بعض الأعضاء الآخرين، ما منع وصولاً إلى النهائيات لمواهب عادية نالت متوسّطاً كافياً للمشاركة في المرحلة الأخيرة. على سبيل المثال، شكّل خروج البولونيَّين شيمون نيرينغ وأندريه فيرشينسكي صدمة فعلية، بعدما أبعدوا لمصلحة بولونيَّين آخرَين هما كميل باخوليتس (خارج التصنيف) وياكوب كوشليك (حلّ رابعاً)، من جهة اليابان، وبفعل وفرة المواهب، خرج سوغو ساوادا وهاياتو سومينو البارعان، لكن بقي كيوهاي سوريتا، الذي حلّ ثانياً في المسابقة (حلّ معه في المرتبة ذاتها السلوفيني/الإيطالي الكسندر غادجييف)، وكذلك مواطنته أيمي كوباياشي التي انتزعت المرتبة الرابعة بالتعادل مع البولوني ياكوب كوشليك. أما الصمود الأسطوري فكان لإسبانيا، بمشاركتها بعازف واحد فقط، هو مارتين غارثيا غارثيا الذي شاهد عشرات الزملاء الصينيين واليابانيين والأوروبيين والأميركيين يتساقطون تباعاً منذ المرحلة التمهيدية، لينال في النهاية الميدالية البرونزية (المرتبة الثالثة) ويُدخل بلده، للمرة الأولى في تاريخ المسابقة، إلى نادي البلدان الفائزة بأحد المراتب الست الأولى (راجع المقالة الخاصة بهذه النقطة).

لا شك في أن هذه الدورة من «مسابقة شوبان» اتسمت بحرارة خاصة، بعد الكابوس الذي ضرب الكوكب. وقد تم بثّ جميع فعالياتها مباشرةً على الهواء على يوتيوب، من المقابلات إلى مرور المتبارين وإعلان النتائج، ثم الحفلات الثلاث الختامية التي يحييها الفائزون بالمراتب الثلاث الأولى. لكن الدور الإيجابي لهذا الأمر قابله واحد سلبيّ، إذ عبّر العديد من المتبارين عن تأثرهم الكبير بالتعليقات التي كانت تنهال من متابعي المسابقة على يوتيوب ووسائل التواصل الاجتماعي. لكنّ المعلّقين الجدّيين (عازفون كبار ونقّاد محترمون) أذهلهم المستوى، التقنيّ أقلّه، الذي تمتّع به المشاركون، وهذا يمكن ردّه إلى سببَيْن: الأول يتعلّق بالمناهج التي تتطوّر بشكل ثابت، وقد وصلت اليوم إلى مستوى عالٍ من الفعالية لناحية الإعداد التقنيّ للطلاب. الثاني يتعلّق بكورونا الذي سبّب تأجيل المسابقة من السنة الماضية، ما أعطى وقتاً إضافياً للاستعداد بأفضل ظروف ممكنة. فقد احتجز المتبارين في منازلهم وخفّف عنهم الكثير من الانشغالات، مثل التعليم أو الحفلات أو التسجيل (فمعظمهم يتمتع بالمستوى الذي يسمح له بإجراء امسيات بيانو محترفة، وبعضهم لديه حتى تسجيلات عند ناشرين مهمّين)، ما وفّر لهم ساعات تمرين طويلة غير متاحة في الأوضاع «الطبيعية». لكن ما لا نعرفه بعد، ما إذا كانت الدورة المقبلة ستقام عام 2025 للحفاظ على لعبة الـ5 والـ7 المستمرّة منذ عام 1955، أو سيتمّ احترام مسافة الخمس سنوات الفاصلة بين دورتَين، لتقام بالتالي عام 2026... إلّا إذا!

فاز بالمرتبة الاولى الكندي الجنسية، الصيني الاصل، الفرنسي المولد (1997)، بروس (تشياو) ليو

اختيار الماركة

بعد التصفيات الأولى التي تجريها لجنة خاصّة بعيداً عن الأضواء، لمئات المتقدّمين إلى «مسابقة شوبان» ثم بعد المرور التمهيدي لنحو 150 متبارياً، واختيار الـ87 الذين سيتنافسون رسمياً، يضع المنظّمون خمسة بيانوهات في تصرّف المتبارين وربع ساعة من الوقت لاختيار الآلة التي سيعزفون عليها طوال المسابقة (من دون إمكانية استبدالها لاحقاً). الماركات هي: «شتاينواي» الألمانية (الثمان)، «فازيولي» الإيطالية (آلة واحدة)، «ياماها» اليابانية (آلة واحدة) و«كاواي» أيضاً اليابانية (آلة واحدة)، 64 اختاروا العزف على «شتاينواي» (نحو 75% من المتبارين الـ87)، تسعة اختاروا الـ «ياماها» وثمانية فضّلوا الـ «فازيولي»، في حين فضّل ستة عازفين فقط الـ«كاواي». هكذا، شاهدنا مرور المتبارين واستبدال الآلات الضخمة بسلاسة عندما لا يصدف توالي عازفين اختاروا الآلة ذاتها. لكن المنظر الأجمل كان في النهائيات، حيث مفروضٌ على المتبارين أداء كونشرتو لشوبان (الأول أو الثاني)، ما يحتّم وجود أوركسترا سمفونية تتوسّطها آلة البيانو من جهة الجمهور. هنا الحل إما بـ«فتح الطريق» لآلة طولها أقل من ثلاثة أمتار بقليل لتشقّ طريقها بين موسيقيي الأوركسترا إلى الكواليس، وإما... بفتح المسرح تحت البيانو، ليبتلع آلة أنهت للتوّ مهمّتها وبيعت بالتالية «المطلوبة على المسرح» والمركونة في «موقف البيانوهات» أسفل خشبة المسرح.

تجدر الإشارة إلى أن الفائز بالميدالية الذهبية، بروس (تشياو) ليو، اختار آلة الصانع الإيطالي «فازيولي»، وهي ماركة دخلت السوق حديثاً نسبياً (1981)، لكن بجودة تنافس أعرق الصانعين. بالتالي، يعطي فوز العازف الكندي بـ«مسابقة شوبان» دفعاً كبيراً لها في هذا المجال. إنه نوع من الدعاية القوية بالمعنى التسويقي، لكن هنا، هامش النفاق الملتصق بمجال الإعلانات هو... صفر!

الجوائز الخاصّة

كما هو معلوم، ثمّة باقات من أعمال لشوبان مفروضة على المتبارين في المسابقة ويمكن الاختيار منها، وأخرى حرّة، متروكة لكل عازف. فبعض فئات الأعمال الأساسية من ريبرتوار شوبان لها دلالات كبيرة على مدى الفهم الموسيقي لهذا المؤلف، بالتالي تم تخصيص جوائز للذين يقدّمون أفضل أداء لها، بصرف النظر عن الترتيبية بين المواقع الستة الأولى. سلسلة هذه الجوائز بدأت بـ"أفضل مازوركا"، قبل أن تضاف جائزة ثانية هي "أفضل بولونيز" بدأ من دورة 1960، ثم "أفضل كونشرتو" (منذ 1980) فـ"أفضل سوناتة" (منذ 2010). وكما الجوائز الأساسية، يمكن لتلك الخاصّة أن تُمنَح لأحد، كلياً، كما في دورة 1995 (حيث لم يرتقِ أحدٌ أيضاً إلى المرتبة الأولى، كما في دورة 1990) أو جزئياً، كما في دورتَي 2000 و2015. كذلك، قد يحصل الفائز بإحدى المراتب الست على واحدة أو أكثر من هذه الجوائز، أو حتى كلها كما حصل مرّتين في تاريخ المسابقة، مع الكبير العتيق كريستيان زيمرمان (وهو الذي أدرج جائزة أفضل سوناتة عام 2010) عام 1975، إذ حصد الميدالية الذهبية وجائزتَي "أفضل مازوركا" وأفضل "بولونيز"، وكذلك مع الكبير الشاب رافال بليخاتش عام 2005 (الذهبية، وأفضل «كورنشرتو» و«مازوركا» و«بولونيز»). أما هذه السنة، فقد نال جائزة «أفضل مازوركا» صاحب المرتبة الرابعة ياكوب كوشليك، وذهبت «أفضل كونشرتو» لصاحب الميدالية البرونزية مارتين غارثيا غارثيا و«أفضل سوناتة» لألكسندر غودجييف الحائز الميدالية الفضّية. في حين امتنعت اللجنة عن منح أحد جائزة «أفضل بولونيز».

الفوز همّ وطني!

عندما يشارك عازف أو أكثر في «مسابقة شوبان الدولية»، يصبح بلده شعباً ودولةً معنياً بالحدث بدافع وطنيّ. ففوزه موسيقياً يعني فوزاً معنوياً كبيراً لبلده، إذ يُعد ذلك مؤشراً على «صحّة» المجتمع والمؤسسات التي سمحت لمواهب بالوصول إلى القمة. في فترة الاتحاد السوفياتي، وبالأخص أيام «الحرب الباردة» الشديدة السخونة، وصلت بولونيا إلى الذروة بين المعسكرين النقيضيَن، على كل المستويات، بما فيها وربما أهمّها الموسيقى والفنون وكذلك الرياضة. اليوم باتت المنافسة بين الصين والعالم. الصين، مصنع العالم، صارت اليوم الأولى في العالم في مجال تخريج دفعات من آلاف الموسيقيين سنوياً (وهذا موضوع طويل يتطلّب ملفاً خاصاً)، خصوصاً عازفي البيانو الكلاسيكي المحترفين. ففي الدورة الحالية من «مسابقة شوبان»، ذهبت حصّة الأسد في المشاركة للصين، وهذا غير مفاجئ عندما تهتم دولة تضم ربع سكّان العالم في هذا المجال.

تاريخياً، كان للاتحاد السوفياتي (بالأخص روسيا وأوكرانيا)، حيث شكّلت الموسيقى أساس المجتمع الثوري، سيطرة شبه كاملة على المسابقة، إلى جانب البلد المضيف بولونيا. لغاية دورة عام 1960، مع انتزاع ماوريزيو بوليني، عن جدارة، الميدالية الذهبية لمصلحة إيطاليا. عام 1965 ضربت أميركا اللاتينية بقوة وبشكل مفاجئ، مع فوز مارتا أرغيريتش (الأرجنتين) بالمرتبة الأولى (وجائزة «أفضل مازوركا»). وحلول أرتور موريرا ليما ثانياً (البرازيل). عام 1970، حقّق غاريك أولسون للولايات المتحدة في بولونيا ما سبق أن حققه مواطنه الأميركي فان كلايبرن في روسيا (الأول عن 2000 – وجائزة «أفضل بولونيز»)، قبل أن تستفيق بولونيا وتعيد «شوبان» إلى وطنه من خلال أنامل فولاذية حريرية، ستضع رافال بليخاتش أولاً، وعن جدارة غير مسبوقة، إذا ابتعد كثيراً عن زملائه حاصداً كل الجوائز الخاصّة وتاركاً المرتبة الثانية شاغرة... فهو الأول وهو الثاني وهو الأفضل في «مازوركا» و«البولونيز» و«كونشرتو». عام 2005 كانت روسيا قد بدأت باستعادة كرامتها التي سيّدت بالأرض في العقد السابق، فاستعادت مجدها الضائع. لكن المفارقة أن هذه العودة شابها عدم جدارة الفائزة بالمرتبة الأولى، سنانوسيلاف بونين الذي خفت نجمه لاحقاً. في دورتَي 1990 و1995، ولأول وآخر مرّة في تاريخ المسابقة، لم يرتقِ أي مشارك إلى المرتبة الأولى. لكن الحق يقال، إن اللاحقة الاعتبار لن يستحق، بالأخص لتريفونوف الذي يعدّ من أهم رموز البيانو في العالم اليوم. في الدورة ما قبل الأخيرة، وبعد محاولات لم توصلها إلى أكثر من الميدالية البرونزية، حقّقت كوريا الجنوبية الإنجاز الكبير، بفوز سيانغ-جين شو بالمرتبة الأولى، في حين اقتربت كندا من الإنجاز، عبر شارل ريشار-هاملان (الميدالية الفضّية)، لتحقّقه هذه السنة مع بروس (تشياو) ليو، لأول مرة في تاريخها... لكن بقناع صيني!

ماذا عن لبنان والدول العربية؟ لا يوجد اسم أي فائز عربي بأي مرتبة في تاريخ المسابقة، علماً أنه حصل أن تقدّم إليها موسيقيون من أصول عربية. لا نعرف الكثير في هذا الخصوص بسبب عدم توافر كامل أرشيف الدورات الـ18، لكن نعرف أن لجنة التحكيم ضمّت في دورة 1970 رئيف أبي اللمع، إحدى الشخصيات الناشطة في مجال الموسيقى في لبنان (قيادة أوركسترا الكونسرفتوار قبل الحرب).

يوليانا أفديفا، وإجحافٌ بحق مواطنها الفائز بالمرتبة الثالثة دانيال تريفونوف، وكذلك زميلهما النمساوي إنغولف فوندر (المرتبة الثانية)، قبل أن تعيد السنوات اللاحقة الاعتبار لمن يستحق، بالأخص لتريفونوف الذي حلّ ثانياً (رفض تسلّم الجائزة) قبل أن تظلمه الحياة ويرحل بعد عشر سنوات عن 35 ربيعاً. لكن في هذه الفترة البرونزية، كان التنين الصيني يتعافى من أضرار خطأ الثورة الثقافية، ويستيقظ بهدوء وثبات، ليُتوَّج بالميدالية الذهبية من خلال يوندي لي (2000 – وجائزة «أفضل بولونيز»)، قبل أن تستفيق بولونيا وتعيد «شوبان» إلى وطنه من خلال أنامل فولاذية حريرية، ستضع رافال بليخاتش أولاً، وعن جدارة غير مسبوقة، إذا ابتعد كثيراً عن زملائه حاصداً كل الجوائز الخاصّة وتاركاً المرتبة الثانية شاغرة... فهو الأول وهو الثاني وهو الأفضل في «مازوركا» و«البولونيز» و«كونشرتو». عام 2005 كانت روسيا قد بدأت باستعادة كرامتها التي سيّدت بالأرض في العقد السابق، فاستعادت مجدها الضائع. لكن المفارقة أن هذه العودة شابها عدم جدارة الفائزة بالمرتبة الأولى،

كبار «سقطوا» في الامتحان

تاريخ المسابقات حافل بالحكايات والأخطاء، وحتى الفضائح (غير المقصودة). كثيرون، وليس قلّة، من كبار عازفي البيانو الصاعدين لا «يؤمنون» بالمسابقات ويمتنعون عن المشاركة فيها، بالأخص تلك المتخصّصة، كـ «مسابقة شوبان» المحصورة بآلة واحدة ومؤلف واحد. أحياناً يكون سبب عدم المشاركة هو بلوغ قمم في العزف والشهرة قبل بلوغ السن التي تتيح المشاركة، مثل السوفياتي/ الروسي يفغيني كيسين الذي أصبح مكرّساً عالمياً وهو لم يتعدَّ الـ15 من عمره. كذلك، تخيّلوا لو شارك الكندي غلّن غولد بـ«شوبان»! بالتأكيد لم يكن ليُقبل طلبه من الأساس، ولو قُبِل، ما كان ليبلغ المرحلة التمهيدية أصلاً. فهو لا يحب الريبرتوار الرومنطيقي، وتسجيلاته القليلة لشوبان أبعد من أن تكون مرجعاً. لكن موضوع هذه الزاوية من الملف يخصّ من شاركوا وفشلوا وهم اليوم أساطير راحلة أو حيّة، ونكتفي بأمثلة قليلة لكن معبّرة. مثلاً، عندما فاز السوفياتي ليف أوبورين بالدورة الأولى، كان ثمة سوفياتي آخر مشارك في المسابقة ولم يحقّق أي مرتبة (حصل على جائزة فخرية فقط): إنه أحد أكبر أدمغة التأليف في القرن العشرين. إنه ديمتري شوستاكوفيتش. شوستاكوفيتش لم يكن يتطلّع إلى مسيرة في مجال الأداء، حيث مجال التأليف مختلف كلياً وربما أهم بكثير. إن تُوفّرت الموهبة الخارقة، كما هي حال مؤلّفنا. لكن هناك من هم موهوبون في العزف والأداء ولم يفوزوا. نبدأ من دورة عام 1955، حيث حل السوفياتي/ الروسي فلاديمير أشكينازي بالمرتبة الثانية مسبّباً اعتراضاً قوياً من عضو اللجنة التحكيمية آنذاك، أسطورة البيانو الإيطالي أرتورو بينيديتّي ميكلنجلي، وأثبتت السنوات اللاحقة صحّة الاعتراض. فالأول، البولوني هاراشيفيتش، ممتاز لا شك، لكنّ ريبرتواره محدود بشوبان، بينما يعدّ أشكينازي من أغزر عازفي البيانو وأهمهم في القرن العشرين (مولود عام 1937، وهو لا يزال منتجاً، إذ أصدر الشهر الماضي ديسكاً جديداً مخصصاً لباخ)، وإنجازاته كثيرة، بما فيها في شوبان. عام 1970 حلّت ميتسوكو أوشيدا بالمرتبة الثانية، في حين سطع نجمها في أكثر من ريبرتوار، باستثنا، شوبان، بينما حصَر الأول في الدورة، غاريك أولسن، اهتمامه بشوبان. الفضيحة الكبرى حلّت عام 1980، عندما استبعد إيفو بوغوريليتش في المرحلة الثانية وبقي خارج أي تصنيف، ما سبب استقالة مارتا أرغيريتش اعتراضاً على القرار. ليتبيّن لاحقاً أنّ ردّة فعلها القاسية مبرّرة كلياً، نسبةً إلى ما حقّقه الرجل، مباشرةً بعد المسابقة، من تسجيلات مذهلة لشوبان وغيره. أخيراً، ضجّ عالم الموسيقى عام 2010 بالنتيجة المجحفة بحق النمسّاوي إنغولف فوندر (المرتبة الثانية) والروسي دانيال تريفونوف (المرتبة الثالثة)، بينما نالت الروسية يوليانا أفديفا ميدالية ذهبية لم تستطع تبرير حصولها عليها في التسجيلات التي أنجزتها بعد المسابقة... في حين انكفأ فوندر قليلاً، مكتفياً بتسجيلات جيدة قليلة، بينما انتقم تريفونوف لهذا الظلم محققاً الإنجاز تلوَ الآخر. المفارقة التاريخية، أن أرغيريتش زكّت أفديفا، لكن بخلاف عام 1980، قرارها هذه المرة لم يكن صائباً! هذه السنة شاهدنا بعض النتائج الغريبة، من دون أن ترتقي إلى مستوى الخلل الفادح أو الفضيحة. لكن في كل الأحوال، المراتب لا تعني شيئاً في هذا المجال... فمن لديه الموهبة والاستعداد لليال من السهر والتعب، يمكنه أن يقدّم ما سيضعه أولاً في نظر عضو اللجنة التحكيمية الذي لا يُخطئ: التاريخ.

■■■

«دويتشيه غراموفون» وإرث الاحتضان

«دويتشيه غراموفون». اسمٌ يعلو ولا يُعلى عليه. إنه الناشر الواضح الجنسية من اسمه: الغراموفون الألماني. في السنوات الأخيرة، ومع تراجع الإقبال على السيديهات مقابل تقدّم الستريمينغ، عانى الكثير من الناشرين، فتوقّف بعضهم عن العمل واندمج بعضهم بالآخر. خلال أزمة كورونا وتأثيرها على الوضع الاقتصادي والتجارة العالمية، زادت معاناة العاملين في صناعة الموسيقى الكلاسيكية. أما «دويتشيه غراموفون»، فما زادت إلاّ ازدهاراً في نشاطها وإصداراتها ومشاريعها. إنها الشركة الأقدم على الإطلاق في مجالها. تأسست عام 1898. تغيّرت حدود الدول، تغيّرت معالم العالم، ولدت تيارات ومانت أخرى، كل البشر الذين كانوا على الكرة الأرضية حين تأسيسها ياتوا اليوم تحت التراب... أما الـ «لوغو الأصفر»، فلا يزال ساطعاً كالشمس، مشرقاً على الناس، منيراً العقول. بالرغم من كل ما مرّ به العالم أخيراً، حصل «دويتشيه غراموفون» على لقب «ناشر العام» من مجلّة «غراموفون» الإنكليزية، لأنّ ما أنجزه في ظل الخراب أقرب إلى الأعجوبة.

للناشر العريق علاقة خاصّة بـ«مسابقة شوبان»، فأذناه تكونان حاضرتين لرصد واعدٍ خلال المسابقة، ويكون العقد جاهزاً لا ينقصه سوى اسم «الفريق الثاني»، أي عموماً الفائز/ة بالمرتبة الأولى، أو بشكل أدقّ، الأفضل بصرف النظر عن تصنيف التحكيم له. فمنذ ماوريزيو بوليني، احتضن «دويتشيه غراموفون» اللامعين في المسابقة، الأوائل غالباً، والأفضل دائماً. فمثلاً، اعتُبر إيفو بوغوريليتش «فاشلاً» في نظر اللجنة التحكيمية، لكن الناشر الألماني اعتبره أوّلاً. فضمّه تحت جناحه بعد المسابقة مباشرةً. كذلك، عام 2010، حين حظي إنغولف فوندر صاحب الميدالية الفضّية بالعقد الذهبي، بدلاً من صاحبة الذهبية يوليانا أفديفا. ومنذ الدورة السابقة (2015)، أصبح هناك اتفاق رسمي بين منظّمي المسابقة والناشر الألماني، لناحية احتضان الفائز ونشر أول إصدار له في أسرع وقت ممكن.

عموماً، أول ديسك يصدر بعد توقيع العقد يكون مخصّصاً لشوبان، ويحوي تحديداً تسجيلاً حيّاً من المسابقة. بعد ذلك للعازف المختار حرّية تسجيل ما يختاره من الريبرتوار، لكن إجمالاً لا تخلو الإصدارات التالية من ديسك أو أكثر لشوبان. أمّا بالنسبة إلى بروس ليو (يبدو أنه أسقط اسمه الأوسط «تشياو» بشكل رسمي)، الذي استحقّ الفوز وكذلك العقد مع «دويتشيه غرامون» عن جدارة، فبات غلاف ديسكه الأول جاهزاً والإصدار الرسمي يوم الجمعة المقبل.

من جهة ثانية، لـ«دويتشيه غراموفون» إصدارٌ شهير لكامل أعمال شوبان (أعيد طبعه بحلّة جديدة)، وهذه السنة، ومواكبةً للحدث، صدرت علبة أنيقة (28 قرصاً) تحوي أعمالاً لشوبان بأنامل من فازوا (أو برزوا) بالمسابقة، بالإضافة إلى مقتطفات لكبار مَن أدّوا المؤلف الكبير وأغنوا «الكاتالوغ الأصفر» بتسجيلات مرجعية.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 16 تشرين الثاني 2021 العدد 4490

صورة وخبر

صداقة تربط الشاب التركي محمد علي يلدز بصقر تبنّاه قبل شهرين، إذ يصطحبه في مشاويره اليومية. يقطن يلدز في ولاية ريزة على ضفاف البحر الأسود (شمال تركيا)، ولطالما كان مهتماً بالطيور الجارحة كونها تمثل «الأصالة والقوة» على حدّ تعبيره. دفع هذا الحبّ والاهتمام يلدز إلى تبنّي صغير الصقر (الهيثم) والحصول على رخصة من «مديرية المحميّات الطبيعية الوطنية» في تركيا. (محتّين صنديقي ــ الأناضول)

العمل للأمل: تراثنا الموسيقي

ضمن برنامج ملتقى «مينا 2021: محطّات لقاء وعبور فنيّة» الذي تقيمه مؤسّسة «اتجاهات – ثقافة مستقلّة»، تقدّم مدرسة «العمل للأمل» أمسيتين موسيقيّتين في «مترو المدينة» (الحمرا – بيروت) في 3 و4 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل. تشارك في السهرتين مجموعة من أساتذة وخرّيجي المدرسة الموسيقية بآلات منوّعة، على أن يتضمّن البرنامج مقطوعات موسيقية منوّعة من تراث المنطقة بين سوريا ولبنان وفلسطين والعراق ومصر. علماً بأنّ مدارس «العمل للأمل» تهدف إلى تعليم الموسيقى للشابات والشبان الذين يعيشون في مجتمعات مهمّشة، من أجل تمكينهم من العمل الاحترافي في المجال الموسيقي.

أمسيتي «لبكرا»: الجمعة 3 والسبت 4 كانون الأوّل ـ س: 20:00 ـ في «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

جوان إيل: ما وراء «المتوسط»

«المتوسط» هو المعرض المنفرد الذي يفتتحه الفنان الإسباني جوان إيل بعد غدٍ الخميس في «غاليري تانيت»، ويستمر لغاية 30 كانون الثاني (يناير) 2022. تنطوي أعمال الفنان على مراجعة انعكاسية لمفهوم الرسم والتشكيك في حدوده، مع التّحقيق والتعمّق في الاحتمالات الجوهرية والكشف عن جانبها الأقل وضوحاً. يعمل إيل على «تعطيل التصوّر المعتاد للفضاء والمادة، قالباً اللغة التصويرية رأساً على عقب ومقدّماً ما هو مخفي عادة...»، وفق ما يرد في النص التعريفي عن المعرض. تظهر أعمال جوان «إحساساً ملحوظاً بالتوازن وضبط النفس والرصانة، فهو غير راضٍ عن ما هو واضح، لكنه يعبّر عن نفسه بوضوح».

افتتاح «المتوسط»: بعد غدٍ الخميس ـ س: 18:00 ـ «غاليري تانيت» (مار مخايل ـ بيروت). للاستعلام: 01/562812

«من الشعب»... جاز وريغي وقديم وجديد

تعود «من الشعب» غداً الأربعاء إلى «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية) لتحيي حفلة يعود ريعها كما بات معلوماً لدعم برنامجه المخصّص لتطوير المهارات الموسيقية. يُحيي السهرة المرتقبة الفنانون: إيلي نجيم (غناء وغناء) وعماد الرومي (كيبورد وباص وغيتار) ووائل جوبيتر (غناء وإيقاع وبيانو). «من الشعب» مجموعة فنية تضم موسيقيّين وفنّانين بصريّين وممثّلين وكُتّاب، يبحثون من خلال الفن عن هوية موحّدة جديدة، محاولين الإفادة من «اختلافاتهم» بطريقة جديدة لدمج وجهات النظر والخلفيّات المنوّعة لتأليف أغانٍ خاصة. يمزج عرض المجموعة المرتّقب بين الأغاني الأصلية (غالبيتها باللغة العربية) وموسيقى الجاز أو الريغي، مع حصّة لبعض الأغنيات القديمة المعروفة جيّداً بالنسبة إلى الجمهور. ويمكن للراغبين الاستماع إلى أعمال الفرقة عبر معظم المنصات الموسيقيّة، من بينها «يوتيوب» و«سبوتيفاي» و«أنغامي».

حفلة مجموعة «من الشعب»: غداً الأربعاء ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/398986

جيلبير الحاج: ما بعد الانفجار الكبير

اليوم الثلاثاء، يُطلق الفوتوغرافي اللبناني جيلبير الحاج (1966 ـ الصورة) تجهيز فيديو بعنوان Reality in the Real في KED. سيتمكّن الجمهور من رؤية هذا العمل لغاية 30 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي. في هذا المشروع، يتحدث الحاج إلى فنانين لبنانيّين في أعقاب انفجار مرفأ بيروت. يربط هؤلاء لقاءاتهم الخاصة بالفاجعة، ويستكشفون تأثيرها الأوسع على تاريخ بلدهم وحياتهم الشخصية. التجهيز الذي يقدَّم مادياً للمرّة الأولى، يقترح المشروع الإلكتروني كحدث مكاني مشترك، حيث تتم تجربة مقاطع الفيديو بشكل جماعي كأصوات وصور يتردد صداها في الفضاء، وصلتها المستمرة نظراً لأهميتها السياقية التي «تتداخل مع تاريخ KED الخاص».

*افتتاح Reality in the Real: اليوم الثلاثاء ـ س: 18:00 ـ (الكرنتينا ـ بيروت). للاستعلام: 81/450492